وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

دور السياحة في الحد من ظاهرة البطالة

- دراسة حالة الجزائر 2000-2015-

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:

- عنصر زينب
- نمديلي بشرى
- عنصر مريم

إشراف الأستاذ:

- هولي رشيد

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

{ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ... }

﴿ صدق الله العظيم ﴾ «سورة البقرة الآية 33»

دعـــاء

اللهم أُرزقنا حسن التوكل عليك، ودوام السعي على رضاك، و جنبنا وساوس الشيطان، وقنا شر الإنسان و الجان، و هب لنا حقيقة الإيمان و أُرزقنا الخير والحلال.

اللهم إنا نسألك فهم النبيين و حفظ المرسلين و الملائكة المقربين.

اللهم إنا نسألك علما نافعا و رزقا واسعا، و قلبا خاشعا و نورا ساطعا.

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهن و أكرمنا بنور الفهم، وافتح علينا بمعرفة العلم، و حسن أخلاقنا بالحلم، وافتح علينا أبواب جودك وخزائن رحمتك يا أرحم الراحمين.

اللهم أجعل ألسنتنا عامرة بذكرك و قلوبنا بخشيتك و أسرارنا بطاعتك إنك على كل شئ قدير.

اللهم إنا نستودعك عملنا هذا و ما قرأنا وما نقرأ و ما حفظنا وما تعلمنا فرده إلينا عند حاجتنا إليه، إنك على كل شئ قدير.

اللهم اشرح لي صدري و يسر لي أمري أحلل عقدة من لساني يفقه قولي.

اللهم إنا توكلنا عليك و فوضنا أمرنا إليك، لا منجى ولا ملجأ منك إلا إليك.

اللهم آمين

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك إني من المسلمين" النمل -19-.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي هدانا لهذا ولولاه لما كنا مهتدين

الحمد لله الذي لا يخلوا لسان من ذكره، ولا قلب من شكره في السر والعلانية، فباسمه تبدأ الأعمال وباسمه تختتم الأفعال.

لك الشكر يا ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

كما قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لا يشكره الله"

نتقدم بخالص الشكر والعرفان وفائق الاحترام والتقدير إلى كل من مد لنا يد المساعدة ودعمنا من قريب كان أو من بعيد ولو بكلمة طيبة وذلك بغية إتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفنا أن نتوجه بالشكر والعرفان لأستاذنا هولي رشيد على توجيهاته ونصائحه القيمة حتى تحقق لنا المراد على خير ما يرام، فبارك الله فيه وجزاه كل خير

كما نتوجه بالشكر والعرفان لجميع الأساتذة الكرام الذين قاموا بمساعدتنا ونصحنا وإرشادنا.

الإهداءات

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقل اعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

لكل شيء بداية وبداية العمل التحدي والأمل، ولكل شيء مرارة ومرارة الدنيا اليأس والكسل، ولكل شيء نهاية ونهاية مذكرتي أحلى من العسل، ثمرة جهدي وعملي أهديها إلى:

حبيبي وشفيعي ونور طريقي محمد صلى الله عليه وسلم

أهديها إلى من قال فيهما الرحمان "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى من بها أكبر وعليها اعتمد إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودها أكتسب قوة محبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أمي العزيزة "حمود محبوبة".

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من افتقده منذ الصغر إلى من يرتعش قلبي لذكره ودعتني لله إلى روح أبي رحمه الله "خالد".

إلى إخواني وأخواتي ورفقاء دربي فهذه الحياة معكم أكون وبدونكم لا أكون: بلال، أحمد، علي، مريم، سعاد في نهاية مشواري أريد ان أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل.

إلى توأما روحي ورفيقتا دربي إلى صاحبتا القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتان منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعهما سرت الدرب خطوة بخطوة ومازالتا ترافقاني حتى الآن "بشرى" "مريم".

إلى الأخوات والإخوة الذين لم تلدهم أمي: نعيمة، رفيعة، نورة، أمينة، وفاء، سناء، سمراء، منار، عائدة، ندى، أحلام، سعاد، نوال، نجاة، ليلى، أمينة، ريان، كاهنة، أحلام، بلال، سعيد، فاتح، زكرياء، زكي، يوسف، عبد الحق إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي من معهم سرت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيع، وإلى كل الأهل والأقارب وخاصة جدتي "سعدة".

وإلى كل الذين يذكرهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا العمل المتواضع.

زينب

اهداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بعبادتك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الدنيا إلا بشكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى اللذان قال الله فيهما:

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

إلى من أوصاني اللهم بهما خيرا إلى أكرم الناس إلى والديا:

أمي التي كانت ولازالت البيت والمأوى، ومبعث الحنان والنجوى، إلى من اهتز عرش الرحمان لنصرتها إلى أطيب قلب إليك أمي "الباهية".

إلى سندي في الحياة وقدوتي، إلى من مهد لي طريق العلم، إلى من طابت نفسه لوجودي، إلى من لقنني الأدب والحياء وزرع فيا مكارم الأخلاق إلى أستاذي في الحياة أبي الغالي "الحاسن".

إلى من يخفق القلب لرؤيته إلى من أرى الدنيا من خلاله، إلى من أحيا لأعيش بقربه، إليك "مصطفى".

إلى الشموع التي أنارت حياتي إلى إخوتي "نسيم" "إيناس" "نبيل" "هديل" "أكرم".

إلى من ضمتهم الحياة إلى إخوتي، إلى من تشاركت معهم البسمة والآلام إلى "زينب" "مريم" (التوأم المختلف).

إلى كل أصدقائي فرحة عمري، أمينة، وفاء، نورة، أحلام، بتول، سمرة، سناء، زكي، زكرياء، سعيد، عبد الحق، بلال، فاتح، يوسف، إلى كل أعضاء الفوج 03.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم لساني.

شرى

اهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق لا يقوى على الحراك، يتكأ عل قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في آن واحد، حزن يشبه الفراق بعد التجمع، وفزع بزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي ... هو بالنسبة لي يوم ميلادي.

إهدائي هذا ليس لانتهاء مذكرة تخرجي فقط، بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام يصاحبها المحن، فرص تقتنص ... وثمرات يانعة تقتطف، وها أنا أقف لأقتطف إحدى هذه الثمرات التي ينعت لي وهي مذكرة تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله.

هنا سوف أجمع حروفي لأصنع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي شاكرة أولا خالقي ومولاي ذا الجلال والإكرام الذي أنار دربي ويسر عملي وأمدني الصبر لإنهاء مذكرتي، أما بعد:

بعد باسم الله الرحمن الرحيم "ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا" الإسراء 85.

إلى روح أبي الطاهرة، إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى من أفتقده منذ الصغر، إلى الشمعة التي انطفأت في الحياة، لكن نورها يشع في القلوب، إلى من أحن إليه وأتمنى أن ألقاه في جنات النعيم وأسأل الله أن يتغمد روحه ويدخله فسيح جناته هو وسائر موتى المسلمين، إلى من تمنيت أن يرى عملي هذا إلى والدي "خالد" رحمه الله.

إلى التي لو اتخذت من ماء البحر مدادا ومن ورق الشجر قرطاس لا أستطيع أو أوفي مثقال ذرة من حقها، إلى القلب الودود إلى من ملكت فؤادي بدون قيود وجعلتني أحبها بدون حدود ... إلى نور حياتي ... أمي "حمود محبوبة" أطال الله عمرها.

إلى الذين رسموا الطريق لي بضيائهم وأناروا الدرب بعطائهم إخواني "بلال، أحمد، علي".

إلى من هم جزء مني وقرة عيني وأملي في الحياة أخواتي "زينب، سعاد"

إلى من لا تحلوا الحياة بدونها ولا ترسم الابتسامة إلا بوجودها أطال الله عمرها جدتي "سعدة"

إلى أطهر الأرواح أرواح أقاربي تغمدهم الله برحمته، إلى من ترعرعت معهم وخطوت معم أولى خطواتي إلى كل أقاربي، ونظرا لقلة سطوري أخص بالذكر: "خالتي،عمتي ،نوال، نجاة، مليكة، منار، ليلى،سعاد، رفيعة، والكتكوتة نور الهدى".

إلى بلسم جروحي وصديقتا عمري إلى وردتا أيامي "نعيمة، نورة"

وأحمل إلزاما على إلحاق الفضل بأهله وعرفانا بجميل أعماله على عنقي، إلى ابن خالي "ياسين" لمساعدته لي شكرا.

إلى توأمي روحي ونبض قلبي ورمز المحبة والوفاء، نبض الثقة والعطاء، إلى من شاركتاني الفرح والأحزان، وشاركتاني في هذا العمل "زينب، بشرى".

إلى من جمعني بهم منبر العلم وبذكرهم تتبعثر حروفي في سطور كثيرة تمر في الخيال، ولم يبق لنا في نهاية المطاف إلا القليل من الذكريات وصور تجمعنا بأصدقاء كانوا رمز للوفاء " وفاء، أمينة، سمراء، أمينة، أحلام، سناء، بلال، زكرياء، مصطفى سعيد، زكي، عبد الحق، فاتح، يوسف" وكل أعضاء الفوج 3.

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعي وأخص بالذكر الأستاذ "هولي الرشيد".

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي.

مريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
شكر وعرفان	
الاهداءات	
الفهرس	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: ماهية السياحة	2-48
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة	3-15
المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها	3-6
المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح	6-11
المطلب الثالث: خصائص السياحة	12-15
المبحث الثاني: أنواع السياحة، دوافعها وأسسها	16-31
المطلب الأول: أنواع السياحة	16-23
المطلب الثاني: دوافع السياحة	23-25
المطلب الثالث: أسس السياحة	25-31
المبحث الثالث: أهمية السياحة وآثارها والمنظمات القائمة على النشاط السياحي	32-47
المطلب الأول: أهمية السياحة	32-35
المطلب الثاني: آثار السياحة	35-38
المطلب الثالث: الجهود المبذولة في المجال السياحي	38-47
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: أساسيات حول البطالة	50-78
تمهيد	50
المبحث الأول: ماهية البطالة	51-63
المطلب الأول: مفهوم البطالة	51-52

المطلب الثاني: أنواع البطالة	63-53
المبحث الثاني: أسباب البطالة ومؤشرات قياسها	71-64
المطلب الأول: أسباب البطالة	66-64
المطلب الثاني: مؤشرات قياس البطالة	71-67
المبحث الثالث: آثار البطالة وسبل علاجها	77-72
المطلب الأول: آثار البطالة	75-72
المطلب الثاني: سبل علاج البطالة	77-75
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: دور السياحة في التقليل من ظاهرة البطالة	119-80
تمهيد	80
المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر	96-81
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر وأنواعها	88-81
المطلب الثاني: وضعية القطاع السياحي بالجزائر	94-88
المطلب الثالث: إيرادات القطاع السياحي بالجزائر	96-94
المبحث الثاني: واقع التشغيل في الجزائر	105-97
المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر	103-97
المطلب الثاني: الأطراف القانونية والتنظيمية المرتبطة بقطاع التشغيل	105-103
المطلب الثالث: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر	105
المبحث الثالث: دور القطاع السياحي في الحد من ظاهرة البطالة	-106
المطلب الأول: واقع التشغيل في القطاع السياحي	109-106
المطلب الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الحد من ظاهرة البطالة	114-109
المطلب الثالث: توصيات لتنمية السياحة بالجزائر	118-114
خلاصة الفصل	119
خاتمة	120
قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	الفرق بين السائح والغير سائح	11
الشكل رقم (02)	الدورة الاقتصادية والبطالة	55
الشكل رقم (03)	إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل	67
الشكل رقم (04)	السياسة المقترحة لمكافحة البطالة (سبل العلاج)	77
الشكل رقم (05)	التشغيل في السياحة	108
الشكل رقم (06)	التشغيل الكلي في الجزائر	111
الشكل رقم (07)	نسبة التشغيل في قطاع السياحة من التشغيل الكلي	112

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	توزيع الفنادق حسب تصنيفها في الجزائر 2000_2015	89
الجدول رقم (02)	عدد الأسرة في فنادق الجزائر 2000 _ 2011	91
الجدول رقم (03)	تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية 2000_2013	92
الجدول رقم (04)	تطور عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر 2000_2013	93
الجدول رقم (05)	ميزان المدفوعات السياحي خلال الفترة الممتدة من 2000-2010	95
الجدول رقم (06)	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	95
الجدول رقم (07)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	98
الجدول رقم (08)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	100
الجدول رقم (09)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015	101
الجدول رقم (10)	معدل البطالة في الجزائر 2001-2015	102
الجدول رقم (11)	عدد العمال في قطاع السياحة في الجزائر 2000 _2012	107
الجدول رقم (12)	نسبة التشغيل في قطاع السياحة إلى إجمالي التشغيل في الجزائر 2000_ 2012	110

مقدمة عامة:

إن ظاهرة السياحة لم تكن وليدة اللحظة وإنما هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان حتمت عليه الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة كانت في بداية الأمر بسيطة وبدائية في مظاهرها، وتطورت بتطور العصور فلم تعد مجرد نزهة أو ترفيه بل أصبحت صناعة تصديرية تعتمد على أساسها بعض الدول في استراتيجياتها التنموية.

ولقد زاد الاهتمام بالسياحة خلال السنوات الأخيرة من خلال اهتمام العديد من الباحثين وتخصص الكثير في دراسة هذا القطاع، ويعملون على تبيان مفهومه وسبل تطويره لتحسين الخدمات السياحية، باعتبارها موردا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به.

لذا يستوجب التفكير في كيفية استغلاله على أحسن وجه لسد الثغرات والاختلالات التي تصادف أغلب دول العالم، والتي من بينها مشكلة البطالة التي تعد من الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تنمي القطاع السياحي لما له مساهمات في الحد منها ويعتبر قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدنا في التخلص من البطالة أو على الأقل الحد من هذه الظاهرة، وتعد الجزائر من إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة خاصة بعد السقوط الحر لأسعار البترول والتي أدت إلى انخفاض مداخيل البلاد وارتفاع عدد البطالين، لذا استوجب عليها مراجعة حساباتها والبحث عن مصادر أخرى لسد العجز في ميزان مدفوعاتها وحلول أخرى تبني أمالها عليها وتشق بها طريقها نحو آفاق جديدة من بينا تطوير القطاع السياحي لما له من دور فعال في استحداث مناصب شغل جديدة وبالتالي التقليص من حدة البطالة.

مشكلة البحث:

من خلال ما ذكرناه سابقا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يساهم القطاع السياحي في الحد من ظاهرة البطالة؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية معرفة دور القطاع السياحي في الحد من ظاهرة البطالة، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياحة؟ وماهي خصائصها؟

- ما هي أهم أنواع السياحة؟

- ما هي المقومات السياحية بالجزائر؟

- ما هي حقيقة التشغيل بالجزائر؟

- ما هي نسبة مساهمة القطاع السياحي في الحد من البطالة؟

فرضيات البحث:

من أجل تسهيل معالجة الموضوع نقوم باعتماد الفرضيات التالية:

- يساهم القطاع السياحي الجزائري بنسبة ضئيلة في الحد من ظاهرة البطالة.

- للجزائر مقومات سياحية كبيرة تساعد على النمو بالقطاع السياحي.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المرجوة من الدراسة تتمثل فيما يلي:

1- معرفة واقع السياحة في الجزائر.

2- الشف عن تحديات وآفاق القطاع السياحي.

3- الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بالسياحة والبطالة بشكل عام في الجزائر.

4- توفير إطار نظري يتضمن المفاهيم المتصلة بالسياحة.

5- تسليط الضوء على مساهمة القطاع السياحي في الحد من البطالة.

6- مساهمة الدراسة في إثراء المكتبة الجامعية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من النقاط التالية:

تكمل أهمية البحث في كونه يعالج أحد أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أغلب دول العالم والمطروحة على الصعيد الدولي أولا وهي مشكلة البطالة، وتبيان دور القطاع السياحي في الحد منها.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ارتباط موضوع الدراسة بتخصصنا علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير.
- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالبطالة والسياحة.
- قلة الأبحاث و الدراسات السابقة عن هذا الموضوع .

- صعوبات الدراسة:

إن إعداد هذا البحث لم يكن بالأمر الهين نظرا للصعوبات الكثيرة التي واجهتنا وتعرضنا للكثير من الصعوبات والتي تتمثل فيما يلي:

* نقص المراجع المتخصصة في مجال السياحة في الجزائر.
* صعوبة إيجاد المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالسياحة والتشغيل وخاصة الحديثة منها.

المنهج والأدوات المستخدمة:

بالنظر لطبيعة الموضوع سنعتمد على المنهج الوصفي عند التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بالسياحة والبطالة وخصائص كل منهما وأنواعهما ...الخ، من أجل تكوين قاعدة نظرية للبحث مستقات من مختلف

المراجع، أما المنهج التحليلي فنستعمله في تحليل الاحصائيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي ودوره في الحد من البطالة.

أما فيما يخص أدوات البحث والدراسة فقد اعتمدنا في الجانب النظري على المسح المكتبي لمجموعة من المراجع باللغة العربية والفرنسية تنوعت من حيث الكتب والمقالات والملتقيات، وكذا من مذكرات التخرج، أما عن أدوات دراسة حالة تتمثل في المواقع الالكترونية.

خطة وهيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل بفصلين الأول و الثاني والآخر تطبيقي ممثل بفصل واحد، حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية السياحة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، أما الفصل الثاني فهو بعنوان ماهية البطالة والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث والفصل الأخير والذي كان تحت عنوان دور السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول:

ماهية السياحة

تمهيد:

إن الاهتمام الذي حضيت به السياحة في القرن الحالي لم يكن وليد الصدفة وإنما نتيجة لما يوفره هذا القطاع من مزايا اقتصادية واجتماعية للدولة، فهي تعتبر مورد اقتصادي فعال حيث أطلق عليها البعض بترول القرن الحادي والعشرون.

وباعتبار السياحة مزيج بين عناصر ملموسة وأخرى غير ملموسة والتي تتطلب توفر التوليفة المناسبة بين العوامل المساعدة على تطورها وازدهارها، أي المزج بين رجل التسويق لإشباع الحاجات وأدوات السياح الحاليين ومحاولة تحويل السياح المحتملين إلى سياح فعليين، ولهذا وجب على العاملين في مجال الخدمات السياحية جعل هذه الأخيرة تتميز بالمرونة لتحقيق عملية الاستجابة السريعة للتغيرات الحاصلة في هذا الميدان.

وبغرض دراسة هذا الموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل الذي هو بعنوان ماهية السياحة، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة.

المبحث الثاني: أنواع ودوافع وأسس السياحة.

المبحث الثالث: أهمية السياحة وآثارها والمنظمات القائمة على النشاط السياحي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة.

تمهيد:

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول وحضيت باهتمام معظم الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي، فهي تعتبر نشاط حركي يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه ونظرا لأهمية هذا النشاط وقبل التطرق إلى المفاهيم الأساسية للسياحة سيتم تسليط الضوء على نشأة السياحة وتطورها ثم التطرق إلى بعض مفاهيم السياحة وأخيرا إلى خصائص السياحة.

المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها:

لقد تطور مفهوم السياحة ومعناها مع تطور المجتمعات، وسوف نستعرض ثلاث مراحل من مراحل تطور السياحة وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة العصور القديمة:[1]

إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل، حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية، فان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه دون وجود قوانين أو أعارف تحدد له ذلك وتحكم تصرفاته وأفعاله، وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع، ومن خصائص هذه المرحلة:

1- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية في روما.

2- ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

اما أنواع الرحلات التي كان الإنسان يقوم بها في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على[2]:

[1] نعيم الطاهر، سرايا إلياس، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 12.
[2] نفس المرجع، ص 12.

* تحقيق الفائدة: ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، ولقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة، كما نظمت رحلات تقوم بها قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم وبلاد الشام واليمن.

* حب الاستطلاع: أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها أهم الرحالة "هيرودن" المؤلف الإغريقي وهو من أوائل الرواد في العصور القديمة.

* الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون "البوذا" فيقطعون آلاف الكيلومترات.

كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها بالسياحة الدينية.

المرحلة الثانية: مرحلة العصور الوسطى:[1]

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية حتى الفترة الممتدة إلى القرن الخامس عشر، والمعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة، وقد كانت مركز الاتساع الفكري والحضاري والتجاري، وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم، قد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج ورحلات الدراسة، حي انفرد العرب من الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة ووضع الأسس الأولى، وكانت البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا وبغداد وقرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة ومركز الحياة الثقافية والحضارية، وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، البيروني، ابن جبير ...وغيرهم، وقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة وكثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم، وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات بغرض العلم والتعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت مقتصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة.

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، ط1، دار زهران، الأردن، 2008، ص 14-15.

المرحلة الثالثة: مرحلة العصر الحديث:[1]

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار، كما أحدثت الثورة الصناعية تغييرا واضحا في وسائل المواصلات وتطويرها ما أدى إلى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية وتحويلها إلى طائرات مدنية وكذلك السيارات والقطارات، ويرى دوكلاس بيرس "douglas pearce" أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك إلى[2]:

– التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين ظروف وطرق الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني وتحسين العلاقة الإنتاجية وزيادة أوقات الفراغ والإجازات الممنوحة.

– تقدم وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وبالتالي تقريب المسافات.

– سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة.

– ارتفاع معدلات الدخول والثروات، والنظر للسياحة كضرورة حتمية.

– اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وعليه لم يعد السفر اليوم شأنه شأن الأمس، كما لم تعد رحالة اليوم مثل الرحالة القدامى لأن الثورة التكنولوجية وتقدم وسائل النقل وكثرة عدد المسافرين لم تجعل من المسافر رحالة بالمعنى التقليدي، حيث أصبحت المكاتب السياحية تدير وتعلن موضوع الرحلة في أوقات متنوعة وعن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة وتكشف مختلف الأماكن التي تكون كامنة[3].

[1] نفس المرجع، ص ص17-18.

[2] وفاء زاكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، 2006، ص 66.

[3] هالة عبد الرحمان الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998، ص 29.

وبذلك لم تعد الساحة مجرد ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، بل تطورت وبرزت جوانبها الثقافية الحضارية والسياسية بشكل جعل منها ظاهرة إنسانية متعددة الأبعاد على الرغم من أن النظرة إلى هذه الظاهرة مازالت في كثير من الدول النامية مختلفة ومتناقضة في الوقت نفسه، فهي مقبولة لأنها تشكل مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية من ناحية، وتعمل على توفير العديد من الفرص الجديدة للعمل من ناحية أخرى، ولكنها أيضا غير مقبولة عند البعض بسبب الآثار الجانبية السلبية التي قد تحدثها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[1].

المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح:

أولا: تعريف السياحة:

قام بتعريف السياحة عدد كبير من الخبراء والباحثين والمهتمين بها، ولهذا تعددت تعاريف السياحة باختلاف توجهات الباحثين ونذكر منها ما يلي:

* تعريف الاقتصادي النمساوي فون شوليرن:

قام الاقتصادي النمساوي فون شوليرن بإعطاء تعريف للسياحة على أنها "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة"[2].

* تعريف جون سوريروك وسوزان هورنر:

قام جون سوريروك وسوزان هورنر بإعطاء تعريف للسياحة على أنها: "انتقال الناس للأماكن البعيدة عن أماكن الإقامة المعتادة، والقيام بأنشطة لإشباع رغباتهم ويمكن أن يتضمن ذلك السفر أغراض للعمل"[3].

[1] عثمان محمد غنيم، نيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط2، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2003، ص 36.

[2] يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح، ط1، اليطاش نستر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 14.

[3] نفس المرجع، ص 14.

* تعريف جوبير فرولر "guyer freuller" (1905):

عرف السياحة على أنها "ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[1].

* تعريف المنظمة العالمية للسياحة:

قامت المنظمة العالمية للسياحة بتعريف السياحة على أنها: "نشاطات الأشخاص المسافرين والمقيمين في أماكن خارج بيئتهم الاعتيادية لغرض قضاء وقت الفراغ أو للأعمال أو لأغراض أخرى"[2].

* تعريف المنظمة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة: قامت هذه الهيئة بتقديم تعريف مختصر للسياحة هو: "نشاط السفر يهدف إلى ترفيه الخدمات لهذا النشاط"[3].

ومن خلال التعاريف السابقة للسياحة نستنتج أن السياحة هي عملية تنقل شخص من مكان إقامته إلى أماكن بعيدة ولا يكون هذا السفر له أي ارتباط بأي عمل ربحي أو نية للإقامة الدائمة، ولا تقل هذه المدة الزمنية عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة.

ومن التعريف السابق نستنتج توفر الشروط التالية التي تعتبر كأسس للعملية السياحية:

1- عملية انتقال الإنسان من موطنه الأصلي أو من مقر عمله إلى دولة أخرى.

2- عملية الانتقال عملية مؤقتة تتراوح بين أكثر من 24 ساعة وحتى أقل من 12 شهر.

3- انفاق السائح أو المسافرين في المكان المنتقل إليه من أمواله الخاصة ولم يكسبها في المكان المنتقل إليه.

[1] إسماعيل بوغازي، واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراق، يومي 26-27 فيفري 2013، غرداية، ص 4.

[2] Jean pierre lozoto, ggiotratet michel balfet, management de tourisme, France, 2007, p 4.

[3] محمد محمود ذهبية، الجغرافيا السياحية، ط1، دار أجناديب، عمان، الأردن، 2007، ص 07.

ثانيا: السائح:

1- تعريف السائح:

إن معظم البشر يمارسون التنقل سواء داخل الدولة أو خارجها فبعضهم من ينتقل لزيارة الأقارب، وبعضهم من ينتقل للحصول على عمل وبعضهم من يهاجر ...

1-1- إيفاس تينارد: Ives Tinard:

" السائح هو كل شخص ينتقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 04 أشهر، وذلك للأسباب التالية: أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج لمهمات اجتماعية[1].

1-2- تعريف قاموس إكسفورد:

" الشخص الذي يقوم برحلة أو رحلات بغرض الترويح والتثقيف أو من أجل الاهتمامات الخاصة أو لكون منطقة الاستقبال مفضلة لديه"[2].

1-3- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما) 1963:

وصل مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين إلى تعريف شامل للسائح بأنه: "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، ويقيم فيها لمدة تزيد عن 24 ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد هذا البلد موطنا له"[3].

[1] عيسى مرزاقة، محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي، الملتقى الدولي حوا اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي 09-10- مارس، بسكرة، ص 4.

[2] محمد منير الحجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2002، ص 22.

[3] أسامة صبحي القاعوري، الإرشاد السياحي ما بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الورق، عمان، الأردن، 2006، ص 6.

1-4- تعريف المنظمة العالمية للسياحة:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة السائح على أنه: "كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلية لأي سبب من الأسباب غير سبب الكسب المادي سواء كان داخل بلده أو بلد آخر لفترة تزيد عن 24 ساعة"[1].

وحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فإن مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدول التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى يعدون في عداد السائحين، حيث أن انفاقهم أثناء الزيارة يعتبر دخل صافي للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي جلبوها معهم نتيجة لعملهم بالخارج"[2].

* ومن خلال التعاريف السابقة للسائح يمكن القول بأنه الشخص الذي ينتقل من مكان لآخر سواء داخل البلد أو خارجه لسبب من الأسباب (دون مقابل مادي) لمدة لا تقل عن 24 ساعة، وذلك من أجل تحقيق الراحة، لثقافة، اهتمامات خاصة، أو كون المنطقة التي ذهب إليها السائح مفضلة إليه، ويعتبر الأشخاص الذين يعملون خارج البلاد بصفة دائمة ويأتون إلى بلادهم من أجل قضاء العطلة سياح.

2- **أنواع السائح:** هناك نوعين من السياح:[3]

2-1- سائح دولي:

هو زائر مؤقت يعبر حدود بلاد غير بلاده، أو محل إقامته بهدف قضاء أوقات فراغ، المتعة، السرور، التجارة، لقاء الأهل والأصدقاء ... الخ لفترة أكثرها سنة واحدة وأقلها 24 ساعة ولا يقوم بأعمال تعود عليه بالمنفعة أو الربح المادي أو البحث عن إقامة دائمة في البلد الذي يزورها.

[1] محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، الندوة العالمية، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، بدون بلد، سنة 2010، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص 10.

[3] محمد منير الحجاب، الإعلام السياحي، مرجع سابق، ص 24.

2-2- سائح محلي:

هو الشخص الذي يسافر داخل بلده، أي لمكان غير مكان إقامته المعتاد ويقيم فيه لفترة لا تزيد عن ستة أشهر في المرة الواحدة، ويكون الهدف من هذا الانتقال إما دينية أو اجتماعية، تجارية ... الخ شريطة ألا ينوي الإقامة في المنطقة التي يزورها أو حتى يمارس نشاط ربحي هناك.

الشكل رقم (01): الفرق بين السائح وغير السائح

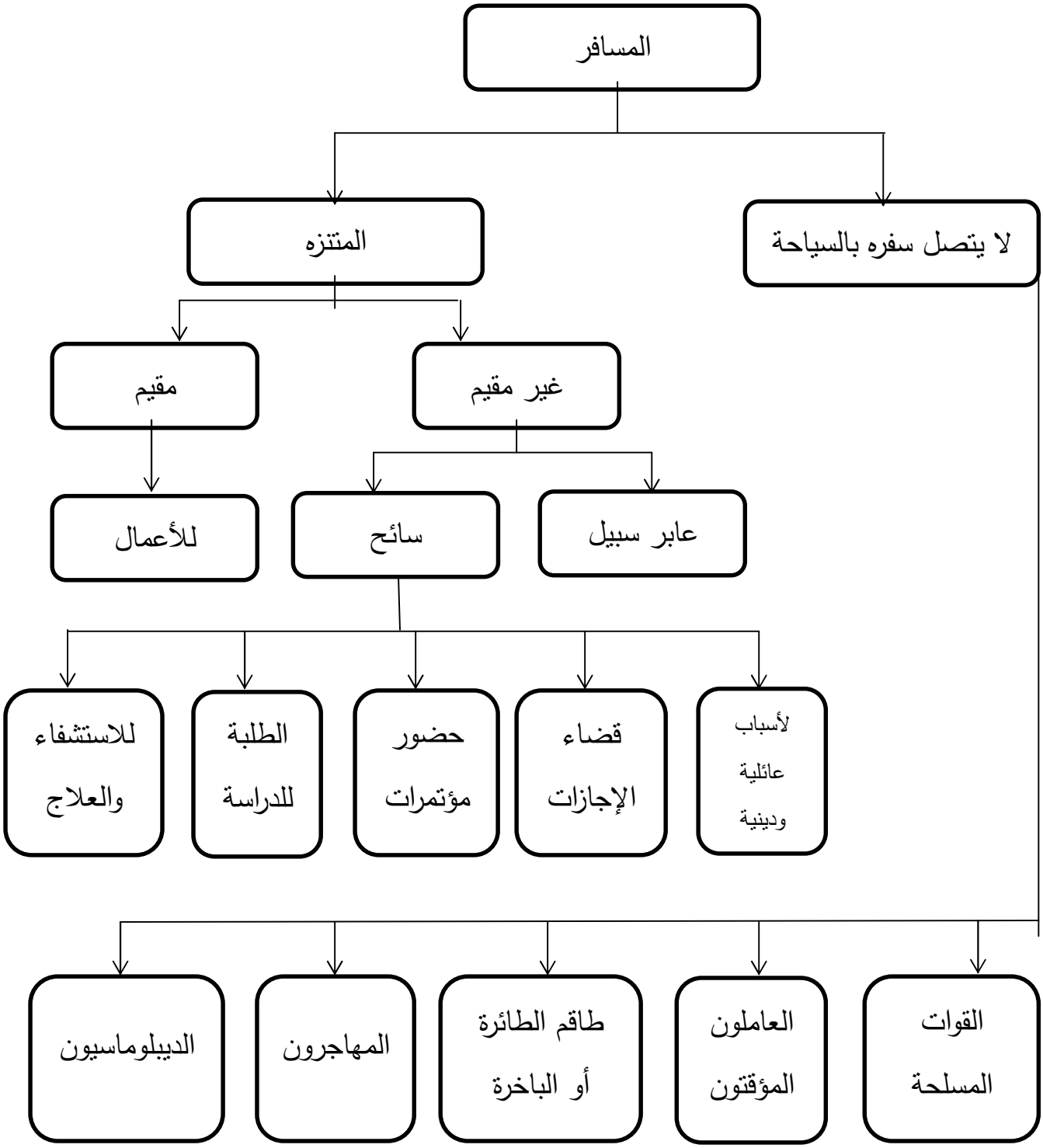

المصدر: بلال بلحسن، أمال إبراهيم علي، التعرف على سلوك السائح مدخل لتحقيق السياحة المستدامة، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقيم واستشراف يومي 26، 27 فيفري 2013، جامعة غرداية، ص 8.

المطلب الثالث: خصائص السياحة:

لقد تميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة تختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى، ويمكن حصرها في:

1- المنتج السياحي منتج مركب:

فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف مناخية، جغرافية، بيئية) وعوامل جذب تاريخية (حضارية، وبنية ثقافية ...) بالإضافة إلى بنى أساسية عامة مثل الطرقات، المطارات، أماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية، ومن خدمات كالمطاعن وأماكن الترفيه وأيضا المنشآت المخصصة لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

كما يتضمن المنتج السياحي درجة الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي متمثلا في حسن المعاملة والنقص في أي من هذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق السياحي إلى البلد المضيف[1].

2- السياحة صادرات غير منظورة:

فالسياحة تمثل عرض للخدمات بصفة أساسية وليست منتوج مادي يمكن نقله من مكان الإنتاج إلى مكان آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى المكان السياحي للحصول عليه ومن ثم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى[2].

[1] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 19.

[2] زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجستير تخصص تسويق، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 108.

3- تأثر السوق السياحي بالموسمية:

تتأثر السياحة بالموسمية أي بمعنى أن السياحة تمر بثلاث مواسم بحيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويمر الموسم السياحي ثلاث مواسم هي[1]:

أ- موسم الذروة: ويعتبر هذا الموسم موسم الطلب على الخدمات وفيه يزداد الطلب على الخدمات السياحية، يعتبر هذا الموسم أفضل فرص تسويقية وتشغيلية وتكون أسعار الخدمات السياحية وأجور الإقامة مرتفعة.

ب- موسم الوسط: وفي هذا الموسم يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويكون عدد السياح متوسط وتكون الأسعار المتعلقة بالخدمات السياحية وأجور الإقامة أقل من موسم الذروة.

ج- موسم الكساد: وفي هذا الموسم يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائيا، وهان تلجأ معظم المؤسسات السياحية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع السياح على القدوم ويتم التركيز هنا على السياحة الداخلية.

4- استحالة نقل المنطقة أو المنتوج السياحي:

أي يستحيل نقل المنطقة السياحية إلى السائح بل أن السائح هو الذي يأتي إلى المنطقة السياحية وليس كالمنتجات المادية، وعلى سبيل المثال لا يمكن نقل مدينة أثرية إلى ألمانيا لمشاهدتها من قبل السياح الألمان بل أن السائح الألماني هو الذي يأتي إلى منطقة وجود هذه المدينة في حين يمكن نقل السلع المادية الأخرى كالسيارات أو الثلاجات إلى مكان وجود المستهلك أينما وجد، إضافة إلى أن معظم مكونات المنتوج السياحي لا يمكن خزنها كالطاقات الإيوائية أو مقاعد الطائرات[2].

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] سراب إليسا وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار النشر، عمان، الأردن، 2002، ص 13.

5- يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني، كما أنه يؤثر على القطاعات الأخرى ويتأثر بها، ويشكل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والحضاري للمجتمع[1].

6- السياحة عبارة عن مزيج مركب معقد يتكون من العديد من الظواهر والعلاقات الاقتصادية منها الاقتصادية، الحضارية والإعلامية.

7- ظاهرة السياحة تتألف من عدة عناصر هي[2]:

أ- العنصر الحركي: ويتضمن السفر إلى الأماكن المختارة والانتقال من مكان لآخر.

ب- العنصر الساكن (الثابت): ويقصد به عملية الإقامة في الأماكن المختارة أو الدولة أو المنطقة الذي سافر إليه السائح أي مكان الإقامة.

ج- العنصر الإنساني: يقصد به ذلك الفرد الذي يقوم بعملية الانتقال من مكان لآخر ويقيم في المكان الذي يسافر اليه، أي أن العنصر البشري أو الإنساني يمثل الفرد الفاعل لعنصر الحركة وعنصر السكون.

د- مجموعة العناصر الظرفية: وتتكون من عناصر طبيعية وجغرافية وبشرية كذلك[3]:

- عناصر تاريخية وحضارية.
- عناصر التسهيلات والخدمات السياحية اللازمة لاستقبال السائحين.
- عناصر تنظيمية وإدارية.
- عناصر النقل السياحي.

[1] زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2] محمد منير الحجاب، مرجع سبق ذكره، ص 32
[3] نفس المرجع، ص 32.

هـ- العنصر التبعي: وهو عبارة عن الآثار الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية، الطبيعية، والاجتماعية للسائح[1].

8- تتأثر السياحة بعاملين هما الجذب السياحي والذي يمثل مجموع العوامل التي تحدد اختيار السائح لزيارة مكان معين دون غيره ومن أهم عوامل الجذب السياحي نذكر الطقس الجميل والمعتدل، المناظر الطبيعية، سهولة الوصول إلى الموقع، الآثار التاريخية، الأماكن المقدسة ... الخ، أما لعال الثاني والذي يتمثل في التسهيلات السياحية وتعتبر بمثابة حجر الأساس في العمل السياحي وتتمثل في الدور الذي تقدمه الهياكل القاعدية ومشروعات النقل وخدمات الإرشاد السياحي من ميزة لدعم السياحة[2].

[1] نفس المرجع، ص 32

[2] أبو بكر عوفي عطية، منطقة التنظيم الدولي لسياحة الرياضة نحو إنشاء منظمة دولية مقترحة للسياحة الرياضية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 33.

المبحث الثاني: أنواع السياحة، دوافعها وأسسها:

تمهيد:

تعددت أنماط السياحة تبعا لميولات ورغبات السائح المراد اتباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية تماشيا مع التطور الاقتصادي، العلمي، الثقافي والحضاري الذي يشهده المجتمع فيعالمنا المعاصر، الأمر الذي أدى إلى تعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات التي تكمن خلفها، كما تبنى السياحة أيضا على مجموعة من الأسس تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذو فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وساهمت هذه الدوافع والأسس في جعل السياحة ضرورة حتمية وحاجة ملحة من احتياجات الإنسان المعاصر، وقسمنا هذا البحث إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في الطلب الأول أنواع السياحة، أما المطلب الثاني فكان حول دوافع السياحة، والمطلب الثالث أسس السياحة.

المطلب الأول: أنواع السياحة:

تعددت أنواع السياحة واختلفت تبعا للمعايير والمقاييس المستعملة في الدراسة أهمها:

1- **السياحة وفقا للموقع الجغرافي:** وفقا لهذا التصنيف تنقسم السياحة إلى قسمين هما:

1-1 السياحة الخارجية أو الدولية: يتمثل هذا النوع في اختيار الأفراد للحدود السياسية للبلد الذي يعيشون فيه والإقامة في مكان ما لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام ويستثنى من ذلك[1]:

- أصحاب الإقامة في بلد الهدف.
- السفر من أجل العمل.
- سفر العبور أو الترانزيت transit.

[1] عثمان محمد غنيم، نبيتا نبيل سعد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

1-2- السياحة الداخلية: وتعني انتقال الأفراد عبر الحدود الإدارية لمناطق إقامتهم الدائمة والإقامة في مكان ما في الدولة نفسها لمدة لا تقل عن ليلة واحدة على أن يكون الهدف من الانتقال تحقيق واحدة أو أكثر من الغايات التالية[1]:

- الاستشفاء والنقاهة.
- التجارة.
- زيارة الأهل والأقارب.
- الاشتراك في الندوات والمعارض.
- ممارسة الرياضة.
- قضاء وقت الفراغ والإجازات والاستجمام.
- زيارة الأماكن الدينية والأضرحة.

وقد تم التمييز بين السياحة الداخلية القريبة والبعيدة، فالقريبة هي التي لا تزيد المسافة المقطوعة فيها من 120 كلم وأما السياحة الداخلية البعيدة هي التي تزيد المسافة المقطوعة عن 120 كلم.

2- **السياحة وفق الهدف:** وتنقسم السياحة وفق الهدف التي يدفع السائح للسياحة ونذكر منها:

2-1- السياحة العلاجية: وتكمن في هذا النوع من السياحة الحاجة للعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تنقسم إلى عدة أنواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي[2]:

2-1-1- السياحة العلاجية المناخية: ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر قرب البحار وغيرها.

2-1-2- السياحة العلاجية المعدنية: وتستخدم الينابيع المعدنية في الاستحمام أو الشرب أو كلاهما وهي أقدم أنواع السياحة.

[1] المرجع السابق، ص 30.

[2] مروان السكر العداون، الاقتصاد السياحي، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص ص15-16.

2-1-3- السياحة العلاجية البحرية: وتشمل في وقت واحد على السياحة العلاجية المعدنية والسياحة العلاجية المناخية وأساس العلاج بما هو الاستحمام والاستلقاء على الرمال بجانب المياه.

2-2- السياحة الرياضية: وتنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة[1]:

فالسياحة الرياضية الموجبة تتمثل بالسفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضة المعروفة مثل: تسلق الجبال أو رياضية الصيد أو رياضة السيارات والدراجات.

وتتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية.

2-3- السياحة الدينية: وتهدف إلى تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية وأداء واجباتها حيث هناك مناطق وبلاد معينة لها قدسيتها مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة لدى المسلمين "القدس" للمسلمين والمسيحيين واليهود "الفاتيكا" للمسيحيين[2].

2-4- سياحة المعارض: وهي من الأنماط الحديثة كذلك والتي تنامت بسرعة في السنوات الأخيرة بسبب تطور العلاقات الدولية، الاقتصادية، التجارية، الصناعية والفنية، فضلا عن الإنجازات، الاكتشافات، الاختراعات العلمية والتكنولوجية والحاجة إلى عرضها[3].

2-5- سياحة التعلم والتدريب: تعتبر لغرض الدراسة والتعليم في بلد معين مثل تركزهم على الدول المتقدمة علميا وصناعيا أو لغرض حضور دورات تدريبية وتعليمية حصل عليها شخص ما في العمل الذي يعمله، ومن هذه الدراسات فن التخاطب في التليفون أو تعلم اللغة الفرنسية[4].

[1] مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 2003، ص 66.

[2] أحمد الطاهر عبد الرحيم، تسويق الخدمات السياحية، ط2، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 68.

[3] نفس المرجع، ص 68.

[4] أحمد محمود مقابلة، الصناعة التاريخية، ط1، دار كنوز، عمان، الأردن، ص 38.

2-6- السياحة الثقافية: هي ذات طبيعة ذهنية على الأخص، فهي السياحة التي تنشد معرفة أشياء جديدة وأشخاص جدد كما تنشد الاطلاع على تاريخهم وعاداتهم في نفس الإطار الحقيقي الذي يعيشون فيه[1].

2-7- السياحة الترفيهية: يوجد هذا النوع من السياحة عندما تتوفر في بعض البلدان المساحات الشاسعة من الخضرة والمتنزهات الطبيعية، المناظر الخلابة، الحدائق العامة والمناطق الخلوية، وينتقل السائحون إلى الأماكن التي تتمتع بأحوال مناخية معتدلة صيفا وشتاء، ومناظر بديعة سواء كمساحات خضراء وعيون معدنية حولها أشجار ...الخ، والهدف من هذه المرحلة السياحية هو قضاء الإجازات، المتعة، الترفيه، قضاء وقت الفراغ، العطلات لاستعادة النشاط والحيوية من جديد[2].

2-8- سياحة المؤتمرات: شهدت سياحة المؤتمرات تطورا ملحوظا خلال العقد المنصرم، وهذا النوع من السياحة يختص بتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات على كافة المستويات، وغالبا ما تعقد المؤتمرات استجابة لرغبات الأفراد والمؤسسات، حيث تتولى جهات مختصة مهمة تنظيم اللقاءات والمؤتمرات وتوفير خدمات لا تقتصر على الجانب الرسمي للمؤتمر وإنما أيضا تستهل على تقديم الخدمات السياحية والترفيهية للمشاركين[3].

3- **السياحة وفقا لوسيلة الانتقال:** وتنقسم السياحة حسب الوسيلة التي يستعملها السائح إلى ثلاث أقسام هي[4]:

3-1- السياحة البرية: وهي السياحة التي يستعمل فيها السائح وسائل نقل برية مثل: القطارات، الدراجات الهوائية، الدراجات النارية واستعمال المركبات (السيارات، الباصات الكبيرة والصغيرة) وغيرها من الوسائل.

3-2- السياحة الجوية: وهي السياحة التي يستعمل فيها السائح الطائرة للانتقالمن مكان إلى آخر وهي أحسن وسيلة للسياحة وذلك لسرعتها الهائلة وقطع مسافات طويلة في مدة قصيرة جدا بالإضافة إلى الراحة العالية فيها والتي تلبي جميع رغبات السائح.

---

[1] أحمد غوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 51.

[2] يسر عبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، ط2، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 246.

[3] عبد الإله أبو عياش وآخرون، مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الورق، الأردن، 2007، ص 26.

[4] مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، ط1، مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص 18.

3-3- السياحة البحرية: وهي السياحة التي يستعمل فيها السائح وسائل نقل بحرية مثل: الباخرة، السفن، اليخت ...الخ.

4- **السياحة وفقا للسن:** وتنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار[1]:

4-1- سياحة الطلائع: تتعلق هذه السياحة وترتبط بالأطفال من 8 إلى 14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها اكتساب الطفل مجموعة من المعارف والمهارات والسلوكات اللازمة، ولهذا تنجح برامج السياحة التي تأخذ شكل معسكرات صيفية تعليمية أو تثقيفية وسلوكية مثل معسكرات تعليم الكمبيوتر والكشافة ومعسكرات استكشاف الطبيعة.

4-2- سياحة الشباب: وتتعلق بالشباب خلال مرحلة العمر من 15 إلى 21 سنة وتتسم بالبحث عن الإثارة والحياة الاجتماعية وتكون المعارف والصداقات خلف الروابط الاجتماعية.

4-3- سياحة الناضجين: من 22 إلى 60 سنة، وهو سياحة الاسترخاء من عناء العمل وإرهاقه خلال العام، ولذلك فالبرنامج السياحي هنا يرتبط بسياحة الشواطئ، الصحراء، الجبال والريف وغير ذلك من مناطق الاستجمام والراحة والاسترخاء.

4-4- سياحة كبار السن والمتقاعدين أو الشيوخ: وهي أكثر أنواع السياحة التقليدية انتعاشا، وتصمم خصيصا للمتقاعدين وتتضمن برامج تأهيلية وتعويضية، أو برامج ترفيهية متطورة خيالية.

5- **السياحة وفقا للجنس:** وتنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى[2]:

5-1- سياحة النساء.

5-2- سياحة الرجال.

6- **السياحة وفقا لمبدأ الاستمرارية:** وتنقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى[3]:

6-1- السياحة الشتوية: هي السياحة التي تقع بين ديسمبر ومارس، وهي تشمل نوعين مختلفين كل الاختلاف من أنواع السياحة تبعا للسائح على كل منها سياحة الثلج وسياحة الشمس.

[1] محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 50.

[3] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

6-2- السياحة الصيفية: هي السياحة التي تقع أثناء شهر الصيف والشمس هنا ترتبط بالسياحة والاستجمام في البحر كعامل أساسي، وهذا النوع من السياحة تزاوله جماعات كبيرة العدد من كل الأصناف.

7- **السياحة وفقا للعدد:** وتتمثل هذه السياحة في[1]:

7-1- سياحة فردية: وهي عبارة عن سياحة فردية وفي كثير من الأحيان غير منظمة يقوم الشخص أو مجموعة أشخاص بزيارة بلدان أو مكان معين.

7-2- سياحة جماعية: وهي سياحة الأفواج أو المجموعات السياحية حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب هذه السياحة الجماعية.

8- **السياحة وفقا لمدة الإقامة:** وتنقسم إلى[2]:

8-1- سياحة أيام: هذا النوع من السياحة عادة يستغرق أيام محدودة من يومين إلى أسبوع.

8-2- سياحة موسمية: هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين أي فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر.

8-3- سياحة عابرة: هذا النوع من السياحة يكون على نوعين:

8-3-1- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الباصات السياحية أثناء توجههم إلا بلاد ما يرون ببلد معين ويبقون فيه لمدة يوم أو يومين في هذه الحالات ممكن أن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.

8-3-2- سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة في مطار ما أو اضطرابات معينة في إحدى المطارات ويؤدي إلى عدم تزويد الطائرات بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية الحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف أثناء توقف الطائرة بالمطار وخاصة إذا كان التوقف لمدة تزيد عن خمس ساعات، هذا النوع من السياحة يكون بدون تنظيم أو تخطيط له مسبقا ويتم تنفيذ برامجه بسرعة وتعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

[2] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

السياحية وعلى مدة توفر الباصات السياحية والمرشدين السياحيين وعلى مدى علاقات الشركات السياحية مع شركات الطيران الجوية.

9- **السياحة وفقا للمستوى الاجتماعي أو مستوى الانفاق:** وتنقسم إلى[1]:

9-1- سياحة أصحاب الملايين: وهو الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة (طائرات، يخوت ...الخ).

9-2- سياحة الطبقة المتميزة: التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات (فنادق خمس نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغير ذلك).

9-3- السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخل المحدود: وتقوم هذه السياحة على المشاركة من جانب الأفراد في وسائل محدودة وبالأساليب التي تشجع على المشاركة وتجعلها ممكنة، وأساس هذه السياحة الإعانات والتسهيلات الخاصة والاسهامات ذات الصفة التعاونية أو دعم الحكومات أو اتخاذ العمال.

10- **السياحة حسب أماكن النوم:** وتنقسم إلى الأنواع التالية[2]:

10-1- السياحة في الفنادق: تعتبر أكثر الأنواع شعبية وهي تقدم خدمات سياحية متكاملة تشمل الخدمات الأساسية (النوم، الطعام بالإضافة إلى الخدمات الأخرى).

10-2- القرى السياحية: ظهرت في فرنسا والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مخصصة لأعضاء النوادي السياحية وأصبحت حاليا مواقع سياحية لجميع السياح.

10-3- المخيمات السياحية: يعرف هذا النوع تطورا سريعا، وسبب هذا التطور أن السياح يحبون الاقتراب من الطبيعة والابتعاد عن الازعاج والضجيج بالإضافة إلى أنه يعتبر رخيص الثمن.

[1] محمد منير الحجاب، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.

[2] بزة صالح، تنمية السوق السياحية في الجزائر "دراسة حالة ولاية المسيلة"، كلية العلوم والتسيير، تخصص علوم التسيير، المرز الجامعي المسيلة، الجزائر، 2006، ص 20.

11- **السياحة الحديثة:** يوجد عدة أنواع للسياحة ظهرت مؤخرا هي[1]:

11-1- سياحة المعاقين: تخص شريحة المعاقين، نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية جمعية لتطوير سياحة المعاقين سنة 1976 وصاحب ذلك إصدار تشريعات خاصة بالمعاقين تعمل على تشجيع هذا النوع من السياحة وتوفير كافة التسهيلات والاحتياجات المطلوبة لهذا النوع من السائحين.

11-2- سياحة الحوافز: تعتبر سياحة الحوافز من الوسائل الحديثة للإدارة والتي تستخدمها المؤسسات لتحقيق الأهداف المنشودة، وتكون سياحة الحوافز بمثابة المكافأة اليت يحصل عليها الموظفون أو المتعاملون مع المؤسسة، وتكون هذه المكافأة في شكل رحلة سياحية.

11-3- السياحة البديلة: وتضفي الاهتمام بالتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة، التواصل الحضاري والاجتماعي وحماية القيم في المجتمع وتعتبر أداة للتنمية الاقتصادية المتواصلة وطريقة فعالة لحسن إدارة الموارد.

11-4- السياحة الضعيفة: وتعتبر السياحة الطبيعية أحد التطبيقات للسياحة البديلة، وتقوم أساسا على حماية البيئة وتفادي الأضرار التي تساهم فيها السياحة بشكل كبير نتيجة التوسع والاستغلال غير المنظم.

11-5- سياحة مراقبة الطيور: وتعتبر من الأنماط الحديثة حيث تعتبر مراقبة الطيور هواية منتشرة على مستوى العالم نظرا لوجود معظم مراقبي الطيور في أمريكا الشمالية، بريطانيا واليابان ويقدرون بحوالي 3 إلى 4 ملايين شخص، يسافرون إلى مناطق مختلفة من العالم أملا في رؤية الأنواع المختلفة من الطيور.

المطلب الثاني: دوافع السياحة:

هذه الدوافع تتعلق بالرغبات المختلفة للراحة والاسترخاء والاستجمام او التغيير الروتيني اليومي، ويمكن تقسيم الدوافع إلى عدة أنواع كالتالي:

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.

* **الدوافع الطبيعية:** ترتبط هذه الفئة من الدوافع بالرغبات المختلفة للراحة والاسترخاء والاستجمام وممارسو الهوايات والأنشطة الرياضية، وكذلك التغيير المؤقت للروتين اليومي وأسلوب الحياة العادية[1].

* **الدوافع الثقافية:** وتتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة المعالم الأثرية ومعايشة الشعوب المختلفة بثقافاتها المتعددة ذات الخصوصيات والتي تنفرد بفنونها وتراثها الشعبي والأدبي وطرازها المعماري وصناعاتها التقليدية ...الخ[2].

* **الدوافع المتعلقة بالعلاقات الشخصية والأسرية:** وتتمثل تلك الدوافع في رغبات السائح في زيارة الأقارب والأصدقاء ...الخ[3].

* **الدوافع المتعلقة بالمكانة الاجتماعية:** وهذه الدوافع تختلف تبعا للوضع والمكانة التي تخيلها الشخص والتي قد تؤثر على قبوله على نوع معين من السياحة، وكذلك مقصود مختلف بل إن متطلبات الرحلة تختلف حسب المكانة الاجتماعية كما هو الحال في سياحة رجال الأعمال[4].

ومما هو جدير بالذكر أنه قد تتجمع العديد من الدوافع مع بعضها لدى سائح معين، فقد تتوفر على سبيل المثال دوافع العلاقات الشخصية والأسرية لدى السائح العربي نظرا لدخوله في بعض الأحيان في علاقات الشعب ومظاهره مع بعض عائلات المسكن المقصود ويضاف إليه الدوافع الطبيعية المرتبطة والرغبة في الترفيه والتسلية وقضاء وقت الفراغ والخروج من الحياة الروتينية التي يمارسها في البلد القادم منه[5].

ويمكن وضع بعض الأسباب والدوافع الأخرى وراء قرار الرحلة السياحية ويمكن حصرها فيما يلي[6]:

* الرغبة في الاستجمام والراحة والبحث عن الهدوء والبعد عن الحياة الحديثة وضغوطها المتعددة.

* الرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث والضجيج، والسعي نحو الأماكن الخلوية ذات العيون الكبيرة بيئية ذات خصائص علاجية كما هو الحال في سفاجا، حلوان ...الخ.

---

[1] يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] ننفس المرجع، ص15.

[3] ننفس المرجع، ص15.

[4] ننفس المرجع، ص16.

[5] ننفس المرجع، ص16.

[6] ننفس المرجع، ص17.

* التمتع بالحياة التقليدية والتي أصبحت رغبة في التعرف على كيفية العيش في بساطة وسهولة ويسر مثل حياة البداوة.

* الرغبة في المشاهدة الطبيعية والطيور ...الخ من خلال مشاهدة تلك الأشكال والمظاهر في تفاعلات التلقائية من خلال المحميات الطبيعية المختلفة الجيولوجية والصحراوية، والمحميات ذات الأراضي الرطبة والتي يسعد السائح خلالها بالتمتع بالتنويع الجيولوجي والبيولوجي.

* الرغبة أو الدوافع الدينية وزيارة الأماكن المقدسة كما هو الحال في مكة الكرمة، أو زيارة المسجد الأقصى، أو زيارة المعابد المختلفة حول العالم.

* دوافع العمل أو الأسباب المهنية كحضور المؤتمرات أو الندوات العلمية أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات والتوكيلات من قبل ممثليها في الفرع الرئيسي للفروع الأخرى في البلدان النامية كما هو الحال في الشركات متعددة الجنسيات.

ومن خلال هذه الدوافع يمكن حصر الدوافع الأساسية وذلك حسب تنسيق معهد الأبحاث للعلوم الاجتماعية في فيينا تتمثل في: الراحة، دوافع مهنية، دوافع ثقافية، زيارة الأقارب والأصدقاء.

المطلب الثالث: أسس السياحة:

يمكن حصر أسس السياحة في العناصر التالية:

1- الطلب السياحي:

1-1- مفهوم الطلب السياحي:

* تعريف cooper سنة 1993: "أنه مجموع السلع والخدمات التي يكون الأفراد السياح على استعداد لشرائها عند أسعار معينة خلال فترة إقامتهم"[1].

* أما تعريف Mathieson & Wall سنة 1995 عرفوه على أنه: "العدد الإجمال للأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر لاستخدام المرافق السياحية والخدمات في أماكن بعيدة عن أماكنهم"[2].

[1] مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 34.

[2] نفس المرجع، ص 34.

* تعريف آخر: "أعداد السياح الواصلين إلى مواقع القصد السياحي والمباشرين بشكل فعلي في إشباع رغباتهم عن طريق المشاركة بالأنشطة والفعاليات السياحية واستهلاك الخدمات المقدمة إليهم في تلك المواقع"[1].

1-2- خصائص الطلب السياحي: هناك مجموعة من خصائص الطلب السياحي يمكن حصرها في العناصر التالية[2]:

أ- المرونة: تعني مرونة الطلب بشكل عام درجة استجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ويعتبر الطلب السياحي عال مرونة اتجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في البلد المعني كلما زاد تدفق السياح إليه والعكس صحيح، كما ترتبط هذه المرونة أيضا بالدخل، أي كلما زاد دخل الفرد كلما زادت رغبته في القيام برحلات سياحية خاصة ذوي الدخل المتوسط ويختلف الأمر بالنسبة لذوي الدخل المرتفع.

ب- الحساسية:يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية اتجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية للمناطق المستقبلية للسياح، فالبلدان التي تعيش ظرفا سياسية وأمنية غير مستقرة يعتبر عامل الاستقرار مهم في تطور السياحة.

ج- عدم التكرارية: لا يتصف الطلب السياحي عادة بصفة تكرار، أي أن تحقيق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار الرحلة إلى نفس المنطقة، حيث أنه في مرحلة قادمة سوف يتم اختيار مناطق أو مواقع أخرى.

د- الموسمية: يتأثر الطلب السياحي عادة بالموسمية، إذ تشتد الحركة السياحية في مواسم معينة من السنة وتقل في مواسم أخرى وذلك لعدة أسباب: المناخ، الطقس، العطل السنوية، المناسبات.

2- **العرض السياحي:** يمكن تعريفه كما يلي:

من الوجهة الاقتصادية يعرف العرض على أنه كمية السلع والخدمات التي بالإمكان تقديمها في السوق في وقت معين وسعر محدد، ويعرف العرض السياحي بأنه مجموعة من المعالم الطبيعية وعناصر

[1] الرضا علوان، أكرم عبد الحمان عبد الكريم، العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية التنشيط السياحة الدينية في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون، 2008.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 151-153

الجذب المختلفة في منطقة معينة بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة كالنقل، إجراءات السفر ... والتي من شأنها خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة[1].

- صنف العرض السياحي إلى عدة تصنيفات منها:

أ- تصنيف روبار لانكوار:robert lanquard :الذي صنفه إلى ثلاث عناصر أساسية[2]:

1- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية، التاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع.

2- مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جلب السائح، غير أن عدم توفرها يمنح السائح من السفر كوسيلة النقل، الإيواء، المطعم، والتجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية.

3- مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقات مع وسائل النقل التي يعقدها السائح للوصول إلى المكان المرغوب فيه.

ب- تصنيف Djeerier: لقد صنف المنتج السياحي إلى[3]:

1- وسائل نقل السائح من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول.

2- وسائل نقل مستعملة في عين المكان.

3- وسائل الإيواء المختلفة.

4- مدة الإقامة خارج المقر المعتاد.

5- التخطيط الجغرافي للسفر والإقامة.

هذا التصنيف ركز على مكونين فقط للمنتج السياحي، الإقامة والنقل وأهمل أهم المكونات الأساسية للمنتج العرض السياحي والمتمثلة في عناصر الجذب السياحي (الطبيعة، التاريخية، العادات والتقاليد ...)

[1] محمد شريحات ، دور تسويق الخدمات السياحية في بناء اقتصاد سياحي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص80-81.

[2] نفس المرجع، ص 80.

[3] نفس المرجع، ص 81.

ج- تصنيف المنظمة العالمية للسياحة (O M T)[1] : صنفت المنظمة العالمية للسياحة الخدمات السياحية إلى عدة عناصر هي:

1- التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية، الجغرافية، الشواطئ، الصحراء، البحار ...الخ).

2- التراث البشري (المعطيات الديمغرافية، ظروف الحياة، الرأي العام، العادات والتقاليد والمعطيات الثقافية).

3- الجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والإدارية للبلد.

4- مشاركة الشعب في الحكم وتهيئة وقت العمل وتخطيطه لأوقات العمل والعطل كذلك الترقية والاشهار.

5- وسائل الخدمات من نقل، إيواء، مطاعم وغيرها.

3- التسويق السياحي:

3-1- مفهوم التسويق السياحي: اختلف مفهوم التسويق السياحي باختلاف الباحثين حيث عرفه كرينتدوف Kridppendrof 1981 على أنه التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت خاصة أم عامة، على مستوى محلي، إقليمي، وطني أو عالمي بغرض تحقيق الإشباع لمجموعات من المستهلكين المحددين ومن ثمة تحقق عائدا ملائما[2].

وفي سنة Morrisson 1985 موريسن: تعريفا آخر لتسويق السياحي أنه فلسفة إدارية تجسد الطلب السياحي من خلال البحث، التنبؤ، واختيار السوق المناسب مع أهداف المؤسسة وبالتالي تحقيق أكبر عائد[3].

[1] نفس المرجع، ص 81.

[2] بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 64.

[3] نفس المرجع، ص 64.

ويعرف التسويق السياحي: بأنه كافة الجهود والأنشطة التي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمات السياحية بعناصرها وأجهزتها المختلفة التي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين والراغبين في السياحة بشتى صورها[1].

يمكن تعريف تسويق الخدمات السياحية أنه ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المؤسسات السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية وزيارة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الرغبات والدوافع للشرائح السوقية المختلفة[2].

3-2- أهداف التسويق السياحي: نذكر منها[3]:

- تعظيم إشباعات السائحين وعليه تقوم المنظمات السياحية بالبحث والدراسة لتلبية حاجات ورغبات السائحين الحالية والمرتقبة.

- خلق صورة مفصلة وواضحة لدى السائح عن المنشأة والبلد المراد التسويق له مما يسهل تدفق السائحين.

- إحداث تغيرات في سلوك العميل أو السائح لصالح المنتج السياحي المسوق له.

- يلعب التسويق السياحي دورا هاما في نمو وتطوير وتوسع منشآت الأعمال في مجال السياحة وهو ما يساعد في دفع حركة التنمية على مستوى الدولة.

- يساهم التسويق السياحي في زيادة درجة الوعي والمعرفة الثقافية لدى أفراد المجتمع ولدى السائح الأجنبي.

[1] الشاهد إلياس، التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس والعشرون، ص 125.

[2] عراب عبد العزيز، استراتيجية تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 54.

[3] زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 72.

4- الانفاق السياحي:

إنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الانفاق العام على السلع والخدمات السياحية وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بها مما ينتج عنه تولد اتساع نطاق هذه الصناعات والخدمات لأن كل استثمار جديد يعني انفاق جديدا والذي ينشأ عنه دخولا جديدة.

وتختلف النظرة إلى الانفاق السياحي باختلاف وضعية الدولة المعنية من هذا الانفاق، أي إذا كانت الدولة مستقبلة للسياح فإن انفاق هؤلاء يعد بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في جانب المتحصلات بميزان مدفوعاتها وهنا تعد صفقات دائنة، وفي حالة العكس فإن انفاق السياح يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة وتدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني[1].

5- الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية أنها كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما تحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران وغيرها[2].

6- الاستثمار السياحي:

عندما نتكلم عن الاستثمارات السياحية الشيء الذي يتبادر للذهن هو إنشاء الفندق، ولكن في الحقيقة فإن الاستثمارات السياحية تشمل مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، وكذلك المساهمات في تحسين مستوى الهياكل القاعدية التهيئة العمرانية، مؤسسات صرف المياه والطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات ...الخ، ويجب التفرقة بين الاستثمار الخاص بالهياكل القاعدية والتي يجب أن تقوم به الدولة والهيئات الدولية،

[1] صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 57.

[2] نفس المرجع، ص 67.

والاستثمار الخاص بالتجهيزات، وبما أن القطاع السياحي يخدم القطاعات الاقتصادية الأخرى لما له من آثار خلفية وأمامية يمكن اعتباره بمثابة "صناعة ثقيلة للخدمات" وللاستثمار السياحي عدة عناصر يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- بناء المركبات السياحية، الفنادق والشقق + الفيلات، ملاعب وملاهي.
- بناء الفنادق، الأشغال العمومية السياحية.
- وسائل النقل بحرية، جوية وبرية.
- عناصر أخرى لرأس المال الثابت والسياحي.

[1] بديعة بوعقلين ، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 51.

المبحث الثالث: أهمية السياحة وآثارها والمنظمات القائمة على النشاط السياحي:

تمهيد:

السياحة من أهم الظواهر المميزة في العصر الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في كثير من النواحي.

وسيتم دراسة الأهمية المتنامية للسياحة في المطلب الأول من هذا المبحث أما المطلب الثاني سنتناول فيه آثار السياحة، والمطلب الثالث سنتطرق فيه إلى أهم المنظمات القائمة على النشاط السياحي.

المطلب الأول: أهمية السياحة:

للسياحة أهمية كبيرة في جميع المجالات ندكرمنها:

1- **الأهمية الاقتصادية:** أصبحت السياحة في الكثير من الدول تمثل قطاع رئيسي يعمل على[1]:

- ✓ توفير العملات الأجنبية: مما لاشك فيه أن السياحة تعمل بشكل مباشر وغير مباشر من خلال عائداتها على توفير العملات الأجنبية في الدول المستقبلة للسياح وبالشكل الذي يمكن هذه الدول من تمويل جزء لا يستهان به في خططها التنموية الشاملة، وعادة ما يتم توفير العملات الأجنبية من خلال النشاطات السياحية بعدة طرق وأساليب منها: الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، الرسوم والضرائب التي تحصل عليها الدولة المستقبلة على شكل تأشيرات دخول، فروق تحويل العملة ...الخ.
- ✓ تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية: فالتوسع في إنشاء المشروعات السياحية يرتبط به ظهور مشروعات أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية معينة ازداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، وبشكل عام يعمل على تطوير وتنشيط قطاع السياحة في دولة ما على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى

[1] عثمان محمد غنيم ونييتا نبيل سعد، مرجع سابق، ص ص37-41.

مثل: جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في مشروعات جديدة ...الخ.

- ✓ توفير فرص عمل جديدة: يعمل إنشاء المشروعات السياحية أو المشروعات الأخرى المساندة بمختلف أنواعها أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا على خلق فرص عمل جديدة وهذا بدوره يعمل على تحقيق تخفيف من حدة البطالة.
- ✓ تحسين وضع ميزان المدفوعات: تعمل السياحة كصناعة تصديرية على تحسين ميزان المدفوعات في الدول المستقبلة للسياح من خلال ما تصنعه من العائدات سواء كانت هذه العائدات على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم.
- ✓ زيادة القيمة المضافة والناتج القومي: تؤدي جميع المنافع الاقتصادية السابقة الذكر بافتراض ثبات العوامل الأخرى على تحقيق جميع زيادة ملموسة في القيمة المضافة والناتج القومي للدول المستقبلة للسياح.
- ✓ تحقيق التوازن الاقتصادي: عند قيام الدول المستقبلة للسياح بتوزيع المشاريع السياحية على أقاليمها ومناطقها السياحية المختلفة وبالذات الإقليم والمناطق ذات المستويات التنموية المختلفة وذلك بهدف تنمية الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة وهذا بدوره يسهل على ردم الفجوة التنموية والاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة أو بين الناطق الحضرية والريفية فيها.

2- **الأهمية السياسية**[1]:

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم، ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة، لذلك فإن السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول، كما لعبت دورا هاما بالنسبة لدول ما ويرجع ذلك إلى:

- مساهمة السياحة في تحقيق التقارب السياسي بين الشعوب.

[1] محمد منير الحجاب، مرجع سابق، ص 29.

– دور السياحة الملموس في كسب الرأي العام العالمي في مختلف القضايا.

– الأثر السياحي الهام في حل الكثير من المنازعات والمشكلات في الدول.

ولهذا فإن الوجه السياسي للسياحة قد ساعد بدوره أيضا في التنمية.

3– الأهمية الحضارية والثقافية[1]:

تتمثل هذه الأهمية في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كذلك تعمل السياحة على زيادة معرفة الشعوب ببعضها، توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم، بالإضافة إلى أن السياحة تمكن من التعرف على ماضي الشعوب وتاريخهم، وهذا بدوره إلى حماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب، ويزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينها.

4– الأهمية البيئية والعمرانية[2]:

تمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد والمعطيات الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها إلى اعتبار أنها ثروة وطنية، بالإضافة لذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها.

5– الأهمية الاجتماعية للسياحة:

ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالمجتمع حيث يتفاعل السائحون مع البيئة الاجتماعية في دولة الزيارة لكي ينتج في النهاية الآثار الاجتماعية المختلفة والتي تتمثل في بعض الجوانب الهامة مثل[3]:

- ✓ التوازن الاجتماعي:

حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد العاملين في الحقل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر مما يؤدي إلى توازن المجتمع.

[1] عثمان محمد غنيم، نبيتا نبيل سعد، مرجع سابق، ص 82.

[2] نفس المرجع، ص 42.

[3] محمد منير الحجاب، مرجع سابق، ص 82.

- ✓ النمو الحضاري:

نتيجة للحركة السياحية المتزايدة نحو دولة ما تتجه الأنظار والاهتمامات دائما إلى العمل نحو الارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية بها وإنشاء معالم أخرى حضارية جديدة لكي تظهر الدولة بالمظهر اللائق بها كدولة سياحية لها وزنها العالمي.

المطلب الثاني: آثار السياحة:

السياحة ظاهرة كغيرها من الظواهر تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى، وللسياحة عدة تأثيرات إيجابية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...) بالإضافة إلى آثار سلبية.

أولا: الآثار الإيجابية للسياحة:

توجد عدة آثار إيجابية للسياحة نذكر منها:

- ✓ تحدث توازن بفضل ما تحققه من فائض في ميزان المدفوعات نتيجة إيراداتها من العملات الأجنبية نتيجة لما ينفقه السياح.
- ✓ تساهم في التنمية الاقتصادية مما تحدثه من آثار إيجابية على مختلف القطاعات وذلك من خلال التشابكات الأمامية والخلفية للنشاط السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الخام.
- ✓ تحقق التنمية السياحية فرص للعمل مباشرة وغير مباشرة مما تنشأه من مشاريع سياحية تهدف إلى خدمة السياح ومشاريع مكملة لها أو مرتبطة بها، كما تجذب الاستثمارات سواء كان منها محليا أو أجنبيا.
- ✓ تعتبر وعاء ضريبي لما يترتب على النشاط السياحي من رسوم وضرائب سواء كانت على شكل تراخيص أو ضرائب على الدخول أو الأرباح التجارية أو رسوم غير مباشرة.
- ✓ تزيد من الطلب على الصناعات والخدمات المتصلة بنشاطاتها مثل البناء، الآتات والتجهيزات.
- ✓ يساعد النشاط السياحي على تسويق بعض السلع الخاصة بالدولة السياحية من خلال طلب السياح محليا دون الحجاة إلى تصديرها من خلال شحنها ونقلها إلى الأسواق الخارجية.

- ✓ الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (بطالة، ركود اقتصادي) وإعادة توزيع السكان وبشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تنام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة.
- ✓ السياحة الداخلية أصبحت تعبيرا عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للمواطن والقضاء على التلوث البيئي ... خاصة بعد انتشار المساحات الخضراء.
- ✓ السياحة أصبحت أكثر من صناعة لأن للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة فإذا كانت الصناعة تحريك آلات معدان فإنها تستهدف في النهاية الاستجابة لمطالب الإنسان، أما السياحة فهي حياة الانسان نفسه لأنها تستهدف استعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج، فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى وتحقق الرفاهية للمجتمع.
- ✓ الاستثمار السياحي دائما يكون له عائد جانبي يتمثل في تجميل المناطق وتحسين الخدمة التلفزيونية وكذلك يحدث رواج على مستوى المناطق السياحية[1].
- ✓ أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتراف بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتعمل على الترفيه والترويج النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاط وحيوية وإنتاجية، كما تساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف.
- ✓ تطوير السياحة وإنشاء لمجتمعاتها الجديدة وإنشاء بيئة تسهل الاتصالات وعمليات الاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا.
- ✓ وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والحضارية المختلفة من السائحين مثل اللغة والأفكار.
- ✓ إن السياحة تظهر الصورة الحقيقية لمختلف بلدان المقصد السياحي وتصحح الانطباعات الخاطئة عند شعوب تلك المناطق وتعطي صورة واضحة وميدانية لمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية.
- ✓ إن التأثير والتأثر بين السياسة والسياحة هام للغاية حيث أن سيادة العلاقات الدولية الطيبة على الصعيد العالمي يساعد على تدفق حركة الجذب السياحي إلى مختلف دول المقاصد السياحية دون خوف أو تحذير لمواطن دولة معينة من الاتجاه إلى المقاصد السياحية[2].

[1] سراب إلياس نعيم الطاهر، مبادئ السياحة، مرجع سابق، ص ص85-87.

[2] يسرى دعبس، صناعة السياحة، مرجع سابق، ص ص561-562.

ثانيا: الآثار السلبية للسياحة: تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ يرافقها غالبا الانحلال الخلقي نتيجة الوفود السياحية التي ليس لها ضوابط أخلاقية تجعل المجتمعات المستقبلية للسياح مستهلكة لبعض الثقافات التب تكون خارجة عن عادات وتقاليد المجتمع الأصلي.
- ✓ مساهمتها في التضخم ففي مواسم معينة يؤدي التدفق الكبير للسائحين إلى ارتفاع في الأسعار في حالة عدم تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات السياحية وبذلك يكون النشاط السياحي ساهم في رفع الأسعار.
- ✓ بروز بعض المظاهر السيئة كعمليات الغش، النصب والاحتيال.
- ✓ ظهور الطبقية في المجتمع من خلال وجود خدمات سياحية رفيعة وأخرى رديئة.
- ✓ فقدان الهوية الوطنية نتيجة التداخل بين الشعوب.
- ✓ ظهور عادات استهلاكية لدى الدول النامية المستقبلة للسياح لا تتناسب مع إمكانياتها المادية لمواطنيها.
- ✓ بالإضافة إلى الشعور بالضيق والاستياء لدى سكان البلد المستضيف للسياح جراء ما يرونه من ممارسات الطقوس الدينية في حالة اختلاف الديانات فكثيرا لا يروق ذلك للسكان الأصليون لاسيما المحافظين منهم.
- ✓ التأثير السلبي على البيئة.

المطلب الثالث: المنظمات القائمة علي النشاط السياحي:

إن نجاح السياحة العالمية في الوقت الحالي يعود سببه إلى استمرار العلاقات والاتفاقيات الدولية السياحية القديمة،وتطوير الاتفاقيات لتعود بفوائد متبادلة بين الدول المشاركة فيها، مما استدعى ظهور عدة منظمات في مجال السياحة من أجل مواجهة المشاكل التي تواجه السياح، وسوف نتطرق الى المنظمات التالية :

- منظمات السياحة الحكومية.
- منظمات السياحة الغير حكومية.

[1] مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 25.

– منظمات السياحة العربية.

1– منظمات السياحة الحكومية:

وهي المنظمات التي تنشأ بمعاهدة بين الدول نذكر منها:

1–1– منظمات السياحة العالمية[1]: (WTO):

تأسست عام 1946 وتمت عن طريق اجتماعات بين منظمات السياحة الوطنية لبعض الدول في لندن 1974 وأصبحت في يومنا الحالي من أكبر المنظمات الدولية التي تعني بشؤون السياحة العالمية والسفر ومقرها الآن مدريد– إسبانيا، وتضم أكثر من 108 دولة عضوا منها وتتعاون منظمة (WTO) مع منظمات الأمم المتحدة لغرض دفع وتطوير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم، وهذه المنظمة لها ممثلين في الأمم المتحدة، وتسعى هذه المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– عمل الاحصائيات السياحية المتعلقة بالدول الأعضاء.

– إقامة مؤتمرات للسياحة العالمية.

– إصدار مجلة تحتوي على بحوث ومعلومات عن السياحة الدولية.

– تعمل على تطوير اتجاهات الاستراتيجية العالمية للسياحة الدولية والمحلية للدول الأعضاء وعمل بحوث تتعلق بالسياحة العالمية.

– التعاون التقني للدول الأعضاء في مجال السياحة والسفر.

– ترويج وتطوير السياحة المحلية والعالمية.

– العمل على تقوية التعاون الدولي في مجال السياحة والدول للدول الأعضاء.

– التركيز على صناعة الفنادق وعلاقتها بالسياحة.

– التركيز على صناعة النقل السياحي العالمي.

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 192–193.

– النهوض بالسياحة العالمية بكافة الوسائل وتحسين الأحوال السياحية والرابط بين الهيئات السياحية المختلفة وتسهيل تبادل المعلومات السياحية للدول الأعضاء.

– تركيز الكتب والنشرات السياحية.

– معاونة الدول الأعضاء في النهوض بالسياحة ومساعدتها في التدريب المهني.

– العمل على توفير السلوك المنظم والمنسق بين الدول والأعضاء اتجاه المشاكل السياحية، مشاكل الفيزا، إجراءات السفر والحجوزات والجمارك.

وترتبط هذه المنظمة عدة لجان وهي:

– اللجنة الفنية لرفع قيود السياحة.

– اللجنة الفنية لرفع قيود السياحة.

– اللجنة الفنية للأبحاث والدراسات السياحية.

– اللجنة الفنية للنقل.

– اللجنة الفنية للفنادق.

1-2- الاتحاد الدولي للنقل الجوي[1]: (LATA):

بعد الحرب العالمية الثانية ولازدياد عدد المسافرين بالطائرات ولتسيير خطوط جوية دولية عبر القارات وبين مختلف بلدان العالم ولتعدد شركات الطيران التي تقوم بالنقل الجوي بين الدول المختلفة من الضروري وجود منظمة دولية ترعى مصالح كل من شركات طيران المسافرين على خطوطها وحقوقهم، لذلك أنشئت الأياتا عام 1945 في هافانا وكوبا ناقشت فكرة إنشاء هذه المنظمة في المؤتمر الذي عقد في شيكاغو (مؤتمر الإيكاو) رأى الأعضاء مدى حاجة صناعة النقل الجي تقوم بتنظيمها والأياتا منظمة ديمقراطية غير سياسية والعضوية فيها اختيارية، ومقرها مدينة مونتريال بكندا، من المهام الرئيسية للأياتا LATA:

[1] سراب إلياس، نعيم الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص50-54.

– تهتم الأياتا بالركاب والبضائع على الخطوط الجوية المختلفة باستخدام سندات موحدة سواء كانت تذكرة سفر بوليصة الشحن.

– تشجيع النقل الجوي، تنميته وتطويره بطريقة منتظمة مأمونة واقتصادية ودراسة المشاكل المتعلقة بذلك.

– إمداد الشركات المختصة والمؤسسات العامة في المجال نفسه بمختلف الوسائل والأجهزة التي تسير العمل.

– التعاون مع المنظمات الأخرى كالأكاو ICAO والأمم المتحدة UU.

تتكون LATA من عدة لجان هي:

– لجنة الحركة.

– اللجنة الفنية.

– اللجنة القانونية.

– اللجنة المالية.

1-3- المنظمة الدولية للطيران المدني[1]: (ICAO):

أنشئت هذه المنظمة عام 1944 بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وهي منظمة حكومية للطيران المدني والمقر الرسمي لهذه المنظمة في مدينة مونتريال بكندا، أما المقار الفرعية للمنظمة تتمثل في المكاتب الفرعية في مدن بانكوك، نيروبي، دكار، القاهرة، باريس، المكسيك، وليما، أما أهدافها:

– الإشراف على الجوانب الفنية في مجال الطيران المدني مثل: الموانئ الجوية، ممرات الهبوط، أجهزة الرادار والأجهزة الأرضية التي تستخدم حركة الطائرات في المطارات المختلفة في العالم.

– تحديد المبادئ التي تقوم عليها الملاحة الجوية.

[1] يسري دعبس، صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص ص609-610.

– تنمية وتطوير المطارات والخطوط الجوية.

– تقديم التسهيلات الخاصة بالملاحة الجوية.

– دراسة المشاكل التي ترتبط بالطيران المدني الدولي في العالم.

– ضمان سلامة الطيران المدني في العالم.

1-4- الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة والسفر[1]:

تأسس الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة والسفر عام 1966 باندماج منظمتين دوليتين هما الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة UFTAA والمنظمة الدولية لوكلاء UPFTAA.

ويعتبر الاتحاد الدولي لوكلاء السياحة الممثل الوحيد في العالم لوكلاء السفر ومقرها في بروكسل (بلجيكا)، ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تقوية الشركات السياحية المحلية وتنميتها.

– تمثيل الشركات السياحية على النطاق العالمي في المؤتمرات السياحية العالمية المختلفة.

– مساعدة الأعضاء في التطوير وكذلك صور الحماية قانونيا واجتماعيا.

– حل المشكلات المختلفة التي تواجه وكلات السفر والسياحة التي تتصل بنشاط السفر والسياحة في العالم.

يعقد اجتماع الأوفتا سنويا في مكان مختار في أي من دول العالم ويضم:

– أعضاء الأوفتا.

– ووكلاء الأوفتا المعتمدين.

– ممثلي السلطات الحكومية في الدول المختلفة (الأجهزة السياحية).

[1] سراب إلياس، نعيم الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص57-58.

1-5- السوق الأوروبية المشتركة[1]: (E.E.C):

مقرها في بروكسل ومن أهم أهدافها التي تتعلق بالسياحة:

- إزالة الصعوبات أمام انتقال الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء.

- العمل على إيجاد سياسة موحدة للقطاعات السياحية، اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا وحضاريا ...الخ.

- إزالة العقبات أمام إصدار سمة الدخول (الفيزا visa) لهذه الدول بحيث أن أي سائح يحصل على سمة الدخول لأي دولة الأعضاء ويستطيع أن يدخل إلى بقية دول المنظمة بنفس الفيزا.

1-6- منظمة الوحدة الإفريقية: O.A.U:

أنشئت هذه المنظمة في عام 1963 ومقرها أديس أبابا بأثيوبيا، وتسعى منظمة الوحدة الافريقية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- دعم وحدة دول إفريقيا وتضامنها.

- المحافظة على حرية واستقلال وسيادة الدول الافريقية والدفاع على سلامة أراضيها ضد الاستعمار بجميع أشكاله.

- تسيير سبل التعاون والتنسيق فيما بين الدول الافريقية.

- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والتعليمية في الدول الأعضاء.

[1] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، ط1، دار رسلان، سوريا، 2009، ص 214.

E.E.C : européenne économic community

O.A.E : organisation for african unsty

[2] سوزان علي، الأجهزة والمنظمات السياحية، ط1، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 77.

I.H.A : international hôtel association.

2- منظمات السياحة الغير حكومية:

أنشئت في إطار مهني يجمع الاختصاصات الوظيفية والمهنية للقطاع السياحي، نذكر منها:

2-1- المجلس الدولي للسياحة:

من بين أهداف المجلس الدولي للسياحة[1]:

- يعمل على دراسة كيفية تطوير القطاع السياحي ومدى تأثيره على الاقتصاد.

- الحماية والمحافظة على البيئة.

2-2- الجمعية الدولية للفنادق: (I.H.A):

تأسست عام 1946 وهي منظمة فندقية ذات صبغة دولية خاصة ومقرها الدائم في باريس، وتضم في عضويتها معظم الفنادق بالعالم، وتعقد اتفاقيات جماعية مع الاتحاد الدولي للشركات السياحية وذلك لتنظيم العلاقة بين الشركة السياحية والفنادق، وتهدف هذه الجمعية لتسهيل الاتصالات وتبادل الأفكار بين الفنادق والمطاعم والمؤسسات الفندقية في مختلف دول العالم، وعلاقة الفنادق بالشركات السياحية وتقدم الدراسات والبحوث في مختلف جوانب عمل الفنادق[2].

2-3- الأكاديمية الدولية للسياحة: (A.I.T):

أعلن عن تأسيسها في مونتي كارلو بإمارة موناكو عام 1951، وهي أكاديمية غير حكومية إذ تتألف من نحو ثلاثين عضوا من الشخصيات المهتمة بشؤون السياحة الدولية، بالإضافة إلى عدد كبير من خبراء السياحة، وتهم هذه الأكاديمية قبل كل شيء بدراسة الصيغ اللغوية المستخدمة فيعالم السياحة، وتنشر نتائج أبحاثها في شكل قواميس سياحية دولية تطبع بلغات تتراوح بين 4 إلى 6 لغات، وقد نشرت حتى الآن قواميس باللغات متعددة نذكر منها الفرنسية، الإنجليزية، البولونية، الإيطالية، الألمانية

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] نفس المرجع ، 217

A.I.T : acodemy intel du tourisme

والسويدية، كما تدعوا الأكاديمية الدولية إلى عقد مؤتمرات دولية لوضع تعاريف للكلمات الجديدة والتفسيرات للتعبيرات المختلفة على معانيها أو الغامضة، بما يسهم في تطوير السياحة وتنشيطها[1].

2-4- الفيديرالية العالمية لجمعيات وكلاء السفر:

أنشئت سنة 1966 مقرها موناكو، من بين أهدافها[2]:

- حماية المعالم المادية.

- التنسيق فيما يخص الرحلات.

- التشاور مع المنظمات الأخرى حول تطوير مهنة السياحة.

- تقديم مساعدات تقنية وتربصات تكوينية.

2-5- جمعية النقل الجوي العالمي[3]:

مقرها جنيف، أنشئت سنة 1919 لها علاقة وتنسيق مع المنظمات والجمعيات السابقة الذكر.

2-6- الفيديرالية العالمية لتنظيم الأسعار الخاصة بالشباب:

أنشئت سنة 1951 من بين أهدافها نذكر[4]:

- ترقية السفر لأغراض تربوية، ثقافية واجتماعية للشباب خاصة.

- توفر المساعدات للشباب.

- تسهيل التنقل بين الدول.

- تخفيض أسعار وسائل النقل في الكثير من الدول.

2-7- المكتب العالمي للسياحة الاجتماعية:

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 217
[2] نفس المرجع، ص 218.
[3] نفس المرجع، ص 218.
[4] نفس المرجع، ص 218.

مقرها بروكسل، أنشئت سنة 1963 هدفها[1]:

– تبادل المعلومات وإعطاء اقتراحات حول مجال تأثير السياحة الاجتماعية على الاقتصاد والثقافة.

– تسعى إلى ترقية السياحة الاجتماعية في الإطار العالمي.

2-8- الجمعية الدولية لخبراء العلوم السياحية:

مقرها سويسرا أنشئت سنة 1952 تهدف إلى[2]:

– تطوير السياحة.

– التنسيق بين الاتحادات المحلية للسياحة في البلدان الأعضاء.

– تقديم الدراسات والبحوث في مختلف جوانب عمل الفندق.

3- منظمات السياحة العربية:

يوجد عدة منظمات سياحية عربية نذكر منها[3]:

3-1- المنظمة العربية للسياحة: (A.T.O):

بدأت فكرة المنظمة العربية للسياحة في اجتماعات المجلس الوزاري العربي للسياحة كمظلة للقطاع الخاص العربي في هذا المجال، وقد تم إقرار المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 2006 واتخذت من مدينة جدة السعودية مقرا لها، وتسعى المنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها:

– تعظيم العوائد الاقتصادية للسياحة.

– تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية.

[1] نفس المرجع، ص 218.
[2] نفس المرجع، ص 219.
[3] بشير بن موسى ولطفي مخزومي، تحليل مؤشرات تنافسية السياحة في البلدان العربية، المؤتمر الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم و استشراف، يومي 26 و27 فيفري 2013، جامعة غرداية، ص 11.

A.T.O : Arabe Touriste Organisation

– اعتماد القطاع السياحي كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من الفقر والبطالة.

– تعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة الوطنية للسياحة.

– رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة في الدول العربية.

– وضع وقيادة سياسات التسويق والترويج السياسي للدول العربية.

تم قبول عضوية المنظمة العربية للسياحة كعضو منتسب لمنظمة السياحة العالمية في عام 2006، ويتوقع أن يساهم ذلك في خدمة القطاع السياحي العربي والرقي به من خلال التعاون في النواحي التقنية والاستفادة من خبرات منظمة السياحة العالمية في تنفيذ بعض الدراسات والمشاريع للدول العربية، وتتبنى المنظمة حاليا نظام السياحة الصادر عن منظمة السياحة العالمية وتتولى تعميمه على كافة الدول الأعضاء.

3-2- الاتحاد العربي للفنادق:

مقره القاهرة، يهدف إلى:

– رعاية مصالح الفنادق والمطاعم بين الدول الأعضاء.

– تبادل الخبرات والمهارات بين مختلف المنظمات.

3-2- مجلس الطيران المدني للدول العربية:

من بين أهدافها:

– جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالملاحة الجوية.

– تشغيل واستثمار الخطوط الجوية.

– التعاون مع اتحاد النقل الجوي الدولي.

خلاصة:

مما سبق يتضح بأن السياحة أصبحت أحد أكبر وأهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، فبعد أن كانت السياحة نشاط يقتصر على فئة قليلة من الأثرياء في مستهل القرن العشرين، أصبحت ظاهرة اجتماعية جماهيرية في البلدان الأكثر نموا وذلك بسبب تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتطور وسائل النقل، وظهور الحاجة إلى الراحة والترفيه أثناء العطل والإجازات.

– إن السياحة صناعة قائمة ومتكاملة، تتضمن التخطيط والاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي والتسويق والترويج، وهذا ما أضفى على النشاط السياحي خصوصية من حيث اتساع مفاهيمه وأنشطته التي تميزه عن باقي الأنشطة الاقتصادية.

– إن النشاط السياحي قائم على أساس ميول ورغبة السائح فهو الذي يتحكم في الوجهات السياحية من جهة ودرجة الطلب السياحي من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

أساسيات حول البطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية، وتمثل هذه الظاهرة مشكلة اقتصادية واجتماعية لأي مجتمع، سواء كان متقدما أم ناميا، لأنها تنحرف عن القيم والمعايير المطلوبة للحياة الاجتماعية السليمة.

إلا أن مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول النامية لزيادة الضغوطات على القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى أثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ زمن طويل، وبالتحديد منذ أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، حينما أصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي الذي بلغ ذروته خلال فترة الكساد العالمي الكبير الذي حدث في الفترة الممتدة ما بين 1929م و 1932م، حيث بلغ معدل البطالة في بعض الدول الصناعية حوالي 40% في تلك السنوات، أما اليوم ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين فإن دولا كثيرة من بلدان العالم النامي تعاني من البطالة.

ولأجل تسليط الضوء على هذا الموضوع وفهم مشكلة البطالة أكثر، لابد من تحديد إطار نظري خاص بالبطالة من خلال ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: أسباب البطالة ومؤشرات قياسها.

المبحث الثالث: آثار البطالة وسبل علاجها.

المبحث الأول: ماهية البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي حضيت بأهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والدراسة والتحليل، وهي من أشد الأزمات التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات.

فهي تعد المشكل الرئيسي المسبب في الفقر وانتشار الممارسات اللاأخلاقية واللاقانونية.

المطلب الأول: مفهوم البطالة:

قبل تعريف البطالة من المفيد إبراز مصطلح "قوة العمل" الذي له علاقة مباشرة بتحديد البطالة، حيث يعرف هذا المصطلح على أنه كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل[1].

ووفقا لهذا التعريف يمكن تعريف البطالة "هي تعطيل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"[2].

1- تعريف البطالة:

- تعريف أنطوني جيدنز: "البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل" ويعني العمل هنا العمل المدفوع الأجر، كما يعني المهنة أيضا.

- لكن منظمة العمل الدولية عرفت العاطل عن العمل بأنه:

" ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد ولكنه لا يجده"[3].

- وتعرف البطالة إجرائيا بأنها: "الحالة الاقتصادية التي لا تستطيع فيها نسبة معينة من القوى البشرية القادرة على العمل الحصول على فرصة عمل"[4].

---

[1] طاهر فاضل البياتي، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 297.

[2] نفس المرجع، ص 298.

[3] محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، ط1، مركز الإعلام الأمني، البحرين، 2000، ص 5.

[4] محمد فهد العقيبي، علاقة البطالة بالأمن الوطني السعودي، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، الرياض، 2006، ص 19.

- التعريف الشامل:

البطال هو كل مواطن في سن العمل ويرغب في العمل عند مستوى أجل معين ولكنه لا يجده.

ومما سبق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الفرد عاطلا عن العمل أي بطال[1]:

1- العمالة المحبطة: وهم الأشخاص لراغبين في العمل ولكنهم فشلوا في العثور عليه، فكفوا عن البحث عنه.

2- العمالة التي تعمل لبعض الوقت.

3- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة.

4- الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

5- الأشخاص القادرون على العمل ولا يعلمون مثل الطلبة، الأشخاص الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

ومن هذا يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2- شروط البطالة: لاعتبار الشخص عاطلا عن العمل فإنه يشترط فيه ما يلي[2]:

* أن يكون المواطن في سن العمل.

* أن يكون لديه الرغبة في العمل ويبحث عنه ويقبله عن مستوى أجر معين.

* أن يكون بدون عمل أي عدم وجود عمل، ولعل هذا المعيار هو الأهم في اعتبار شخص ما عاطلا عن العمل أو لا.

إذن: هو كل شخص قادر عن العمل ويرغب فيه ولا يجده.

[1] طاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] محمد حسين عبد القوي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

المطلب الثاني: أنواع البطالة:

هناك أنواع مختلفة للبطالة، تختلف من ظرف لآخر وتبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، وتختلف أيضا هذه التسميات تبعا للمدرسة الاقتصادية التي تحلل ظاهرة البطالة وبشكل عام يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلي:

1- أنواع البطالة المؤقتة:

1-1-البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بمجمع متغيراته في الاقتصاديات الرأس المالية لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة ومنتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية يطلق عليها حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والذي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشرون سنة ومصطلح " الدورة الاقتصادية" التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج والتوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة (الرواج) وعندها تحدث الأزمة (هي نقطة التحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل، الناتج، التوظيف) نحو الهبوط الدوري، إلى نقطة القاع (الانكماش) وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى)... وهكذا ...، ورغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان متشابهتان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة[1].

بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين بأن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة زمنية قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي[2]:

1- سوق تنخفض فيه مشتريات السلع بشكل واضح، وسوق تتزايد نتيجة تلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط

[1] ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008-2009، ص 87.

[2] نفس المرجع، ص 88.

بخفض حجم إنتاجهم، مما ينتج عنه انخفاض في الدخل القومي الإجمالي وبالتالي انخفاض الانفاق الاستثماري.

2- سينخفض الطلب على العمالة، وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل تخفيض ساعات العمل، ثم في مرحلة ثانية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

3- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار الكثير من السلع، على أن أجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة بداية الكساد.

4- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي.

أما مرحلة الرواج والتوسع فيمكن القول أن سماتها تكاد تكون نقيض ما ذكر في حالة الكساد.

ففي حالة الرواج تنخفض معدلات البطالة أما في حالة الانكماش فترتفع معدلات البطالة، وهذا ما يقصد بالبطالة الدورية.

والشكل التالي يوضح الدورة الاقتصادية للبطالة.

الشكل رقم (02): الدورة الاقتصادية للبطالة

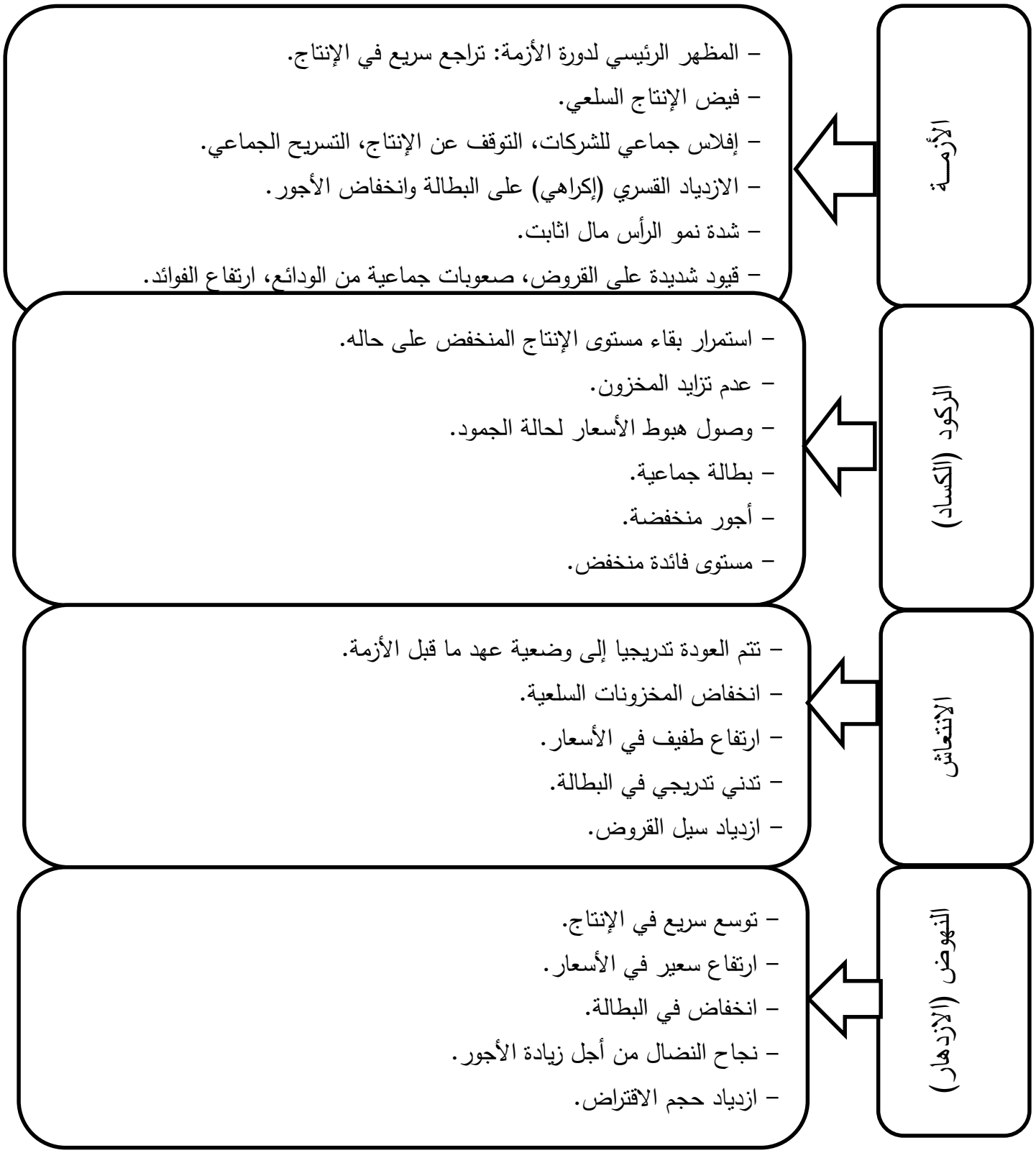

المصدر: ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008-2009، ص 89.

2-1- البطالة الاحتكاكية:

ويقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل، أو طبيعة العمل نفسها، فمن التغيرات التي تحصل دائما وباستمرار في القوة العاملة أو سوق العمل مثلا انتقال العاملين من عمل لآخر بغية تحسين أمورهم المعيشية أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية، وكذلك انتقال العمال من وإلى سوق العمل والذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس أو الجامعات أو خروجهم من سوق العمل للتفرغ للدراسة، فعندما يدخل عمال جدد إلى سوق العمل يمرون بمراحل بطالة مؤقتة قبل إيجاد العمل المناسب لهم، وهذه تعتبر بطالة احتكاكية مؤقتة لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحب للتقلبات الاقتصادية.

- كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار والثلوج وانخفاض درجات الحرارة وارتفاعها في بعض الأقطار وهذا ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة في تلك القطاعات في هذه الفترة.

وبالرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة بطالة مؤقتة أي أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال، إلا أن ديناميكية القوة العاملة أي استمرار التغيرات الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية لأن العوامل المرتبطة بها كما ذكرنا تعتبر مؤقتة وتؤول للزوال بشكل ذاتي بل يمكن اعتبارها سمة مرغوب بها لأنها قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية[1].

[1] نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 246-247.

1-3- البطالة الهيكلية (البنيوية):

تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع من البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة بالرغم من تساوي كليهما في العدد، ومن أهم أسباب هذا النوع من البطالة[1]:

* التغير في هيكل الطلب: فوفقا لقانون "أنجل" كلما زاد البخل الحقيقي كلما قلت النسبة المنفقة على السلع الاستهلاكية الضرورية وزادت النسبة المنفقة على السلع الكمالية، أي مع حدوث تقدم اقتصادي تتغير الأذواق والحاجات فتزداد معدلات البطالة في الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة، حيث ينتج عنه زيادة الطلب على الصناعات الحديثة ذات الطاقة الاستيعابية المنخفضة.

* التغير التكنولوجي: يؤدي التطور التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تصل محل الفنون الإنتاجية القديمة، ويترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات عديدة وبالتالي التخلي عن العديد من العمال الذين كانوا يعملون في إنتاج الفنون والسلع القديمة دون الالتحاق بالوظائف أو الفنون الجديدة التي استحدثها التغير التكنولوجي لعدم مطابقة مؤهلاتهم معه.

* التغير الهيكلي العمري للعمالة: فكلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغير السن حديث التخرج قليل الخبرة من القوى العاملة كلما زادت البطالة الهيكلية، نظرا لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل العديد من المناصب الشاغرة.

* التدخل الحكومي: عندما تتدخل الحكومة بفرض حد أدنى للأجور أعلى من الأجر السائد في السوق الحرة فإن هذا يقلل من رغبة رجال الأعمال في تدريب بعض العمال المتاحين بدون وظائف لتتلائم مع مؤهلاتهم مما يطيل مدة البطالة الهيكلية بين هؤلاء العمال.

1-4-البطالة الموسمية:

[1] فريد يختي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 23.

وهي تلك البطالة التي تنجم نتيجة التقلبات الموسمية في الطلب، فهي رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية، حيث يتعطل الكثير من العمل خلال السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحين وعمال البناء وعمال صناعة المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي فصل الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية، ومن المعروف أن هذا النوع من البطالة يمكن التغلب على بعض أجزائه وذلك بإجراء تحسينات على العمل واستخدام الوسائل الفنية في العمل مثل في مجال الزراعة استعمال البيوت البلاستيكية.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يطلق على البطالة الموسمية لفظ بطالة الطلب طالما أن القصور في الطلب هو السبب فيها[1].

2- أنواع البطالة العلمية:

2-1- البطالة التكنولوجية:

تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة، وتسمى كذلك بالبطالة الفنية وسببها إدخال التكنولوجيا الجديدة تحل محل العمل اليدوي مما يؤدي إلى استغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، ويوجد هذا النوع من البطالة في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق[2].

2-2- البطالة التعبدية[3]:

وهي البطالة التي دفع إليها تصور معين لمبادئ الدين، أي أن يفهم الإنسان أن بعض مبادئ الدين تستدعي ترك العمل وبالتالي فلا يعمل.

- قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لأهل اليمن حين سألهم: من أنت؟ قالوا: نحن متوكلون، قال: كذبتم ما أنتم متوكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله.

---

[1] طاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2] عائشة عرجون، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص البطالة، دراسة حالة الجزائر، المكرز الجامعي ميلة، الجزائر، 2014/2013، ص 29.

[3] عبد الراضي إبراهيم محمود، حلول إسلامية لمشكلة البطالة، ط1،دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 49.

– وقال أيضا لأناس فارغين لا يعملون سأل عنه فقيل له: هم المتوكلون، فقال: كذبوا هم المتآكلون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل.

– وقال رحمه الله مرة "لا يقعد أحدكم على طلب وهو يوقل: اللهم ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة".

والمتوكل لا ينافي الأسباب ولا ينافي الاحتراز ولا ينافي الكسب، فالمتوكل على الله مع تعليق القلب بالخالق مسبب الأسباب، مع مباشرة الأسباب التي أمر بها الله سبحانه وتعالى، فهذا هو التوكل الحقيقي، وهو المطلوب في الإسلام كصورة إيمانية خلقية.

2-3- البطالة الفنية:

وتعني وجود عاطلين عن العمل بسبب عدم توافر فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وقدراتهم الفنية، وهذا النوع من البطالة معروف في العالم المتقدم والمتخلف على السواء، غير أن خطورتهما تزداد في المجتمعات المختلفة لوجود فجوة واسعة بين فنون الإنتاج في العالم المتقدم والعالم المتخلف[1].

3- أنواع البطالة اللاإرادية:

ويقصد بالبطالة اللاإرادية ما لا دور فيها للفرد، لأنها مفروضة عليه كالبطالة الطبيعية، ولعل أكثر أنواعها انتشارا ما يلي[2]:

3-1- البطالة السافرة:

ويقصد بها تعطل قطاع واسع من المجتمع عن العمل لعدم توافر فرصة مع رغبتهم فيه وقدرتهم عليه، او هي تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل، ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

[1] الأشوح زينب صالح، الأطرد والبيئة ومداواة البطالة، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 77.

[2] دائرة سفير للمعارف لإسلامية، موسوعة الحروف (ب، ج) القاهرة، مصر، شركة سفير، العددان 35-36، 1990، ص 2779.

3-2- البطالة الطبيعية:

وتظهر بسبب ظروف المرض أو العجز أو كبر السن أو نتيجة للكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير وانحباس الأمطار.

3-3- البطالة الإجبارية:

فالبطالة الإجبارية هي التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها كما يبتلى بكافة مصائب الدهر، فقد يكون سببها عدم تعلمه مهنة في الصغر يكتسب منها معيشته، ومسؤولية هذا على أوليائه الذين أهملوا تعليمه في صغره ما ينفعه في كبره.

3-4- البطالة الفكرية[1]:

ونعني بها عجز الفكر عن الابداع والابتكار في مجال تخصصه، أو في مجالات أخرى وعجزه عن إضافة الجديد إلى الابتكارات الوطنية والعالمية الفكرية المادية.

وهي بطالة يمكن أن تمس فئات من الأفراد هم في حالة عمل فعلا كأساتذة الجامعات والموجودين في مراكز البحوث العلمية، كما يمكن أن تمس أفرادا هم في حالة بطالة فعلية وفي نفس الوقت لا يجدون الفرصة لصرف طاقاتهم الإبداعية.

وهناك أسباب أخرى قد تؤدي إلى هذا النوع من البطالة نذكر منها ما يلي[2]:

- عجز الباحث بسبب كفاءته وتكوينه.

- عجز يرجع إلى ظروف وعوامل اجتماعية معينة، مثل المشكلات العائلية والشعور بعدم التقدير في المجتمع وبالتهميش والمعاناة في المعاملات البيروقراطية السلبية وانعدام الجو العلمي.

- عدم التشجيع من الدولة سواء بالمال اللازم لإجراء البحوث العلمية أو عدم سنها لقوانين تشجع وتفرض القيام بالبحوث العلمية، أو محاولة النظام السياسي وضع المفكرين في القالب الإيديولوجي للدولة مما يحتم على الباحثين اختيار مواقف سلبية كالانعزال أو غير ذلك.

[1] محمد دمان دبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص علم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 36.

[2] نفس المرجع، ص 36.

3-5- بطالة الزمن:

ونعني بها إعطاء القيمة الثمينة للوقت خاصة والعالم يعرف تنافسا حضاريا تحسب خطواته بالثواني، وكثيرا ما نلاحظ في مجتمعنا الجزائري تضييع الوقت بأي شكل من الأشكال مثل الدخول إلى العمل في وقت متأخر والخروج قبل انتهاء مدة العمل الرسمية، ثم التباطؤ أثناء العمل وتضييع الوقت عن عمد سواء في الإدارة أو المصنع، كل هذا بسبب عدم الوعي وعدم تقدير عامل الزمن في الصراع الحضري وضرورته في التقدم التكنولوجي[1].

- وقد يكون تعلم مهنة ثم فسد سوقها لتغير البيئة أو تطور الزمن، فيحتاج على امتهان حرفة أخرى أصلح للحال وأنفع في المال.

- وقد يحتاج إلى آلات وأدوات لازمة لمهنته ولا يجد مالا يشتري به ما يريد.

- وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر إلى رأس المال الذي تدور به تجارته.

- وقد يكون من أهل الزراعة ولكنه لا يجد أدوات الحرث وآلات الري وربما لا يجد الأرض التي يزرعها[2].

وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحناه سابقا.

4-<u>أنواع البطالة الإرادية:</u>

ويقصد بالبطالة الإرادية تتمثل في توفر فرص العمل للأفراد القادرين عليه، إلا أنهم يفضلون البطالة عليها لسبب أو لآخر كالبطالة الاختيارية، وفيما يلي عرض لأهم أنواع هذه البطالة:

[1] قاسمي ناصر، خريجو الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992/1991، ص 28.

[2] القرضاوي يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، قراءة في الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الأول لأبحاث الاقتصاد الإسلامي)، جدة، م.ع.س، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 1987، ص 139.

4-1- البطالة المقنعة:

يشير هذا النوع من البطالة إلى زيادة حجم القوى العاملة من حاجة الإنتاج بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ما قامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب فيها ذلك الجزء الفائض من العمالة، وقامت بتدريب هذا الجزء من العمالة على أعمال أخرى تساعد في رفع الإنتاجية بالشركة[1].

4-2- البطالة الاختيارية:

هي بطالة من يقدرون على العمل ولكنهم يجنحون إلى القعود، إما لعزوفهم عن العمل وتفضيلهم لوقت الفراغ، أو لأنهم يبحثون عن عمل أفضل يوفر لهم أجرا أعلى

jobhight-paying وظروف عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبرهم عليه صاحب العمل[2].

4-3- بطالة الأرض والموارد:

كيف يجمع زمن واحد بين بطالة الإنسان وبطالة الأرض والموارد؟ هذا يبدوا متناقضا إذ عن بطالة الأرض تعني عدم استغلالها ظاهرا وباطنا وإهمالها إهمالا تاما أو جزئيا، وهذا ما يلاحظه في الجزائر والبلدان المختلفة، حيث إهمال الكثير من الأراضي الخصبة، ومن جهة أخرى نجد بطالة الموارد الطبيعية في باطن الأرض وفي أعماق البحار وتكون إما في حالة بطالة تامة للجهل بوجودها أو إهمال استغلالها أو عدم القدرة على استغلالها، وقد تكون في حالة بطالة جزئية لاستغلالها الناقص الذي يرجع إلى قلة الخبرة والإمكانيات المالية والتقنية[3].

والواقع أن هناك أنواعا أخرى من البطالة لم يتحدث عنها أحد برغم انتشارها، ومن أهم تلك الأنواع بطالة فقراء المهنة، وفي تلك الحالة يوجد راغبون في العمل وقادرون عليه ويحصلون بالفعل على عمل ولكن ذلك العمل قد لا يكون مناسبا لمؤهلاتهم ولقدراتهم الحقيقية، أو قد يكون كذلك، ولكنهم يعانون من ندرة فرص الحصول على درجات مهنية أو أجور أو حوافز تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد فعلي، بل ومع ما يتمتعون به من قدرات إبداعية متميزة نتيجة لافتقار هؤلاء إلى مواهب المشاركة في العلاقات العامة او

[1] ماهر أحمد، تقليل العمالة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 353.

[2] نفس المرجع، ص 353.

[3] قاسيمي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الشهرة أو النسب البراق ... وينشر ذلك النوع من البطالة عادة في حالة عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتغليب مبدأ (المصالح المشتركة أو المتبادلة) ويلحق بالنوع الأخير ما يمكن أن يسمى بطالة الدمامة أو سوء المظهر، وقدلا توجد بيانات رسمية بذلك، إلا أن غالبية إعلانات طلب وظائف خاصة من بين النساء غالبا ما تضع على قائمة الشروط (حسن المظهر)، كما توجد علاقة بين الجمال وسوق العمل أشيروا إلى أن الأفراد الخاليين من الجمال يكسبون من عملهم أقل مما يكسبه العاملون متوسطوا الجمال، كما أضيف أن ذوي المظهر الأفضل يتركزون في الوظائف ذات الإنتاجية والمكسب الأعلى ويتساوى في ذلك الرجال مع النساء إلا أنهما أوضحا أن النساء الأقل جاذبية تنخفض فرص العمل لديهن كما أنهن يتزوجن من رجال محدودي الدخل والثروة.

ويلحق بما سبق ما يمكن أن يسمى بطالة التبعية للأقل كفاءة، والتي تنتشر بين المرؤوسين الذين يضطرون إلى ابتاع تعليمات مهنية لرؤساء أقل معرفة وموهبة منهم، مما يؤدي إلى عدم الاستثمار الاقتصادي الأمثل لقدرات هؤلاء المرؤوسين، إلى جانب ما يتكبدونه في غالبية الأحوال من خسائر مالية نتيجة لسوء تقدير رؤسائهم لعملهم ولإهدار حقوقهم التي تتلاءم مع إنتاجيتهم الفلية، لذا يمكن أن يسمى هذا النوع أيضا ببطالة القدرات بمعنى تعطيل القدرات الفعلية للمبدع وقصور القدرات التقييمية لمن يملك ذلك الحق ويتوافق ذلك مع بعض مسببات البطالة التي ذكرت في إحدى الدراسات، ومنها عدم التناسق بين الوظائف والمؤهلات ووجود تحيز عنصري مهني[1].

[1] الأشوح زينب صالح، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المبحث الثاني: أسباب البطالة وطرق قياسها:

إن الأهمية التي يتميز بها موضوع البطالة في جميع المجالات ولأنه يشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولأن هذه المشكلة تهدد استقرار وتماسك المجتمعات دفعت بالباحثين في هذا الشأن إلى الاهتمام أكثر بالمسببات التي قد تنتج عن هذه الظاهرة، حيث نجد أن أسباب هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر أو بالأحرى من بلد لآخر، وفيما يلي مختلف الأسباب التي تشهدها مختلف بلدان العالم:

المطلب الأول: أسباب البطالة:

مشكلة البطالة تهدد استقرار وتماسك المجتمعات ونجد ان أسباب هذه الظاهرة عديدة ومتنوعة نلخصها كما يلي:

أولا: أسباب اقتصادية:

تتلخص الأسباب الاقتصادية لظهور البطالة في النقاط التالية[1]:

1- عدم كفاية الطلب الفعال:

إن ضعف القدرة الشرائية الناتجة عن ضعف الدخل تجعل الطلب الفعال غير كاف وهو ما ينعكس على نقص الإنتاج لضعف حجم الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربح عند المستثمرين فيقل بذلك الطلب على السلع الإنتاجية مما يقلل من الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وبالتالي الابتعاد عن مستوى التشغيل الكامل الذي لا يمكن الوصول إليه بتحقيق ناتج حقيقي، هذه التنمية تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم الدول النامية لظروف وأسباب مختلفة.

2- الاعتماد على كثافة رأس المال:

إن الاعتماد الكثير من الدول على تقنيات مكثفة لرأس المال في تنمية النشاط الاقتصادي لها نتائج مباشرة في جعل قوة العمل الهائلة خارج إطار العمالة بمعنى إحداث حالة بطالة، وتتفاقم حدة البطالة كلما

[1] بوالبعير جهيدة وآخرون، البطالة والتشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة، ص ص5-6.

تبنت الدول استراتيجيتها على غير ما تتوفر عليه من وفرات كانتهاج التصنيع الثقيل وما يتطلبه من تقنيات في بلده من الوفرات ما يجعله في أحسن حال إذا انتهج سياسة اقتصادية زراعية خاصة استصلاح الأراضي وكذا تدريب العمال الذين لا يتطلب تقنيات وتكاليف كبيرة بخلاف ما اعتمدت هذه الدول على تقنية عالية فيإنشاء مشاريعها الاقتصادية.

3- الركود الاقتصادي:

يعرف الركود الاقتصادي على أنه الحالة التي يكون فيها الطلب عاجزا على امتصاص ما هو معروض من الإنتاج، مما يؤثر على شريحة هامة من العمال على البطالة وينتقل إثر ذلك مباشرة إلى الدول ذات العلاقات مع الدول المتقدمة باعتمادها على الموارد الأولية التي تنتجها الدول النامية، وبالتالي فإن حالات من الركود تنتاب هذه الأخيرة لأن موردها من الدخول تقل بسبب احجام الدول المتقدمة التي تنشط في هذا المجال لترتفع بذلك معدلات البطالة.

إضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى نذكر منها في النقطتين التاليتين:

* انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، مما يؤثر سلبا على أوضاع العمالة المحلية في هذه الدول الرأسمالية.

* لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات إنكماشية بحيث يتم تقليص الانفاق العام الجاري للاستثمار في مختلف المجالات، ومن نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني[1]:

إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمثلا نجد بلدا كالهند يصل عدد سكانه إلى نحو المليار نسمة تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين نسمة سنويا وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد السكان.

[1] حريش فايزة وآخرون، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الاقتصاد الوطني، مذكرة ليسانس تخصص تسيير، الجزائر، 2007، ص 105.

2- التغير الحادث في القيم السائدة داخل المجتمع:

تبوأت القيم المادية ترتيبا أساسيا ومكانة رئيسية في سلم ترتيب القيم داخل المجتمع، في حين تقهقرت بعض القيم المرتبطة بالمعايير الأخلاقية والقيم الروحية والدينية والتقاليد الأصلية لدى البعض.

وهو ما أفرز عادات ومعايير اجتماعية سلبية كان لها تأثير مباشر على تفاقم البطالة المقنعة وضعف الإنتاجية وهذا كله راجع إلى الافتقار إلى الجدية والإنتاج بإخلاص في العمل، التسيب والبيروقراطية، التواكل والانحراف والإهمال وعدم الشعور.

3- النظرة المتدينة للعمل اليدوي:

نرى أغلب الشباب ينظرون إلى الأعمال اليدوية على انها أعمال تقليدية تخص الكبار المتقاعدين وغيرهم، وأنها لا تليق بهم وبمؤهلاتهم سواء العلمية أو العملية (خاصة خريجي المعاهد والجامعات)[1].

ثالثا: الأسباب السياسية:

نستطيع أقول أنه في عالم اليوم تعد الحقوق والحريات العامة التقليدية كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي بل ينظم إلى ذلك معايير اقتصادية واجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة وآثراها من شأنه أن يخل بهذه المعايير وكم أحرجت هذه المشكلة كثير من حكومات الدول وسياساتها، ولا يخفى علينا ككويتيين مشكلة الديون التي تعاني منها دولة الكويت.

[1] إيمان الشمري، البطالة هنا أنواعها وأسبابها في ضوء الكتاب والسنة النبوية، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، 2005، ص 56.

المطلب الثاني: مؤثرات قياس البطالة:

لقياس معدل البطالة يمكن ان ننطلق من الشكل التالي:

شكل رقم (03): إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل.

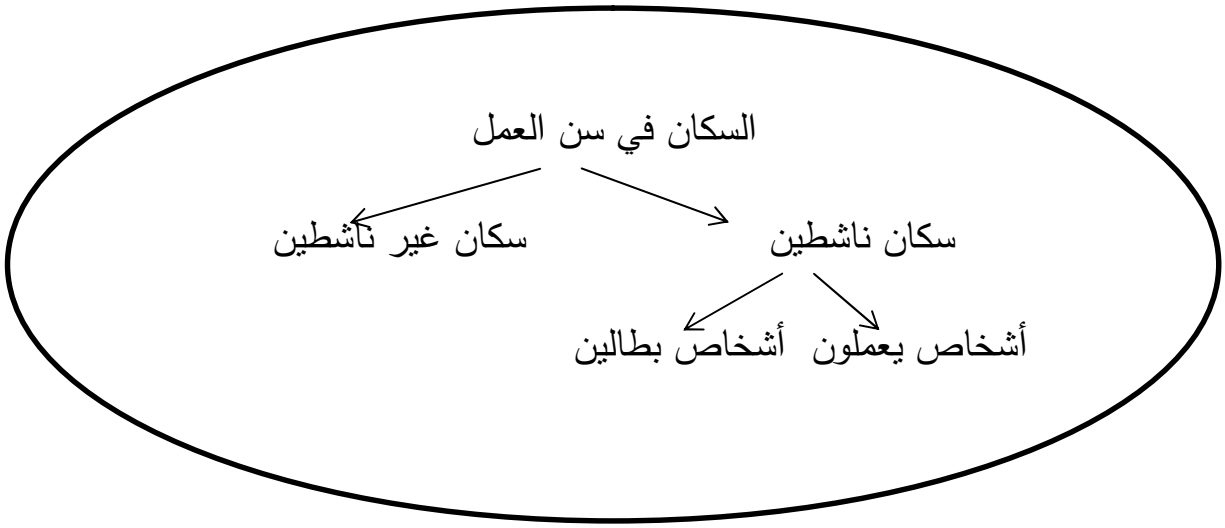

المصدر: ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص 93.

* من خلال الشكل أعلاه يظهر أنه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم عده ضمن فئة القوة العاملة أي "سكان ناشطين" فهذه الأخيرة تضم الأشخاص الذين لهم عمل "السكان الناشطين المشتغلين" والذين ليس لهم عمل ولكن يبحثون عنه "البطالين"، وبالتالي فإن الأشخاص من فئة الأطفال والمتقاعدين والأشخاص في سن العمل الذين لا يبحثون عن عمل لا يعتبرون ضمن فئة السكان الناشطين، وتعتمد فئة السكان الناشطين على متغيرين رئيسيين هما[1]:

[1] ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص 93.

* الديموغرافيا:

حيث أن السكان الناشطين مستقبلا تعتمد على معدل النمو السكاني في البلد، فكلما كان المعدل مرتفعا سيكون السكان الناشطين مهم عندما تصل فئات العمر تلك إلى سوق العمل.

* معدل النشاط:

وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان الناشطين ومجموع السكان، ويختلف هذا المعدل تبعا لعوامل منها معدل التمدرس، ومعدل نشاط المرأة، وسن التقاعد ...الخ.

كما أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض العمل نذكر منها:

– زيادة عدد السباب الملتحقين بالعمل، سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركوا الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

– حدوث هجرة داخلية، التي تكون مصادرها ببلدان أخرى أو أقاليم و مناطق أخرى ضمن نفس البلد وبحث هؤلاء المهاجرين عن وظائف عمل.

– توفير فرص أوسع أمام النساء للالتحاق بالعمل، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة واتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن واستعداداتهن السيكولوجية مثل النشاطات الخاصة بالحسابات الالكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحليلات المخبرية، تزامنا مع التحولات التكنولوجية التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

– ويمكن حساب معدل لبطالة بالعلاقة التالية[1]:

[1] نفس المرجع، ص 94.

وهنا ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس معدل البطالة في دولة ما كما يلي[1]:

* الطريقة الأولى:

تعتمد العديد من البلدان على أسلوب الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة في شكل بيانات بشأن عدد العمال العاطلين ومجموع القوة العاملة، مما يولد معلومات عن مستوى البطالة في الدولة، أظهرت الدراسات الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة والبطالة تفوق ما توفره الأساليب الأخرى، وخاصة أن تصميمها وتنفيذها يكلفان الكثير، ويرجح البعض أن الدراسات الاستقصائية التي تبقي أسماء المستجوبين قيد الكتمان أنجح ما يستخدم في قياس العمالة والبطالة في القطاع الغير نظامي، بحيث يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصياتهم.

* الطريقة الثانية:

تستمد تقديرات البطالة أيضا من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصرف مستحقات تأمين البطالة وفي بعض البلدان تستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر المعلومات المتعلقة بالبطالة، ولأن هذه المصادر لا تحصي إلا الأشخاص المستحقين للتعويض، فإن التقديرات لا تمثل السكان تمثيلا صحيحا قدر ما تفعل الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة.

* الطريقة الثالثة:

يتم حساب عدد العاطلين بالنظر إلى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل، فيما يخص البيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة، وهنا يتم التساؤل حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع.

ففي البلدان التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في إيجاد العمل المناسب للباحثين عنه يحتمل تسجيل نسبة عاطلين أعلى وإضافة إلى ذلك يرجح أن تتوصل مكاتب التشغيل إلى نسبة من العاطلين في المدن أعلى منهم في المناطق الريفية، بحيث من الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الزراعة حسابا ناقصا إذا قورنت بالبطالة في مجال الصناعة التحويلية.

[1] نفس المرجع، ص 95.

إن استخدام الأساليب المختلفة في تقييم مستوى البطالة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة، ومثال ذلك ما تم عام 1996 عند مسح القوة العاملة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بحيث أظهرت النتائج زيادة بـ 11000 عاطل عن العمل، في حين عرفت البطالة انخفاضا على مدى نفس الفترة بـ 46000 عاطل عن العمل حسب تقدير استمد في بيانات تأمينات البطالة، والفارق يوضح أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة باستحقاقاتهم نظرا لانتهاء مدة استحقاقهم، أو لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل.

كما أنه في الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية فالبيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم جمعها من مسوح القوى العاملة يمكنها أن تتعدى بمعامل أو أكثر أحجام البطالة التي تم تقديرها بفضل البيانات التي تم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.

ومن ناحية أخرى كثيرا ما تثير الاحصائيات المقدمة حول البطالة الكثير من الجدل حول مدى دقتها وشموليتها، إلى أي مدى تعكس مشكلة البطالة، فالتعريف الشائع للبطالة والموصى به من طرف منظمة العمل الدولية والذي ينصح إلى أن العاطل هو كل شخص يبلغ سن العمل ويكون قادرا على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد لكن دون جدوى، والأخذ بهذا التعريف سوف يؤدي إلى معدلات ضئيلة للبطالة نظرا لأن هناك فئات متعطلة لا تشملها الاحصائيات الرسمية من هذه الفئات[1].

* العمال المحبطين:

أي أن هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل ولكنهم ليأسهم وكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل، وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وبخاصة فيفترات الكساد الدوري.

* الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل:

يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا.

[1] نفس المرجع، ص 96.

* العمال الذين يتعطلون موسميا:

ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو اوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة، وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة أو في أوقات معينة من السنة.

* العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة:

وذات دخول منخفضة جدا، وهم عادة من يعملون لحساب أنفسهم ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في حالة البلاد النامية.

وبالتالي إذا تم إدماج هؤلاء في إحصائيات البطالة فإن المعدلات سوف تكون أعلى من المعدلات الرسمية.

المبحث الثالث: آثار البطالة وسبل علاجها:

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع على حد السواء ويمكن حصر آثار البطالة على العموم في الآثار السياسية، الاقتصادية، الفنية والاجتماعية، وفي أي مجتمع لا يمكن القضاء على البطالة جذريا ولكن هناك حلول وسبل لمعالجة البطالة والتقليل من حدتها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثار البطالة

1-الآثار الاقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية:

- ✓ إن البطالة يتحقق معها ارتفاع المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي ينخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية.
- ✓ إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور[1].
- ✓ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنموا مع الزمن بعد ذلك خصوصا، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله[2].
- ✓ تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالمية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب

[1] فليح حسن خلف، "الاقتصاد الكلي"، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الأولى، ص 335.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 205.

هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.

✓ الهدر في المواد الإنتاجية: ويقصد بذلك ان البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء وكذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في المواد الإنتاجية الغير مستغلة.

✓ إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الانتاج وزيادة تفاقم البطالة[1].

2 – **الآثار الاجتماعية:** يمكن إيجاز الآثار الاجتماعية كما يلي[2]:

– الجريمة والانحراف: حيث عدم حصول الشباب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يدفع به إلى الانحراف أو السرقة والاحتيال لكي يحقق ما يريده.

– التطرف والعنف: يلجأ بعض الشباب إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدف محدد وأيضا بكونه ضعيفا بالنسبة لبعض الجماعات المتطرفة وبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.

– الشعور بعدم الانتماء: وهو شعور الشباب بعدم الانتماء للبلدان الذين يعيشون فيه بأن هذا الأخير لا يستطيع أن يحقق لهم أو يوفر لهم مصدر للعمل وبالتالي ينتمي هؤلاء الشباب إلى أي مجتمع آخر يوفر له فرصة عمل.

– الهجرة: يجد بعض الشباب أن الحل الأمثل هو الهجرة إلى بلد آخر من أجل الحصول على منصب عمل.

– المخدرات: ونجد الكثير من الشباب يتوهمون بأن الحل الأمثل في تعاطي المخدرات لأنها تبعدهم عن التفكير في هذه المشكلة "البطالة" وبالتالي تؤدي بهم إلى الانحراف والجريمة.

[1] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005، ص 261.

[2] فوزية بوشلوش وآخرون، تأثير سياسات التشغيل الحالية على التقليل من البطالة، مذكرة شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخص مالية، المركز الجامعي ميلة، 2011/2010، ص 9.

– التخلف الاجتماعي: نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الصحة والتعليم والإطعام والإيواء فهي تشكل الاستقرار النفسي والاسري والاجتماعي.

3– **الآثار النفسية:** يمكن طرح الآثار النفسية كما يلي:

✓ إن الاستمرار بالشعوب بالضعف نتيجة لاستمرار حالة التعطل فإن ذلك يولد لدى الشخص حالة من التوتر، الضيق والانفعال مما يؤدي إلى شعور مستمر بالقلق وعدم الأمان، الأمر الذي يقوم في نهاية المطاف إلى حالة من عدم التوافق الاجتماعي قد ينتهج عنها اضطراب في العلاقة بين الفرد والمجتمع، لذا تحدث حالة البطالة خللا في عملية التكيف النفسي الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يحدث الشعور الدائم بالفشل والاخفاق مما يدفعه للعزلة وعدم الانتماء.

✓ البطالة تتسبب بإحداث اضطرابات نفسية مع الذات وقيمية مع المجتمع عند الفرد وتؤدي في حالة انتشارها وارتفاع معدلاتها في المجتمع إلى ميل واستعداد ذاتي لارتكاب واقتراف مظاهر سلوكية مخالفة للأنظمة والقوانين[1]:

– الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي كالسرقة والسطو ...

– الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي، تعاطي المخدرات، إدمان الخمور، العنف الأسري.

– الجرائم ذات العلاقة بالأمن السياسي: العنف، التطرف، الإرهاب.

4– **الآثار السياسية:** قد ينتج عن البطالة آثار سياسية نذكر منها:

✓ تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات المختلفة حسب الظروف السياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الامن السياسي للدولة وهذا يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية للبلد.

✓ إن البطالة كانت من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال التي من أسسها الدفاع عن حقوقهم، وخفض تأميناتهم الاجتماعية، الصحية والتعليمية مما جعل لهذه النقابات بعدا سياسيا حتى أصبحت هي التي تسير شؤون الدولة في بعض البلدان، ويعتمد المرشحون عليها لنيل أعلى الأصوات،

[1] محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية للدراسات الأمنية والتدريب،معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،العدد 51،2001، ص ص162-163.

والإمساك بزمام الأمور، ومن هنا نلاحظ أن النقابات العمالية لها تأثير كبير في رسم سياسات الدولة وإسقاط الحكومة أو إبقائها، ومن ثم تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم من طرف أفراد المجتمع، وذلك لعدة أسباب منها مشكلة البطالة وهذا كله يهدد الأمن السياسي للوطن[1].

5- **الآثار الخاصة**: وتتمثل في[2]:

- ✓ هناك بعض الحكومات الت يتمنح بعض البطالين تعويضا طول فترة بطالتهم ومن هنا يمكن أن تكون البطالة مصدر للدخل دون العمل.
- ✓ هناك بعض الأفراد الذين يقضون أوقاتهم (البطالة الاختيارية) في الترفيه عن النفس.
- ✓ يستفيد بعض الأفراد من أوقات البطالة الاختيارية في البحث عن وظيفة أفضل تحقق لهم مركز اجتماعي أعلى من ذي قبل.
- ✓ إذا كانت البطالة الاجبارية تؤدي إلى فقدان بعض الأفراد لدخولهم رغم احتياجاتهم إليها وهذا ما يؤدي إلى زيادة حرمانهم وانخفاض مستويات معيشتهم.

المطلب الثاني: سبل معالجة البطالة:

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسبابها، ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي[3]:

– من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات، التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها ويمكن أيضا الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن العمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا وهذا لا يأتي إلى عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إذا أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

---

[1] بو العيش عمار، تحليل البطالة وفرص التشغيل في إطار سياسة الانفاق العام- حالة الجزائر- (200-2010)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2001، ص 24.

[2] فريد بختي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص ص114-115.

– علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية خريجي المدارس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي.

– السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا فالمفروض أن تعتمد الحكومات على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية بشكل خاص (وأحيانا في البلدان المتقدمة) يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها، فإن من السهل للشباب ولكير من الناس القيام لها، كما يجب على الحكومة أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد عن مضايقتها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها، ومن ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات يمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

– تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن ان يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه.

وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعيا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحدة من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.

والشكل التالي يوضح السياسات الأخرى المقترحة لمكافحة البطالة:

الشكل رقم (04): السياسة المقترحة لمكافحة البطالة (سبل العلاج)

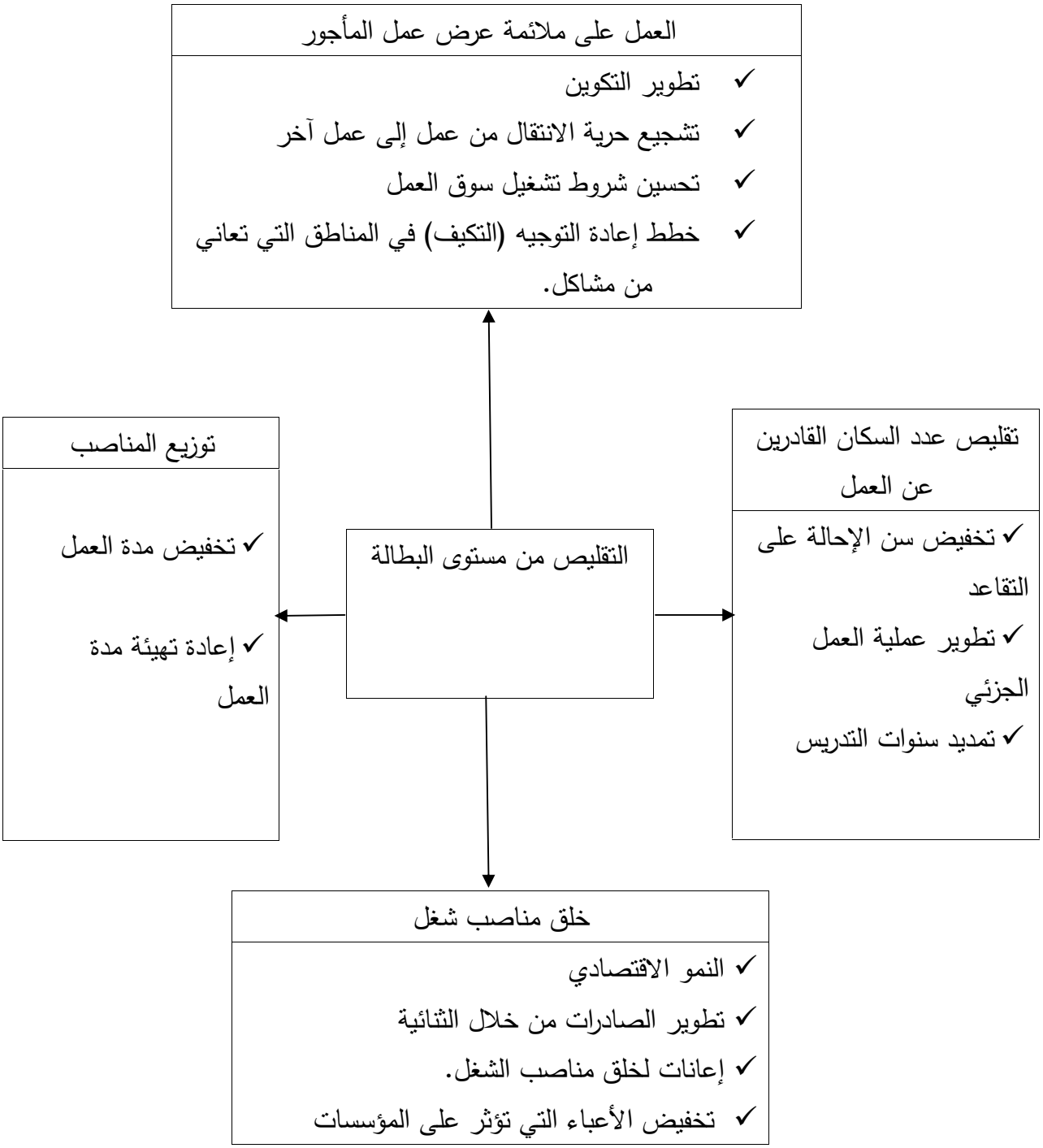

المصدر: محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص 116.

خلاصة الفصل:

نظرا لأهمية تأثير حالة البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع ركزنا في دراستنا لهذا الفصل على ذكر مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها وقياسها وآثارها وطرق معالجتها، حيث أن البطالة هي عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، ومن أهم أسبابها النمو المتواصل لعدد السكان وانعدام الخبرات والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، وقد تم التطرق إلى العديد من الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة كتخطيط العمل، اقتسام العمل وتأسيس مكاتب للعمل.

الفصل الثالث:

دور السياحة في الحد من ظاهرة البطالة

تمهيد:

تتوفر الجزائر على مقومات سياحية حضرية وبشرية وطبيعية جد متنوعة تمكنها من احتلال مكانة فعالة في القطاع السياحي العالمي، كما لها ثروة بشرية قادرة على تغطية العجز الحاصل في حال تم فتح استثمارات سياحية وقد اعتمدت الجزائر سياسة تشغيلية واضحة لأجل النهوض بهذا القطاع وتحسين مستواه كما وضعت سياسات لآفاق مستقبلية للتخلص من معدلات البطالة المرتفعة ومحاولة تقليصها ومنه معرفة نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الجزائر في الحد من البطالة وهنا في هذا المقام سنخص بالذكر مساهمة قطاع السياحة في التقليل أو امتصاص جزء من البطالة أو مساهمته في التشغيل بشكل عام.

وسيتم عرض فيهذا الفصل الذي تحت عنوان دور السياحة في التقليل من ظاهرة البطالة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التشغيل في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة قطاع السياحة في التقليل من البطالة.

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر:

تمهيد:

الجزائر بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط تتمتع بثروات وخيرات سياحية مختلفة كانت سببا في تنوع أنواع السياحة بالجزائر.

المطلب الأول: مقومات الساحة بالجزائر وأنواعها:

أولا: مقومات السياحة في الجزائر:

للجزائر عدة مقومات وموارد هامة، ومناظر خلابة التي تمكن من خلق نشاط سياحي فعال.

1- المقومات الطبيعية والجغرافية:

تقع الجزائر وسط شمال القارة الإفريقية، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^2 أما امتداد خط الساحل فيبلغ 1200 كلم، وتحيط بالجزائر عدة دول فمن الشرق تحدها تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية، ومن الجنوب الغربي موريتانيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ عدد سكان الجزائر ستة وثلاثون مليون نسمة[1].

1-1- المناخ والتضاريس: يمكن تقسيم الجزائر إلى منطقتين مختلفتين من حيث الملامح التضاريسية والانتشار السكاني، وهاتين المنطقتين هما:

1-1-1- المنطقة الشمالية: وتقدر مساحتها حوالي أربعين ألف كيلو متر مربع، ويغلب عليها الطابع الجبلي في سلسلتين متوازيتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللدان يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة تتميز بغطاء نباتي كثيف، وزراعة واسعة، ويتركز في هذه المنطقة حوالي 90% من مجموع سكان الجزائر.

[1] صليحية عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وتنتشر في هذه المنطقة أهم المدن والمناطق الصناعية، وشبكات البنية التحتية، كما توجد على الشريط الساحلي عدة حضائر تم إنشاؤها من أجل المحافظة على البيئة والثروة الحيوانية أهمها[1]:

- الحضيرة الوطنية بجرجرة 18500 هكتار.
- الحضيرة الوطنية بثنية الحد 38000 هكتار.
- الحضيرة الوطنية بالشريعة 26000 هكتار.
- الحضيرة الوطنية لقورايا 3000 هكتار.
- الحضيرة الوطنية للقالة 76438 هكتار، والمصنفة من طرف اليونيسكو ضمن المناطق الرطبة.

كما صنفت أيضا الحضيرة الوطنية لتازا بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا للطبيعة التي تتميز بها.

ويتميز مناخ المنطقة الشمالية بما يلي[2]:

- مناخ البحر المتوسط: يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، من الغزوات إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل، ويتميز بفصلين: الأول ممطر ودافئ وطويل وهو الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير وهو الصيف.

- مناخ الإستبس: يغطي الهضاب العلي، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحصار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف، المتميز بالظروف القارية، الهضاب العليا الشرقية مناخها قاري يتميز بفصل بادر طويل وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة (تحت الصفر).

[1] زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 136.
[2] نفس المرجع، ص 136.

1-1-2- المنطقة الجنوبية: تتوفر الجزائر على مساحة جنوبية كبيرة تقدر بحوالي 2 مليون كلم^2، تمتاز بمناخ جاف يتميز بموسم حار يمتد من ماي إلى سبتمبر، أما بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة والغطاء النباتي فيها محدود وهي موزعة على أربعة محطات كبرى في الجنوب[1]:

- أدرار الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات وقلاعها القديمة.

- اليزي والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي وتعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي والتي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

- تمنراست التي تتميز بوجود الحضيرة الوطنية للهقار، وما تتمتع به من تضاريس ثروة غابية وحيوانية، ونقوش حجرية والتي تمثل موارد أساسية للسياحة.

- وادي ميزاب والذي يتوفر على معالم تاريخية ومعمارية والتي قد صنفت ضمن التراث العالمي، وتتمثل في مدن بني يزقن، بونورة وبساتين النخيل.

1-2- الثروة الحموية المعدنية:

تعد المنابع المعدنية إحدى المنتوجات السياحية الضاربة في أعماق التاريخ إذ تعود زيارتها والاستفادة من منافعها إلى عصور قديمة، وتمثل هذه الثروة إمكانات طبيعية تتسم بخصوصيتها في تقديم العلاج بالمياه الحارة الغنية بالأملاح المعدنية لعلاج بعض الأمراض مثل: الأمراض الجلدية، داء المفاصل، الشلل، أمراض الكلى[2].

- وتتوفر الجزائر على مجموعة من الحمامات المعدنية التي تنتشر في مناطق مختلفة من الوطن ويقدر عدد المنابع الطبيعية في الجزائر 202 منبع معضمها في الشمال، حيث 90 منبع منها يتم استغلاله بطريقة تقليدية.

[1] صديقي سعاد، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[2] صليحة عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ومن بين الحمامات المتوفرة نذكر: حمام بوحنيفة بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام المسخوطين بأم البواقي، حمام زلفانة بغرداية، حمام دباغ بقالمة ...الخ.

2- المقومات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية واجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية، البربرية والعربية الإسلامية التي تعكس غنى هذا الإرث الثمين، وأهم المناطق التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر هي[1]:

- موقع الطاسيلي: الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته في حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.

- حي القصبة: مقره الجزائر العاصمة ويعتبر أحد أهم وأجمل المعالم الهندسية.

- وادي ميزاب: مقره بغرداية ما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة المنطقة.

- موقع تيمقاد: يوجد في مدينة باتنة وهو من الآثار الرومانية.

- قلعة بني حماد: توجد في مدينة بجاية وهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة على آثار إسلامية، آثار الدولة الحمادية وآثار دولة الموحدين.

- موقع جميلة: يوجد بولاية سطيف، يشبه تصميم تيمقاد الأثرية لأنه من الآثار الرومانية كذلك.

- أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية منها: دار عزيزة، مسجد كتشاوة، الجامع الكبير ... وكذلك تشتمل الجزائر على رصيد هام من المتاحف نذكر منها[2]:

[1] وزاني محمد، السياحة المستدامة: دوافعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر: دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 121.

[2] جميل نسيمة، واقع السياحة الثقافية وعلاقتها بالتراث في الجزائر، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، 26 و27 فيفري 2013، غرداية، الجزائر، ص 10.

المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني زبانة بوهران، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، متحف تيمقاد بباتنة.

3- **المقومات البشرية:** تتمثل في:

3-1- المواصلات: تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل ومنها النقل الجوي الذي عرف تطورا ملحوظا إذ نجد 53 مطار موزع عبر التراب الوطني أغلبها مطارات دولية، أما بالنسبة للنقل البري يبلغ طول شبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم، وبالإضافة إلى هذا توجد شبكة من السكك الحديدية على طول 4200 كلم بأنواعها المختلفة (شبكة عادية، ضيقة، مزدوجة، مكهربة).

أما بالنسبة إلى النقل البحري، تعتمد الجزائر على 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة، الصيد البحري، بالإضافة إلى ميناءين متخصصين في المحروقات، إضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة ومن أهم الموانئ بالجزائر: ميناء الجزائر، وهران، عنابة وجن جن بجيجل[1].

3-2- التراث الحرفي: تهتم بعض المناطق في الجزائر بتراث ثقافي شعبي يمثل إرث من العادات والتقاليد المتمثلة في الصناعات التقليدية مثل صناعة النحاس، صناعة الفخار، صناعة الزرابي[2].

3-3- الاتصالات: تتمثل في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تمتاز بتقديم خدمات دولية ومحلية ذات جودة عالية، كما عرفت الجزائر انفتاحا على الأسواق الدولية حيث سمحت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد إلى السوق الوطنية وهم المتعامل المصري أوراسكوم تحت اسم جازي، المتعامل القطري كيوتل تحت اسم أوريدو والمتعامل الوطني موبيليس[3].

3-4- قدرات الاستقبال: تملك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في الفنادق، المركبات السياحية، المخيمات الموزعة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تتوفر على الجودة اللازمة[4].

[1] وزاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2] نفس المرجع، ص 122.
[3] نفس المرجع، ص 123.
[4] زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ثانيا: أنواع السياحة في الجزائر:

تشكل المعطيات الطبيعية والتاريخية والثقافية والدينية مصدرا لأنماط سياحية مختلفة وإن تعدد المناطق الساحلية وتنوع المناخ بالجزائر ساعد على تطوير وتنمية أنواع مختلفة من السياحة ومن أهم أنواع السياحة بالجزائر ما يلي[1]:

1- السياحة الشاطئية:

يمتد الشاطئ الجزائري على طول 1200 كلم تتخلله شواطئ بديعة وغابات أخاذة وسلاسل جبلية على طوله، وأصبح هذا المنتوج يجذب العديد من السياح أو الأفراد خاصة الفئات الشبابية خصوصا في فصل الصيف وأيام العطل.

ومن بين الشواطئ الموجودة في الجزائر شاطي تعرمت ببجاية، الشاطئ الأزرق بتيبازة، شاطئ عبد العزيز، شاطئ أندور، برج بليدة، شاطئ سيدي سليمان (جان بارت) المرسى بالجزائر، شاطئ الكرمة ببومرداس.

2- السياحة المعدنية:

تتوفر الجزائر على طاقة معتبرة تتشكل في أكثر من 202 منبع معدني، إلا أن طاقة الاستقبال لهذا النوع من السياحة تبقى ضعيفة جدا، وإن تنمية الطاقة المعدنية إذا ما وجدت التدعيمات الضرورية فإنها ستؤدي بعد مدة معينة إلى ظهور أقطاب سياحية ستتطور نحو بروز مدن مائية حقيقية، مثل حمام بوحنيفة بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام المسخوطين بأم البواقي، حمام زلفانة بغرداية، حمام دباغ بقالمة ...الخ.

[1] حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دحلب البليدة، الجزائر، ص 136.

3- **السياحة الرياضية، الترفيهية والاستجمامية:**

هذا النوع موجه بصفة خاصة للشباب المولعين بالتبادلات والنشاطات الرياضية وإلى الأشخاص الذين يبحثون عن الراحة والترفيه، ومن أهم الملاعب التي تتوفرها الجزائر ملعب 5 جويلية سعته 80 ألف مقعد، وملعب عنابة سعته 60 ألف مقعد، وملعب سيدي بلعباس سعته 45 ألف ملعب، وتوجد 4 ملاعب سعتها 40 ألف مقعد في حملاوي بقسنطينة، وغليزان وكذا رويبح حسين بجيجل وزبانة بوهران.

وكذا 4 ملاعب سعتها حوالي 30 ألف مقعد في كل من البليدة، تلمسان، تيارت، بسكرة، و9 ملاعب سعتها حوالي 20 ألف مقعد و 8 ملاعب بـ 15 ألف مقعد بالإضافة إلى عدد محدود من الملاعب سعتها 10 ألاف فما تحت، هذا دون أن نحسب الملاعب الجديدة التي هي في طور الإنجاز.

أهم الوجهات السياحية الترفيهية والاستجمامية تتمثل في مختلف المتاحف الحكومية والخاصة التي تغطي عدد من المواضيع مثل الآثار، التاريخ الطبيعي، وبلغ عدد 12 متحف في سنة 2015 منها المتحف الوطني للجيش مقره رياض الفتح بالعاصمة، والمتحف الوطني للفنون الجميلة مقره العاصمة، المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط مقره العاصمة، والمتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر مقره العاصمة، وكذا متحف أحمد زبانة يقع في وهران وسمي على أول شهيد للثورة الجزائرية، والمتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية وهو اول متحف في الجزائر وإفريقيا، ومتحف محمد راسم والمتحف الوطني بسطيف، ومركز الفنون والثقافة في قصر رؤساء البحث بالإضافة إلى أهم الحدائق التي تتوفر عليها الجزائر منها حديقة الحامة وهي تصنف من أجمل 5 حدائق في العالم، وحديقة الحيوانات في جيجل وكذا حدائق التسلية مثل حديقة بن عكنون بالعاصمة وحديقة باتنة وبرج بوعريريج وبارك سطيف.

4- **سياحة الأعمال والمؤتمرات:**

يعرف هذا النوع انتشارا واسعا بسب النمو المتزايد في التنقلات الفردية والجماعية التي تدخل في إطار المحاضرات والملتقيات وسياحة الأعمال والمؤتمرات.

وتعرف الجزائر نموا في مجال هذا النوع من أنواع السياحة نتيجة لتحرير النشاطات الاقتصادية من جهة ونمو وتوسع العلاقات الخارجية من جهة أخرى.

من بين المناطق التي تقام فيها سياحة الأعمال حاسي مسعود القلب النابض لصناعة المحروقات بولاية ورقلة والتي تستقبل مجموعة كبيرة من رجال الأعمال لإبرام الصفقات في المنطقة وكذا وجود جامعة قاصدي مرباح لتنظيم الملتقيات الوطنية والدولية.

– مقر الوزارة سعادة بالجزائر.

5– السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على مساحة صحراوية شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، من خلال واحاتها المنتشرة ومبانيها المتميزة بهندستها المعمارية الرائعة يجعلها الورقة الرابحة للجزائر في الوقت الحالي من أجل تنمية السياحة بها، ومن بين السياحة الصحراوية المهرجان السنوي الذي تشهده الهقار وهو تقليد، والثقافة الفنية والفولكلورية واستعراضات الإبل، ويستقطب ممر الأسير عام وهو ممر مشور ويعتبر من أجمل مقاصد السياحة وبخاصة التمتع بشروق وغروب الشمس.

المطلب الثاني: الوضعية الحالية للقطاع السياحي بالجزائر:

لدراسة الوضعية الحالية للقطاع السياحي بالجزائر سيتم التطرق إلى أهم الفنادق الموجودة في الزائر وكذا محاولة الوصول إلى تحديد طاقاتها الاستيعابية وتطور هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015م، وكمؤشر ثاني للدراسة ستأخذ بعين الاعتبار عدد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية وكذلك حركة السياحة الدولية إلى الجزائر، ومنه سيتم تقييم قطاع السياحة في الجزائر.

أولا: الطاقة الفندقية بالجزائر من 2000 إلى 2015:

تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية بالجزائر وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية أي الجزائر، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين، وحساب هذا المؤشر على أساس معياريين هما[1]:

[1] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 98.

1- الطاقة الفندقية بمعيار عدد الفنادق:

توزع الطاقة الفندقية في الجزائر على أساس عدد الفنادق الموجودة بها وفق تصنيف هذه الفنادق، فمنها ما هو مصنف ضمن فنادق الخمس نجوم ومنها ما هو مدرج في قائمة الأربع نجوم، ومنها كذلك ما هو مصنف ضمن فنادق بثلاث نجوم أو نجمتين وحتى نجمة واحدة ومنها ما هو غير مصنف أي أنها تنشط دون تطبيق معايير التقييس العالمية.

والجدول التالي يوضح كيفية توزيع الطاقة الإيوائية في الجزائر بحسب عدد الفنادق ووفق تصنيفها:

جدول رقم (01): توزيع الفنادق حسب تصنيفها في الجزائر خلال فترة 2000-2011

السنوات / عدد الفنادق حسب تصنيفها	2000	2005	2006	2007	2008	2010	2011
5 نجوم	11	13	13	13	13	39	64
4 نجوم	34	23	54	54	53	77	60
3 نجوم	110	76	145	145	142	72	74
نجمتين	93	69	155	157	160	58	58
نجمة واحدة	72	57	97	97	99	893	915
الغير مصنفة	507	867	670	674	680	–	–
الإجمالي العام للفنادق	827	1105	1134	1140	1147	1139	1171

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصلحة الإحصاءات بوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن إجمالي عدد الفنادق في تزايد مستمر من سنة لسنة أخرى ولكن من التزايد بوتيرة بطيئة ففي سنة 200 بلغ عدد الفنادق المصنفة 320 فندق منها المصنفة بخمسة نجوم والتي ساهمت بنسبة 3.4% من إجمالي الفنادق المصنفة، اما الفنادق الغير مصنفة في نفس الفترة فقد بلغت 507 فندق، وأما في سنة 2005 فقدر عدد الفنادق المصنفة إلى 238 في حين ارتفع عدد الفنادق

الغير مصنفة إلى 867 فندق، وفي سنة 2007 انخفض عدد الفنادق الغير مصنفة إلى 674 فندق في حين ارتفع عدد الفنادق المصنفة إلى 466 فندق حيث تساهم الفنادق ذات النجمتين في مجموع هذه الفنادق بـ 37.55%.

وفي سنة 2008 سيطرت أيضا نسبة مساهمة الفنادق ذات النجمتين في إجمالي الفنادق المصنفة وقدرات هذه المساهمة بـ 34.60%.

وفي سنة 2010 كانت نسبة مساهمة الفنادق ذات النجمة الواحدة هي الأكبر والتي قدرت بـ 78.4%من مجموع الفنادق المصنفة.

– إن تناقص الفنادق المصنفة بهذا القدر أمر ملفت للانتباه، وقد كان السبب وراء هذا التناقص هو تخفيض درجات الفنادق إلى الدرجات الدنيا حيث تستهدف الفنادق والمؤسسات الغير مصنفة تزايدا من سنة 2000 إلى سنة 2005.

أما في سنة 2011 فقد احتلت أيضا الفنادق ذات النجمة الواحدة أكبر نسبة من مجموع الفنادق المصنفة بنسبة 78%.

ومن خلال هذا التحليل وجب على الجزائر التأكد من توفير الشروط المعتمدة دوليا في مجال الفندقة وتحسين مستوى الخدمات فيها وتوفير الظروف الصحية والأمنية للسياح داخل هذه الهياكل الفندقية.

2– الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسرة:

تعددت واختلفت الطاقات الفندقية في الجزائر على أساس عدد الأسرة باختلاف نوع المنتوج السياحي أي على أساس أنواع السياحة من جهة ومن جهة أخرى حسب تمركز الفنادق أي المناطق التي تتواجد بها هذه الفنادق، فمن الواضح والجلي وجود عدد من الأسرة في العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة أكبر من باقي المناطق الأخرى.

– والجدول التالي يوضح تطور الطاقة الفندقية بالجزائر على أساس معيار عدد الأسرة كما يلي:

الجدول رقم (02): عدد الأسرة في فنادق الجزائر 2000 إلى 2011:

السنوات / عدد الأسرة	2000	2005	2006	2007	2008	2010	2011
إجمالي عدد الأسرة	77424	83895	84869	85000	85876	92000	94000
معدل التغيير %	–	7.20	1.16	0.15	1.03	1.10	1.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصاءات الديوان الوطني للسياحة.

وما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول (02) بأن الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة الممتدة 2000–2011 تستهدف نموا متزايدا ولكن بوتيرة بطيئة، حيث تطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة من 77424 سرير في سنة 2000 إلى 94000 سرير سنة 2011 أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2.29% تبعا لتناقص عدد الفنادق المصنفة بسبب تخفيض درجاتها.

حيث قدر عدد الأسرة سنة 2000 بـ 77424 سرير أما في سنة 2005 بـ 83895 سرير، أما في سنة 2006 قدر بـ 84869 سرير أي بمعدل تغير قدر بـ 7.20%، بالزيادة على أن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة مقارنة بالتطورات الحاصلة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة زيادة عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في هذه الفترة، ويعتبر معدل التغيير في هذه الفترة أكبر معدل شهدته الجزائر مقارنة بمعدلات السنوات القادمة، حيث قدر معدل التغيير سنة 2010 بـ 1.10%وما يلاحظ أنه انخفض من المعدل المسجل سابقا، وهذا ما يفسر الزيادة في عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية ولكن هذه الزيادة كانت بمعدل متراجع.

ثانيا: الليالي السياحية في مدينة الجزائر:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق الخاصة بالبلد المضيف طيلة رحلاتهم السياحية، والملاحظ أن معدل تغير الليالي السياحية يتناسب طرديا مع معدل تغير عدد السائحين الوافدين على المناطق السياحية، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، إذ أن هناك مجموعة من

العوامل التي تساهم في تحديد مدة الإقامة للسائحين والذي قد تؤثر سلبا على العوامل التي تساهم في تحديد مدة الإقامة للسائحين والتي قد تؤثر سلبا على تزايد عدد الليالي السياحية وهذه العوامل يمكن أن تكون عالمية او محلية، وتساهم كل هذه العوامل في تدني متوسط انفاق السائحين في الليلة السياحية الواحدة.

وفي حالة الجزائر تتسع الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين إليها بمحدوديتها، وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي على هذا البلد.

والجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في الهياكل الفندقية بالجزائر.

جدول رقم (03): تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية 2000-2013

الوحدة: ألف ليلة سياحية

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الليالي السياحية	3748.13	4705.637	4905.216	5119940	5346.543	5543.678	5743.791	5851.913	5921.321	5873.500

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصاءات الديوان الوطني للسياحة.

من خلال الجدول (03) نلاحظ تطورا بطيئا في عدد الليالي السياحية لإجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2013.

إن محدودية عدد الليالي السياحية يتوافق بشكل خاص مع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر لنفس الفترة كما سيتضح لاحقا، وهذه نتيجة حتمية لعدم قدرة المنتوج السياحي الجزائري على المنافسة في سوق السياحة الدولية، وحتى بين جيراننا في المنطقة العربية ككل، ومما لا ريب فيه أن الأزمة الأمنية والسياسية التي عصفت بالبلاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي، قد ساهمت في بؤس القطاع السياحي إلى جانب الإصلاحات التي تبعت هذه المرحلة التي تضمنت الاستراتيجيات التنموية التي جاءت للنهوض بالدولة ومحاولة الخروج من مخلفات الفترة السابقة، ومن الطبيعي أن يختار السياح الأجانب وجهات أخرى غير الجزائر، واما بعد هذه الفترة وابتداء من الفترة الموالية لهذه ارتفاع الليالي السياحية نوعا ما حيث وصلت سنة 2013 إلى 5873.500 ألف ليلة سياحية.

ثالثا: السياحة الوافدة إلى الجزائر:

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي هو جذب السائحين، وأصبح هذا العامل فنا وعلما يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة، وتنوعت سبل جذب السياح ولم تبق السياحة مرتبطة بالسياحة الترفيهية وزيارة المتاحف والأماكن الأثرية، بل تنوعت المقاصد السياحية لتشمل أنماط أخرى كالسياحة الدينية والعلاجية، وبالنسبة للجزائر فقد تغيرت حركة السياحة الدولية بها تبعا للتغيرات الحاصلة في محيطها الاقتصادي والسياسي.

ولتتبع حركة السياح الوافدين إلى الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2013.

الجدول رقم (04): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 2000 إلى 2013:

الوحدة: ألف سائح

السنة	إجمالي السياح	معدل التغيير %
2000	866	-
2002	988.060	9.61
2005	1443	13.74
2006	1638	15.60
2007	1743	16.6
2008	1772	16.88
2009	1911.506	18.20
2010	2070.496	19.71
2011	2394.887	22.79
2012	2634	25.06
2013	2600	24.73

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للسياحة.

من خلال الجدول رقم (04) والبيانات الواردة فيه حول تطور السياح الوافدين إلى الجزائر خلال فترة الدراسة نلاحظ أن عدد السياح في تزايد مستمر من سنة لسنة أخرى، ففي سنة 2000 وصل عدد السياح الوافدين إلى الجزائر إلى 866 ألف سائح، اما في سنة 2002 وصل عددهم إلى 988.060 ألف سائح أي بزيادة قدرها 9.61% وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بالسنوات السابقة لهذه الدراسة، وهذا راجع للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر خلال نفس الفترة، وقد تضاعف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2009 حيث وصل إلى 1911.506 ألف سائح وهذا ما يبين دور الإصلاحات التي مست هذا القطاع وزيادة اهتمام الدولة والخواص به ومحاولة تطوير الأنظمة السياحية فيه.

– وبالنسبة لجنسيات السائحين الوافدين إلى الجزائر فهي تتوزع على مختلف مناطق العالم بنسب ضئيلة ومتفاوتة من منطقة لمنطقة أخرى، حيث يمثل السياح الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر أكبر حصة، ففي المركز الأول يأتي السياح الفرنسيين ثم الإيطاليين، وعلى مستوى القارة الإفريقية تعتبر تونس المصدر الأول من حيث عدد السياح القادمين منها إلى الجزائر، وبعدها السياح الماليين والليبيين والمغاربة، أما الحصة الكبيرة فهي تعود للجزائريين المقيمين بالخارج والذين عادوا بعد تحسن الأوضاع السياسية لقضاء عطلهم في الوطن بين ذويهم.

المطلب الثالث: إيرادات القطاع السياحي بالجزائر:

تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتقييد خطط التنمية الشاملة من خلال تعدد التدفقات النقدية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول أو الإيرادات الأخرى للفنادق المستغلة من طرف السائحين، إضافة إلى الانفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفلكلورية للسائح[1].

ولقد كانت إيرادات القطاع السياحي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010م كما يلي من خلال دراسة حالة ميزان المدفوعات السياحي، ونسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي المحلي.

[1] يحي السعيدي، سليم العمراوي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 101.

الجدول رقم (05): ميزان المدفوعات السياحي خلال الفترة الممتدة

من 2000-2010م.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساهمة	-91	-94	-137	-143	-163	-186	-166	-158	-94	-140	-100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصلحة الإحصاءات بوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول السابق رقم (05) نلاحظ أن ميزان السياحة في الجزائر يحقق عجزا متواصلا من سنة 2000 إلى سنة 2010 وهذا راجع إلى التهميش اللاحق بهذا القطاع ونقص عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وبالتالي نقص مداخيل هذا القطاع وتغلب النفقات المرتبطة بقطاع السياحة على المداخيل المحصلة من نفس القطاع.

ففي سنة 2000 حقق ميزان المدفوعات السياحي عجزا قيمته 91 مليون دولار أمريكي وارتفعت هذه القيمة إلى 143 مليون دولار أمريكي سنة 2003 لتحقق أكبر قيمة من العجز سنة 2005 وقدر هذا العجز بـ 186 مليون دولار أمريكي، ورغم أن قيمة العجز انخفضت بعد هذه السنة حيث وصلت سنة 2010 إلى 100 مليون دولار أمريكي إلا أن رصيد الميزان التجاري من خلال العجز الحاصل في ميزان التجارة المنظورة.

الجدول رقم (06): نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	1.4	1.6	1.7	1.8	1.7	-186	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصلحة الإحصاء بوزارة السياحة والصناعة.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا، وهي لم تتجاوز نسبة 2.3 سنة 2009 وهو الحد الأقصى، وقد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوياتها أي 1.02 سنة 2006، ويعود هذا الانخفاض إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير قطاع السياحة.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية دخله تعود أساسا إلى عدم تنمية القطاع اقتصاديا، ومرد ذلك إلى عدم الاهتمام بهذا القطاع، فالجزائر مهتمة فقط بقطاع المحروقات لأنه يحقق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع، وهذا على غرار الدول العربية الغير نفطية مثل تونس، المغرب، مصر، البحرين والأردن، والتي تظهر نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي ما يقارب 7% وهذه النسبة تعكس الأهمية التي أولتها كل دولة لهذا القطاع منذ زمن بعيد على عكس الجزائر التي لم تهتم بقطاع السياحة إلى مؤخرا، وهذا ما انعكس سلبا على النتائج المتعلقة بإيرادات القطاع السياحي.

المبحث الثاني: واقع التشغيل في الجزائر.

يكتسي التشغيل أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وذلك من خلال التوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج، ولحسن استغلال هذه الموارد وتنميتها وجب على الجزائر اتباع سياسات مختلفة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث إضافة إلى ذلك ارتأينا أن نعرج على مختلف الأطراف القانونية والتنظيمية المتدخلة في تحديد سياسات التشغيل، وفي الأخير التطرق إلى الآفاق المستقبلية للنهوض بسياسة التشغيل.

المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر 2000-2015:

أولا: مفهوم سياسة التشغيل:

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص العمل وذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين[1]:

سياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

التشغيل: هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

سياسة التشغيل: هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية[2].

[1] سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بسكرة، 2007، ص 76.
[2] مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر- 3ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص9.

ثانيا: واقع سياسة التشغيل في الجزائر 2000-2015.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004[1].

هو برنامج مهم وضخم رصد له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـ 525 مليار دينار جزائري أي 7.7 مليار دولار، موزعة على أربع سنوات 2001-2004.

يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بغيته تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وتهيئ الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومن جهة أخرى القضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة وكان هذا البرنامج يهدف إلى ثلاث محاور أساسية[2]:

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

-تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار.

-توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من البطالة والتي بلغت مستويات محرجة.

جدول رقم (07): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8.6
المجموع	05.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من سنة 2001، ص 87.

[1] التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر المغرب تونس، السداسي الثاني، 2004، ص 263.
[2] غرزي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

إن الجدول رقم (7) يبين لنا أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية مخصص له أكبر مبلغ وتقابله أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا ما يدل على عزم الحكومة لتدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف التنمية لتحقيق التوازن ***، اما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي بـ 8.6% من إجمالي المبالغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم القوة والقدرة التنافسية للمؤسسات.

ساهم مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي لنفس الفترة بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بتوفير 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و292822 منصب مؤقت.

وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بغلت عملية هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004.

وهذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة والمقدرة بـ 713150 منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن هذا البرنامج قد أفاد الاقتصاد الجزائري بشكل فعال ومثمر.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم على مدى خمس سنوات وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو ورصد له 4200 مليار دينار جزائري، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دينار جزائري في السنة ذاتها، كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو وتحقيق التنمية[1].

[1] التقييم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 265.

جدول رقم (08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	150.00	% 40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	10.15	% 8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4.0	% 48
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	5.0	% 11
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار أفريل 2006.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل المركز الأول في هذا البرنامج ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات، السكن، التربية، التعليم العالي، أما برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5 % من إجمالي المبالغ ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسة تتمثل في الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار والسياحة، ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية.

وقد ساهم برنامج دعم النمو في إنشاء 122000 منصب شغل إلى غاية 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62 % من المناصب المستحدثة بمعدل 400000 منصب شغل سنوي.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: 2010-2015.

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتطبيقها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها

منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج ما يلي[1]:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في القطاعات التالية: قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

جدول رقم (09): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015.

القطاع	المبلغ مليار دينار جزائري
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجي	250

Source : programme de développement quinquennal 2010-2015.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي، تحسين ظروف السكن، كما تم الاهتمام بقطاعات الشبيبة والرياضة، كما خصص ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، دعم التنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره 350 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001 إلى 2015 والذي تم إعداده بالاعتماد على مختلف الإصلاحات والبرامج السابقة.

[1] عثماني بوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، سطيف، مارس 2013، ص 9.

جدول رقم (10): معدل البطالة في الجزائر 2001 إلى 2015.

السنة	النسبة
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.72
2004	17.65
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	9.8
2015	11.2

Source : CNES commission « perspectives de développement économique et social » rapport regards sur la politique monétaire en Algérie 2005, p 152.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة البطالة قد بلغت أقصى معدلاتها سنة 200 أي بمعدل 27.3 %وهو معدل ضخم جدا، ولعل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد الجزائر خلال الفترة السابقة كان سببا في ارتفاع هذه النسبة إلى هذا المستوى، ولكن من الملاحظ أن هذه النسبة في انخفاض مستمر حيث قدرت سنة 2002 بـ 25.7%وسنة 2003 بـ 23.72 %وسنة 2004 بـ 17.65 % واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2006 حيث قدرت نسبة البطالة بـ 12.30 % أي ما يقارب 1240800 بطال وهذا ما يؤكد خروج الجزائر من دائرة البطالة المكثفة أو المرتفعة أي أنها استطاعت العودة من بعيد عن نسبة 27.3 % سنة 2001.

لقد واصلت معدلات البطالة الانخفاض من سنة 2006 إلى 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الذي أعطى دفعا قويا لعجلة التنمية مما ساهم في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني وكذلك اتباع الجزائر لعدة برامج تنموية وإعطاء الأولوية لمكافحة البطالة حيث وصلت هذه المعدلات إلى أدنى مستوياتها سنة 2014 أي 9.8 %، ولكن مع بداية سنة 2015 ودخول الجزائر في شبه الأزمة البترولية لسبب انخفاض أسعار البترول ارتفعت نسبة البطالة في الجزائر في هذه السنة إلى 11.2 %ولهذا وجب على الجزائر العمل على توسيع المشاريع الاقتصادية لأجل زيادة نسبة التوظيف وبالتالي التخفيض من معدل البطالة وذلك لعدم الرجوع إلى معدلات 27.3 %.

المطلب الثاني: الأطراف القانونية والتنظيمية المرتبطة بقطاع التشغيل:

لقد تعددت المؤسسات أو الهيئات القانونية والتنظيمية التابعة لدعم التشغيل تتمثل هذه الهيئات في:

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: "CNAC" تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية[1]:

- دفع تأمينات من البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهر.

- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين حاملي شهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

2- صندوق دعم تشغيل الشباب: "FAEJ" تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشبب بـ 30 %والباقي تساهم به البنوك.

3- وكالة التنمية الاجتماعية: "ADS" أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما

[1] سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، عدد 11، سنة 2012، ص 75.

أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود الخاصة لما قبل التشغيل (C P E) العمل المؤقت (E S I L) والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب شغل.

4- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال الغير منتجة والقليلة التأهيل، سمح هذا الإجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

5- الوكالة الوطنية للتشغيل:" A N E M " هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/09/08 وبذلك فإن الوكالة الوطنية للتشغيل تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر مهمتها تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.

6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:"A N G E M" أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ في 2004/01/22 وهي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة ما بين 50000 و 400000 دج.

7- تجربة صندوق الزكاة: تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سنة 2003 حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية الولائية القاعدية، وبعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها، ومن أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى الأربع سنوات من تاريخ التقديم أو من تاريخ الاستفادة.

المطلب الثالث: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر:

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، ومن أجل إعطاء المزيد من الفعالية في وضع وتجسيد السياسات والبرامج الرامية إلى تدعيم وتشغيل الشباب، توجب على الجزائر وضع آفاق لسياسة التشغيل من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك من خلال[1]:

- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لدوره الكبير في توفير مناصب الشغل.
- ✓ إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- ✓ تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.
- ✓ إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الوطني الخاص.
- ✓ إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية.
- ✓ السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.
- ✓ السهر على تطبيق السياسات الحالية المرسومة للنهوض بقطاع التشغيل وعدم تغيير هذه السياسات قبل تقييم مدى نجاعتها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثالث: دور القطاع السياحي في الحد من البطالة:

تمهيد:

إن السياحة جزء من مختلف الأنظمة في الجزائر، وفي نفس الوقت هو قطاع مستقل بذاته له مدخلاته ومخرجاته، ومن مدخلات السياحة وأهمها العنصر البشري أي اليد العاملة النشطة في هذا المجال، وفي هذا المبحث سنحاول الوصول إلى تحديد عدد العمال في هذا القطاع وكذلك مساهمة قطاع السياحة في التشغيل الإجمالي في الجزائر في فترة معينة.

المطلب الأول: واقع التشغيل في قطاع السياحة:

1- عدد العمال في قطاع السياحة:

إن سوق العمل الجزائري سوق شغال وفي تفاعل مستمر نتيجة لتزايد الطلب على العمل بمختلف أنواعه، ومنه فإن تفاعل قوى السوق أي العرض والطلب في سوق العمل الجزائري يختلف من قطاع إلى آخر، إلا أن المؤشرات الحالية حول معدلات التشغيل في الجزائر تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية، وغن ما يميز سوق العمل الجزائري وجود مفارقات كبيرة وهذا ما أدى إلى ضعف الطاقة التشغيلية من قطاع لآخر، وحاليا ومع وجود أزمة بترولية فمن المحتمل أن ترتفع معدلات البطالة وتنخفض معدلات التشغيل بين تراجع إجمالي احتياطات الصرف وارتفاع المديونية وهذا يؤدي إلى إلغاء الكثير من المشاريع وتسريح الكثير من العمال[1].

وهذا ما سيساعد ظهور قطاع السياحة لقطاع منقذ وقطاع فعال للخروج من الأزمة ويبقى هذا الحل قيد الدراسة.

وفي هذا الموضوع دراسة سوق العمل الجزائري في قطاع السياحة والجدول الموالي يبين عدد العمل في قطاع السياحة.

[1] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الجدول رقم (11): عدد العمال في قطاع السياحة 2000_2012.

الوحدة: ألف عامل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد العمل	82	95	103	165	172	193.3	193.9	204.4	320	370	396	420	420

المصدر: من إعداد الطلاب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن توزيع عدد العمال في قطاع السياحة بالجزائر يختلف من سنة لسنة أخرى وهذا الاختلاف واضح حسب هذه الإحصائيات، ففي سنة 2000 كان عدد العمال حوالي 82 ألف عامل في قطاع السياحة الجزائري وهذا العدد في تزايد مستمر من سنة لأخرى، ففي سنة 2003 وصل عدد العمال إلى 165 ألف عامل.

ورغم أن نسبة الزيادة تبقى ضعيفة إلا أنها كانت ملحوظة بين سنة 2007 و 2008 حيث كان عدد العمال سنة 2007 204.4 ألف عامل أما سنة 2008 فقد وصل إلى 320 ألف عامل، وقد كان سبب هذه الزيادة من سنة لسنة أخرى راجع إلى تغير إيجابي في نوع الخدمات الفندقية المقدمة في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار سياسة التشغيل للاستفادة القصوى من القطاعات البشرية وتتمثل هذه البرامج في برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج مكملة لهذا البرنامج وبرامج لتوطيد هذا النمو وكل هذا من أجل زيادة القوى العاملة.

وكما تم القول سابقا أن عدد العمال في قطاع السياحة يتزايد رغم أن هذا التزايد بحركة بطيئة إلا أنه بلغ سنة 2011 420 ألف عامل وهذا راجع إلى زيادة حركة السياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه السنة، وبقيت ثابتة وصولا إلى سنة 2012.

والشكل التالي رقم (05) يوضح عدد العمال في قطاع السياحة خلال الفترة الممتدة في 2000_2012.

الشكل رقم(05) عدد العمال في قطاع السياحة من 2000 – 2012

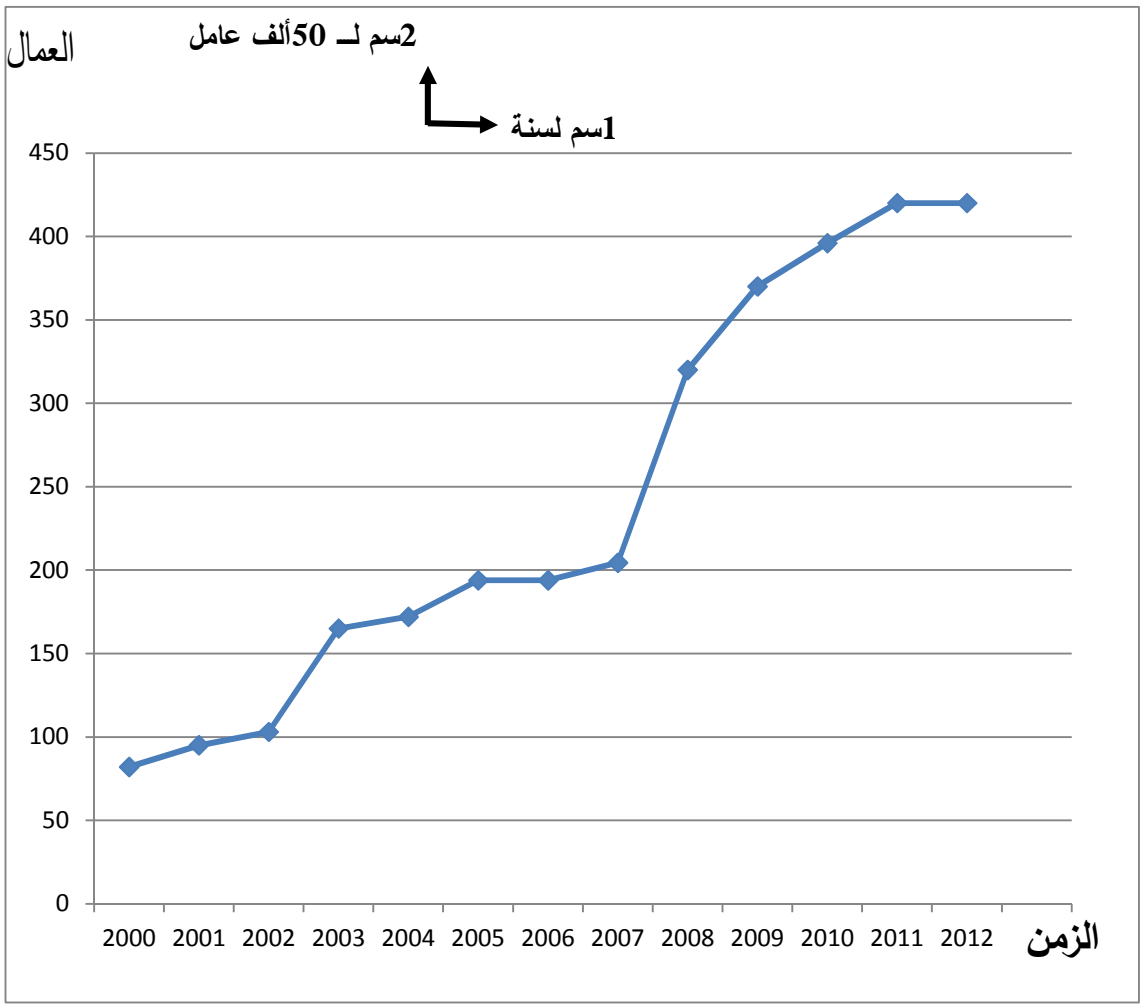

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات سابقة.

المطلب الثاني: مساهمة التشغيل في قطاع السياحة في إجمالي التشغيل:

من خلال معرفة عدد العمال أو الموظفين في قطاع السياحة سيتم تحديد نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل بالنسبة لإجمالي التوظيف في الجزائر والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل بالنسبة لإجمالي المناصب أو من إجمالي التشغيل في الجزائر خلال السنوات التالية.

جدول رقم (12): نسبة التشغيل في قطاع السياحة إلى إجمالي التشغيل في الجزائر 2000_2012.

السنوات	التشغيل الكلي	التشغيل في قطاع السياحة	نسبة التشغيل في السياحة الي اجمالي التشغيل في الجزائر
2000	6179993	82000	1.32
2001	6228772	95000	1.52
2002	6482485	103000	1.59
2003	6684056	165000	2.47
2004	7795412	172000	2.21
2005	8044220	193900	2.41
2006	8868804	193900	2.18
2007	8594243	204400	2.38
2008	9145000	320000	3.50
2010	9735000	396000	3.43
2011	9914000	420000	3.47
2012	9985000	420000	4.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل تعد ضئيلة أي أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

ففي سنة 2000 وهي أول سنة للدراسة قدرت نسبة التشغيل في السياحة من التشغيل الإجمالي بـ 1.32 %وهي أقل نسبة سجلت مقارنة بالسنوات اللاحقة لفترة الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع معدل البطالة في هذه السنة حيث وصلت إلى 29.8 % والسبب وراء هذا وحالة الركود الاقتصادي الذي عرفته الجزائر

خلال هذه الفترة والذي كان سببه تردي الوضع الأمني الذي أدى إلى شل حركة الاقتصاد ككل وفي جميع الميادين دون استثناء.

أما في سنة 2001 فقد قدرت نسبة مساهمة قطاع السياحة في التوظيف إلى 1.52 % وهي نسبة لازالت ضعيفة عموما مقارنة بالمقومات السياحية والمراكز الأثرية المتوفرة بالجزائر.

وفي سنة 2003 وصلت هذه النسبة إلى 2.47 % أي أنه هناك تغير ولكن يبقى بطيء نسبيا وهذا راجع إلى سياسة الدولة القاضية بإعادة تهيئة القطاعات الاستراتيجية وعدم الاهتمام الكافي بمجال أو قطاع السياحة أو التشغيل فيه.

أما في سنة 2004 فقد تراجعت هذه النسبة بـ 0.26 %من انخفاض النسبة من 2.47 % سنة 2003 إلى 2.21 سنة 2004 وهذا راجع إلى سياسة الدولة المنتهجة والتي تقتضي بقبول مستوى معين من البطالة ونقص في مستوى التشغيل وهذا ما يسمى بالتشغيل الاقتصادي الكامل، وكذا ارتفاع معدلات البطالة في هذه الفترة أثر على انخفاض نسبة التشغيل الإجمالي كما أن نقص التعريف بالمنتوج السياحي أو الإرث الحضاري في الجزائر يؤدي إلى نقص الطلب على هذا الأخير وبالتالي تهميش هذا القطاع وعدم الاهتمام بتطويره لأنه غير فعال.

ومع انخفاض معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة ارتفع معدل التشغيل الكلي ومعه عرف التشغيل في القطاع السياحي ارتفاعا نسبيا أيضا، حيث وصل إلى أقصى معدل له من سنة 2000 إلى سنة 2011 وذلك سنة 2008 أي ما يعادل نسبة 3.50 % من إجمالي التشغيل وهذا راجع إلى الاستقرار الأمني والسياسي الذي عرفته الجزائر والذي يوفر جوا ملائما لتوفير مناصب الشغل من خلال توسيع المشاريع الذي يساعد على دعم ونمو حركة التشغيل ككل، كما أن لنقص معدلات الأمية وزيادة معدلات أو نسبة التمدرس دور في إنتاج فرد جزائري فعال واعي بحجم مسؤولية عمله وقابل للتكوين والتدريب لزيادة إنتاجيته ومردوديته.

أما بعد سنة 2008 رجعت المعدلات إلى الانخفاض السابق حيث قدرت في سنة 2010 بـ 3.43 %وسنة 2011 بـ 3.47 %، أما في سنة 2012 فقد بلغت هذه النسبة 4.20 % أي بمعدل تطور إيجابي قدره 6 %، ولكن تبقى الجزائر مطالبة بتحسين وضعية القطاع السياحي من جهة من استقطاب عدد كبير من السياح من جهة أخرى توفير مناصب شغل جديدة، لأن قطاع السياحة قطاع منتج، وكل

السبل والوسائل الطبيعية والمادية والبشرية والتكنولوجية متوفرة لدى الجزائر للنهوض بهذا القطاع وجعله موردا ماليا لأنه وكما ذكرنا سابقا السياحة هي بترول القرن الحالي.

ويمكن تمثيل معطيات التشغيل الكلي في الجزائر للفترة الممتدة 2000_2012 في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(06) التشغيل الكلي في الجزائر للفترة 2000 – 2012

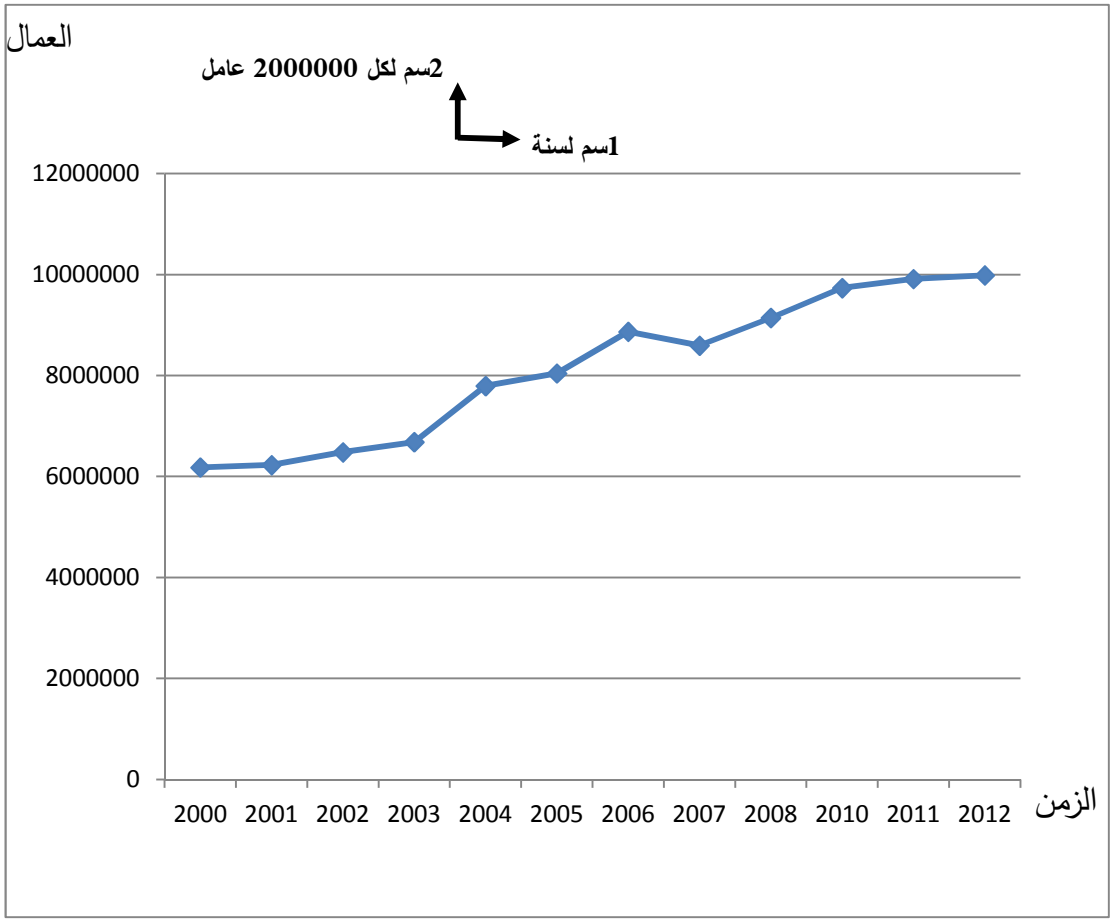

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات سابقة.

و بالاعتماد أيضا على معطيات الجدول رقم (11) يمكن اعداد المنحني البياني التالي و الدي يوضح نسبة التشغيل في قطاع السياحة الي اجمالي التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000_2012 .

الشكل رقم(07) نسب التشغيل في قطاع السياحة إلى إجمالي التشغيل في الجزائر

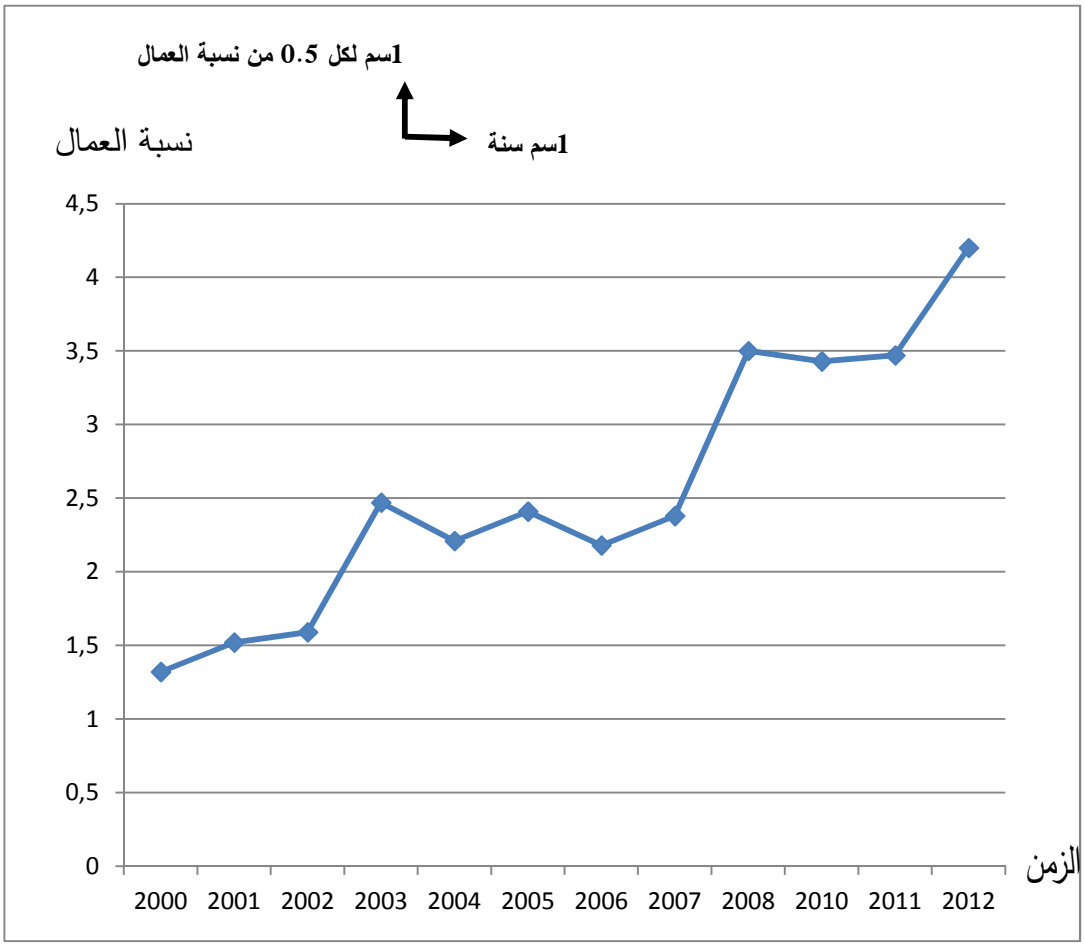

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات سابقة

المطلب الثالث: توصيات لتنمية السياحة في الجزائر:

هناك عدة توصيات لتنمية السياحة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى توصيات على المستوى الوطني وتوصيات على المستوى الدولي.

1- توصيات على المستوى الوطني:

إن مشكل القطاع السياحي بالجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة السياحية المطبقة لذلك يجب تصحيح هذه المنظومة السياسية حتى تتمكن من تحسين الوضع القائم في الجزائر، وأهم التوجيهات التي يمكن تقديمها في هذا المجال[1]:

1-1- التحكم في تسيير واستغلال العقار السياحي:

وفي هذا الإطار يجب رفع هذا العائق في تهيئة العقار السياحي والذي لا تتحكم فيه أية استراتيجية تنموية ولتحقيق ذلك لابد من:

- تطبيق المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية.
- تكثيف آليات حماية وتسيير العقار السياحي.

1-2- الدعم المالي للتنمية السياحية:

يجب خلق دعم مالي للاستثمار السياحي من خلال ما يلي:

- الدعم المالي للدراسات وأشغال التزويد بالهياكل القاعدية.
- يجب ملائمة الدعم المالي وصفات الاستثمار السياحي.
- خوصصة المؤسسة السياحية العمومية.
- فتح المجال أمام الشراكة وتدعيمها وخاصة الشراكة الأجنبية ذات رؤوس الأموال الكبيرة.

[1] صار بلعابد، دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، السنة الجامعية 2013/2012، ص 103-104.

1-3- تكوين ورسكلة العمال في السياحة:

يعد العامل البشري أهم عنصر لنجاح المشروع السياحي لذلك يجب أخذه بعين الاعتبار ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- عصرنة البرامج والأسس البيداغوجية الخاصة بالتعليم في المجال السياحي.
- رسكلة البرامج وعمال القطاع السياحي.
- إنشاء مدارس ومعاهد جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المستقبلي.
- انفتاح مؤسسات التكوين مع الخارج.
- خلق اختصاصات في التعليم العالي متعلقة بمجال السياحة.

1-4- تقوية الاتصال السياحي مع السكان:

يجب استعمال وسائل الاعلام والاتصال كالصحافة والنشرات ولوحات الاعلام للتواصل مع السكان بهدف تحسيسهم بالتنمية السياحية ودورهم في زيادة الإنتاج.

1-5- تحسين البنية التحتية:

وذلك من أجل معالجة الأسباب التي أثرت سلبا على نوعية المنتوج السياحي وعلى الصورة السياحية الجزائرية.

1-6- إنشاء بنك المعلومات السياحية:

يعمل هذا البنك على جمع تصنيف وتحليل كافة البيانات والاحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي وذلك بصفة دورية ومنتظمة، كما يجب دراسة السلوك وأذواق السياح لمعرفة متطلباتهم ومحاولة تلبية حاجياتهم.

1-7- تنظيم لقاءات منتظمة بين متعاملي السياحة وذلك في شكل ندوات ومؤتمرات لدراسة مدى التقدم في تطبيق المخطط التوجيهي لتنمية السياحة.

1-8- توفير وسائل مساعدة لتطوير السياحة نذكر منها: لوحات التقييم الذاتي للاستقبال، دليل انتظارات الزبائن، أدلة منهجية ...الخ.

1-9- تحسين فترات فتح المواقع للزيارة وتحسيس مقدمي الخدمات على توفير خدماتهم خاصة صيفا.

1-10- زيادة وضع إشارات المرور لتسهيل زيارة المواقع للزوار.

1-11- إنشاء نقاط الاستقبال بالأماكن الاستراتيجية في الجزائر لجذب السياح.

1-12- مسايرة ومراقبة المشاريع الهادفة من أجل إرضاء السائحين وذلك بهدف تطوير العرض السياحي ليصبح جذابا وتنافسيا.

1-13- وضع وثائق استقبال بعدة لغات وذلك لتحسين استقبال السائح الأجنبي وتسهيل إقامتهم.

1-14- وضع إشارات في شكل لافتات وإعلانات للتعريف بالجزائر.

1-15- زيادة إنشاء متاحف لجذب السياح.

1-16- إنشاء خرائط سياحية تبرز المعالم الجزائرية والأثرية وطبع مجموعة من الكتيبات بعدة لغات وأقراص مضغوطة تتضمن المواقع السياحية وتكون مصورة بطريقة تزيد في جمالها وتجعلها محل تحفز لغرض الزيارة.

1-17- وضع على الموقع الرسمي للديوان في الأنترنيت مجموعة من الصور عن الجزائر وذلك لجذب السياح.

1-18- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

1-19- تلعب السياحة دورا هاما في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ولذلك وجب على الدولة أن تضعها محل اهتمام من طرف جميع الأطراف في الدولة سواء بالحكومة أو الجمعيات والمجتمع المدني والمواطن على حد سواء، فعملية إيقاظ الوعي تمثل أهمية قطاع السياحة وهي قضية وطنية غير أنها مغيبة حاليا على مستوى صناع القرار السياسي والاقتصادي.

1-20- تلعب السياحة دورا هاما في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التشغيل ...الخ.

1-21- إنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالسياحة فضلا على إبراز أهمية التنمية السياحية في المناهج التربية قصد غرسها في وجدان مواطنينا منذ الصغر.

2- توصيات على المستوى الدولي:

توجد عدة توصيات على المستوى الدولي نذكر منها[1]:

2-1- إقامة الاحتفالات والتظاهرات الثقافية: ضمن استراتيجية الديوان الوطني للسياحة الهادفة إلى النهوض بقطاع السياحة وتطوير المنتج السياحي يجب عليه المشاركة في الأعياد والتظاهرات المقامة على الصعيد الخارجي.

2-2- إقامة الصالونات والمعارض والمشاركة فيها وذلك من خلال مشاركة الديوان الوطني للسياحة في المعارض الدولية ويكون ممثلا للوجهة السياحية الجزائرية ويتعامل بطريقة مباشرة مع الجمهور المقصود بالعملية الاتصالية في إبراز السوق السياحي الجزائري.

2-3- المشاركة في الملتقيات السياحية الدولية.

2-4- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الدولي.

2-5- وضع المنتجات السياحية الجزائرية في الدورات السياحية الدولية.

2-6- القيام بعمليات التسويق والترويج للمنتجات السياحية عن طريق الإشهار والدعاية.

2-7- وضع موقع إلكتروني يوضح الدول السياحية وإبراز أهم المعالم لكل دولة.

2-8- زيادة إنشاء وكالات سياحية والأسفار الدولية.

2-9- تأليف كتيبات ودوريات دولية متعلقة بالسياحة عن الدول وإبراز مقوماتها بالصور.

[1] نفس المرجع، ص 105.

خلاصة :

بعد تحليل واقع السياحة والتشغيل في الجزائر تم الوصول إلى أن نسبة التشغيل في قطاع السياحة نسبة ضئيلة جدا وهذا راجع إلى النقائص التي يشتكي منها القطاع السياحي والتي أدت بدورها وانعكست على التشغيل في هذا القطاع، إلا أن العقبات لا تكمن في نقص الهياكل السياحية فقط ولا نقصد مراكز الترفيه ولا في ذهنيات السياح ولا نقصد الاستثمار في هذا المجال وإنما هي تجمع مختلف هذه العقبات والتي شكلت حاجزا يؤثر على التوظيف في السياحة.

إضافة إلى ذلك فإن إيجاد حل لمواجهة هذه العراقيل يتطلب إحداث تغيرات في المنظومة السياحية ككل.

خاتمة عامة:

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا نصل إلى مجمل القول أن الاهتمام الواضح من طرف المفكرين الاقتصاديين والخبراء وجل دول العالم بموضوع السياحة يعكس حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة هي ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتحليل، فالسياحة لها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة وإمكانياتها في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شاغل مباشر وثلاث مناصب شغل غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، إذ لا يمكن للجزائر أن تهمل هذا القطاع خاصة وأنه أصبح تنويع الموارد والاقتصاد على الصعيد المحلي ضرورة لابد منها.

وباعتبار ان الجزائر تملك مقومات سياحية تؤهلها لتكون قطب سياحي بامتياز قادر على المنافسة إذا توفرت له الخدمات السياحية المكملة كما لها ثروة بشرية وأيدي عاملة مؤهلة لها القدرة على النهوض بالقطاع السياحي وتحسين خدماته وبالتالي الحد من البطالة وتعزيز خدمات هذا القطاع الحيوي.

ومن خلال دراستنا لقطاع السياحة والتشغيل في الجزائر برزت النتائج والتوصياتالتالية:

أ_*النتائج :

1-للجزائر طاقات بشرية عاطلة لا يتم توظيفها في القطاع السياحي بسبب تقص التكوين والتأطير في هدا المجال.

2 _يقوم قطاع السياحة في الجزائر بتشغيل وامتصاص جزء ضئيل جدا من البطالة.

3_ يمكن أن تكون الجزائر بلد سياحي بامتياز في حالة ما تم استغلال كل المقومات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها لتحقيق التشغيل الكامل.

ب_* التوصيات:

1- زيادة تأطير وتكوينالفردالعاملفيمجالالسياحة.

2-اتباعاستراتيجيةالتنوعالسياحيو تطوير المؤسسات التابعة لدعم التشغيل يؤدي الى النهوض بالقطاع السياحي من جهة و التقليل من البطالة من جهة أخرى.

3- -الاشهاروالترويجبأماكنالجذبالسياحي،والتوعيةالسياحية تؤدي الي النهوض بهذا القطاع و توسيع الاستثمارات فيه، و الدي يؤدي بدوره الي حتميت استحداث مناصب شغل جديدة.

إن توفير هذه العوامل يساعد في تطوير القطاع السياحي لتصبح الجزائر وجهة سياحية، وبالتالي زيادة الطلب علي المنتوج السياحي الجزائري مما يستدعي توفير مناصب شغل جديدة.

اختبار صحة الفرضيات:

- من خلال الدراسة تبين لنا صحة الفرضية الأولى و التي تنص على " تساهم السياحة بنسبة ضئيلة في التشغيل الإجمالي "نظرا لمساهمة السياحة بنسبة ضئيلة في التشغيل الإجمالي حيث تتراوحهده النسبة بين 1% و 4% كأقصى حد خلال سنوات الدراسة.

- أما الفرضية الثانية كدلك ثبثت صحتها و التي تنص على أن "للجزائر مقومات سياحية عديدة ومتنوعة ولكن سوء استغلالها لم يساعد على النهوض بهذا القطاع".

قائمة المراجع:

*** المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب:

1- أبو بكر عوفي عطية، منظمة التنظيم الدولي للسياحة الرياضية نحو إنشاء منطقة دولية مقترحة للسياحة الرياضة، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2012.

2- أحمد الطاهر عبد الرحيم، تسويق الخدمات السياحية، ط2، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.

3- أحمد فوزي ملوخية، مدخل على علم السياحة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

4- أحمد محمود مقابلة، الصناعة التاريخية، ط1، دار الكنوز، عمان، الأردن، 2007.

5- الأشوح زينب صالح، الأطرد والبيئة ومداواة البطالة، ط1، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

6- أساة صيحي القاعوري، الارشاد السياحي، ط1، دار عمان للنشر، الأردن، 2002.

7- حسام داود مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

8- سراب إليسا وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار عمان للنشر، الأردن، 2002.

9- سوزان علي، الأجهزة والمنظمات السياحية، الدار الجامعية الجديدة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2002.

10- طاهر فاضل البياتي، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

11- عبد الإله أبو عياش وآخرون، مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق، دار الورق، عمان، الأردن، 200.

12- عبد الراضي إبراهيم محمود، حلول إسلامية لمشكلة البطالة، ط1، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2001.

13- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

14- عثمان محمد غنيم، نيبتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط2، دار صفاء، عمان، 2003.

15- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار جدارة للكتاب، عمان، الأردن، 2007.

16- ماهر أحمد، تقليل العمالة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

17- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران، الأردن، 2008.

18- محمد محمود ذهبية، الجغرافيا السياحية، ط1، دار أجناديب، عمان، الأردن، 2007.

19- محمد منير الحجاب، الإعلام السياحي، دار الفجرة، القاهرة، مصر، 2002.

20- محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، ط1، مركز الإعلام الأمني، البحرين، 2000.

21- مروان السكر العدوان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.

22- مروان السكر العدوان، مختارات من الاقتصاد السياحي، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.

23- نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

24- نعيم الطاهر، سرايا إلياس، مبادئ المحاسبة، دار المسيرة، الأردن، 2008.

25- يسرى دعبس، صناعة السياحة، ط1، البطاش، الإسكندرية، مصر، 2010.

26- يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح، ط1، البطاش، الإسكندرية، مصر، 2009.

ثانيا: المذكرات:

1- بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- شريحات محمد، دور تسويق الخدمات السياحية في بناء اقتصاد سياحي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2010.

3- صليحة عيشي، الأداء والأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010.

4- عراب عبد العزيز، استراتيجية تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، دراسة ميدانية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.

5- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2011.

6- عوينان عبد القادر، السيادة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل استراتيجية السياحة الجديدة، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2012.

7- يودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

8- القرضاوي يوسف، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، قراءة في الاقتصاد الإسلامي، (بحوث مختارة عن المؤتمر الأول لأبحاث الاقتصاد الإسلامي)، جدة، م، ع، س مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1987.

9- إيمان الشمري، البطالة هنا أنواعها وأسبابها في ضوء الكتاب والسنة النبوية، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، 2005.

10-حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2010.

11- ريغي شهام، العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008.

12- زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص تسويق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

13- سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، جمعة بسكرة، 2007.

14- فريد يختي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2005.

15- قاسمي ناصر، خريجو الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1991.

16- محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2005.

17- محمد دمان دبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007.

18- محمد فهد العقيبي، علاقة البطالة بالأمن الوطني السعودي، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، الرياض، السعودية، 2005.

19- مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

20- مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

21- وزاني محمد، السياحة المستدامة ودوافعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010.

22- صارة بلعابد، دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، العلوم التسيير، تخصص مالية بنوك، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، سنة 2011.

23- عايشة عرجون، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص البطالة، دراسة حالة الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف ميلة، الجزائر، 2013.

24- بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر، دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة ليسانس، كللة العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير، جامعة ميلة، 2006.

25- بوالعيش عمار، تحليل البطالة وفرص التشغيل في إطار سياسة الافاق العام –حالة الجزائر- مذكرة ليسانس، علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2001.

26- حريش فايزة وآخرون، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الاقتصاد الوطني، مذكرة ليسانس، تخصص تسيير، الجزائر، 2007.

27- فوزية بوشلوش وآخرون، تأثير سياسة التشغيل الحالية على التقليل من البطالة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011.

ثالثا: المجلات:

1- التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، المغرب، تونس، السداسي الثاني، 2004.

2- الرضا علوان، أكرم عبد الرحمان عبد الكريم، العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة التحف وإمكانية السياحة الدينية في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون، 2008.

3- الشاهد إلياس، التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس والعشرون.

4- الطلب السياحي في محافظة التحف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية في مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون، سنة 2008.

5- دائرة سفير للمعارف الإسلامية، موسوعة الحروف (ب ، ج)، القاهرة، مصر، شركة سفير، العددان 35، 36 سنة 1990.

6- سمير العابد، رهبة عبار: ظاهرة البطالة في الجزائريين الواقع والطموحات، مجلة السياحة، عدد 11 سنة 2014.

7- محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 51، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية سنة 2001.

8- يحي السعيدي، سليحالعمراوي، ملة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36 سنة 2013.

رابعا: الملتقيات والدراسات:

1- العطا عمر محمد، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، الندوة الإعلامية أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، بدون بلد، سنة 2010.

2- بلحسن بلال أمال إبراهيم على التعرف على سلوك السائح مدخل لتحقيق السياحة المستدامة مؤشر دول حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف يومي 26 و 27 فيفري 2013 جامعة غرداية، الجزائر.

3- بن موسى بشير ولطفي مخزومي، تحليل مؤشرات تنافسية السياحة في البلدان العربية، المؤتمر الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، يومي 26 و 27 فيفري 2013 جامعة غرداية، الجزائر.

4- بوحصان عثمان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، سطيف، مارس 2015.

5- بوضياف مصطفى، اتحاديات التشغيل في سوق العمل، ضمانات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر – 3ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية المركز الدولي للتدبير.

6- بوغازي إسماعيل، واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف يومي 26-27 فيفري 2013، غرداية، الجزائر.

7- جميل نسيمة واقع السياحة الثقافية وعلاقتها بالتراث الجزائري مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة في الدول العربية تقييم واستشراف يومي 26-27 فيفري 2013، غرداية، الجزائر.

8- عبد الرحمان الرفاعي هالة، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر 1998.

9- عبد القادر مصطفى، دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 2003.

10- عبس يسر، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، ط2، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر، 2003.

11- زاكي إبراهيم وفاء، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، دراسة تقويمية للقوى السياحية، مصر، 2006.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

1-Jean pierre lozoto, ggiotratetmichelbalfet, management de tourisme, France, 2007.

2-programme de développement quinquennal 2010-2015

3- CNES, commission « perspectives de développement économique et social », rapport regardes sue la politique monétaire en Algérie, 2005, P 152.

***المواقع الالكترونية:**

http:// www.wttc.oeg/recherche/economic-impact-researche/contry.repots.

www.mta.gov:dz/sit-reloke/fr/indicFCO.php.وزارة السياحة والصناعة التقليدية